أغنياء الأزمات والأيادي المرتعشة

السوق السوداء وجشع التجار وأيادي الحكومة الرخوة فى تطبيق العقوبات يأكلان الأخضر واليابس

بواقع 100 نقطة أساس

تفادي الضغوط التضخمية والسيطرة على توقعات التضخم يدفعان «المركزي» لرفع الفائدة

وكالة بلومبرج : سندات مصر تحقق أعلى مكاسب في الأسواق الناشئة بعد رفع سعر الفائدة

صيف ساخن جدا للبورصة المصرية و«الطروحات» كلمة السر

بورصة 10

فى أول زيارة متبادلة بين وزراء التجارة.. مصر وتركيا تدشنان طريق الـ ١٥ مليار دولار

تجارة وصناعة 11

العلمين الجديدة

عاصمة مصر الصيفية تفتح ملف «المدن الجديدة» و دور القطاع الخاص

الحوار الوطني

يفتح ملف «الدين العام» .. وجدل واسع حول وضع سقف للديون

الهيدروجين الأخضر

شراكات مصرية دولية لتعزيز الاستثمار في صناعته

بنك القاهرة يفتتح إدارته المركزية الجديدة فى مجال التمويل العقارى

الأوكازيون الصيفي 2023

ينطلق خلال ساعات

الحصاد

الرؤية الفائبة أمام عينيك

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

الأحد
٦ أغسطس ٢٠٢٣

• السنة الخامسة عشر • العدد ٧٠٤ • الثمن ٥ جنيه

تحركات مكثفة لاجتذاب مليارات السياحة

حصاد مؤتمر «المصريين بالخارج» .. شركة استثمارية وفرص موسعة لرجال الأعمال

الرئيس السيسي ونظيره الإماراتي يؤكدان حرصهما على مواصلة التنسيق الوثيق على جميع المستويات

أ ش أ/

التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي، بمدينة العلمين الجديدة، الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، حيث دار لقاء أخوي بين الرئيسين، تم خلاله تأكيد قوة العلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين، وبحث سبل مواصلة العمل لتعزيز أطر وآليات التعاون المشترك بين الدولتين، بما في ذلك في المجالات الاقتصادية والتنموية، على النحو الذي يحقق تطلعات الشعبين المصري والإماراتي نحو التقدم والاستقرار والازدهار.

وقال المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المستشار أحمد فهمي إن الزعيمين بحثا مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية، حيث تطابقت الرؤى بشأن أهمية تكثيف العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات المتنامية في المنطقة والعالم.

وأكد الرئيسان حرصهما على مواصلة التنسيق الوثيق على جميع المستويات؛ في ضوء ما يربط البلدين من أواصر تاريخية وطيدة على المستويين الرسمي والشعبي.

«التنظيم والإدارة» يواصل استكمال إجراءات تسليم الوحدات السكنية للموظفين المنتقلين للعاصمة الإدارية

كتبت – آية سعد الدين

واصل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، برئاسة الدكتور صالح الشيخ، إرسال رسائل نصية على هواتف الموظفين المنتقلين للعاصمة الإدارية، والذين تم تخصيص وحدات سكنية لهم بحي زهرة العاصمة بمدينة بدر، لاستكمال دفع المبالغ المالية المقررة، ثم استلام وحداتهم السكنية، حيث بدأ الجهاز الإرسال للموظفين الذين يتبقى لهم أقل من ٧ سنوات على سن المعاش، وأيضا الموظفين بالدرجات القيادية، ومن المقرر قيامهم بالدفع والاستلام بدءا من ١٦ اغسطس الجاري.

وذكر بيان الجهاز، أمس السبت، أنه تم تقسيم المستفيدين من وحدات المرحلة الأولى على عدة مجموعات، حيث أرسلت الرسائل للمجموعة الأولى والتي شملت الموظفين في أدنى الدرجات والمستويات الوظيفية (من الدرجة السادسة حتى الدرجة الثانية) يوم ٢٣ يونيو الماضي، وبالفعل ووفقا لبيانات وزارة الإسكان ممثلة في بنك التعمير والإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية يتم السداد والتسليم طبقا لتوقيتات وجداول زمنية موضوعة، وبالتوازي مع هذه الإجراءات قام الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بالتنسيق مع مجلس الوزراء ووزارتي المالية والإسكان بإرسال رسائل نصية لإخطار الموظفين على الدرجة الأولى يوم ١٣ يوليو الماضي، ووفقا للخطة يقومون بالدفع والاستلام حتى ١٥ أغسطس، واليوم بدأ الإرسال للموظفين الذين يتبقى لهم أقل من ٧ سنوات على سن المعاش، وأيضا الموظفين بالدرجات القيادية.

وتابع: الجهاز يوالي الإرسال لباقي الموظفين الذين لم يطرأ أي تغيير على حالتهم الوظيفية منذ تسجيل طلب حصولهم على الوحدات وتخصيصها لهم، على أن يقوم بدراسة حالات الموظفين الذين طرأ عليهم تغيير، ثم إرسال الرسائل لهم تباعا مع التأكيد على ضرورة تحديث البيانات لدى الجهاز لاسيما رقم الموبايل المسجل بقاعدة البيانات.

ويأتي ذلك في إطار الحوافز التي قررتها الحكومة للموظفين المنتقلين للعمل بمقار الوحدات الإدارية المنتقلة للعمل بالعاصمة الإدارية، والتي تمنح الحق للموظف المنتقل في الاختيار بين الحصول على بدل انتقال نقدي يصرف شهريا، أو الحصول على وحدة سكنية في حي زهرة العاصمة بمدينة بدر، كما يمكن للراغبين من الموظفين الحصول على وحدة سكنية بالحي السكني R٣ بالعاصمة الإدارية.

٢ مليار دولار صادرات الصناعات الهندسية في النصف الأول من ٢٠٢٣

المجلس التصديري للصناعات الهندسية: ٤ % زيادة في صادرات القطاع خلال يونيو ٢٠٢٣

كتب – رضوى عبدالله

أعلن المجلس التصديري للصناعات الهندسية، ارتفاع صادرات القطاع خلال شهر يونيو ٢٠٢٣ بنسبة ٤٪ حيث بلغت ٣٣٩,٧ مليون دولار مقارنة بـ ٣٢٧,٦ مليون دولار في يونيو ٢٠٢٢.

وكشف التقرير الشهري للمجلس التصديري للصناعات الهندسية، أن أهم القطاعات التي زادت صادراتها خلال يونيو ٢٠٢٣ بالمقارنة بنفس الشهر من عام ٢٠٢٢ هي، الكابلات بنسبة ارتفاع ٥٣,٧٪ و الصناعات الكهربائية و الإلكترونية بزيادة ٤٤,١٪، وصادرات وسائل النقل حققت ارتفاع ٦٩,٤٪ وصادرات الآلآت و المعدات حققت ارتفاع ٦٥,٢٪ وأخيرًا منتجات تشغيل المعادن حققت زيادة ٨٨,٧٪.

وحول أهم الدول التي زادت الصادرات الهندسية لها في يونيو ٢٠٢٣، في أوروبا (تركيا - فرنسا – هولندا - ايطاليا - المانيا– التشيك - بلجيكا) وفي آسيا (السعودية – الامارات - لبنان - عمان) افريقيا (الجزائر- ليبيا -السودان- نيجيريا)

وكشف المجلس التصديري للصناعات الهندسية أن الصادرات الهندسية حققت ارتفاعا طفيفًا خلال النصف الأول من ٢٠٢٣ بنسبة زيادة ١٪ حيث بلغت ٢,٠٠٢ مليار دولار مقابل ١,٩٨٢ مليار دولار لنفس الفترة عام ٢٠٢٢.

وكان المجلس التصديري للصناعات الهندسية أطلق الشهر الماضي النسخة الأولي من بعثة Egypt Power Show (EPS) والتي تعد أكبر وأول بعثة مشترين في قطاع الصناعات الكهربائية بمشاركة ٣٥ مشتر دولي من دول ليبيا ونيجيريا وكينيا وتنزانيا ورواندا والكونغو، حيث ركزت البعثة بشكل كبير على السوق الأفريقي، حيث تعتبر السوق الأفريقية ضمن أكبر الأسواق التي يستهدفها المجلس ويركز عليها خلال الفترة الحالية.

تشاد تستضيف اليوم الاجتماع الأول للآلية الوزارية المنبثقة عن قمة دول جوار السودان بمشاركة مصر

صرح السفير أحمد أبو زيد المتحدث الرسمى ومدير إدارة الدبلوماسية العامة بوزارة الخارجية، بأن سامح شكري وزير الخارجية سوف يتوجه اليوم الأحد إلى العاصمة التشادية نجامينا، وذلك للمشاركة في الاجتماع الأول للآلية الوزارية المنبثقة عن قمة دول جوار السودان التي عقدت يوم ١٣ يوليو الجاري بالقاهرة.

وأوضح المتحدث باسم الخارجية، أن وزراء خارجية دول الجوار سوف يبحثون في اجتماعهم مختلف جوانب الأزمة السودانية، بكافة أبعادها الأمنية والسياسية والإنسانية، وتأثيراتها على الشعب السوداني وتداعياتها الإقليمية والدولية، بهدف وضع مقترحات عملية تمكن رؤساء الدول والحكومات المجاورة للسودان من التحرك الفعال للتوصل إلى حلول تضع نهاية للأزمة الحالية، وتحافظ على وحدة السودان وسلامته الإقليمية ومقدرات شعبه الشقيق.

وزير المالية: منظومة التعاقدات الإلكترونية الجديدة تعزز تنافسية القطاع الخاص في المشروعات الحكومية

كتب – محمد علاء

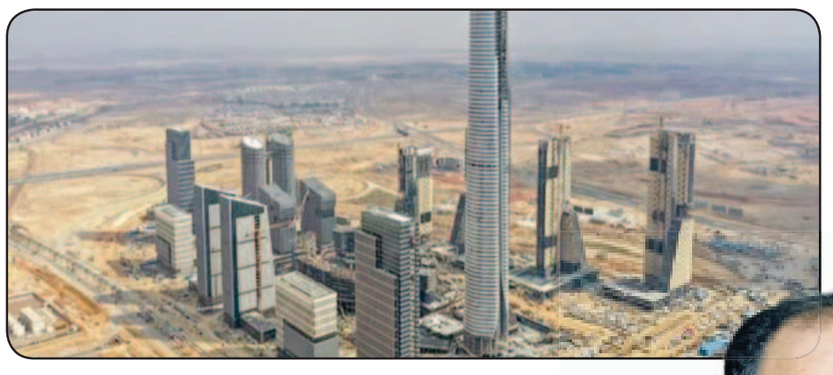

أكد الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن منظومة التعاقدات الإلكترونية الجديدة التي انطلقت مع بدء تطبيق الموازنة الحالية في الأول من يوليو الماضي بالجهات المنقولة للعاصمة الإدارية، تستهدف تعزيز تنافسية القطاع الخاص في المشروعات الحكومية، على نحو يتسق مع جهود إرساء دعائم «مصر الرقمية» لتحسين بيئة العمل، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وضمان تكافؤ الفرص العادلة بين الجميع، ويتكامل أيضا مع المسار الذى تنتهجه الدولة لتمكين القطاع الخاص من القيام بدوره المنشود في النشاط الاقتصادى وعملية التنمية الشاملة والمستدامة، باعتباره قاطرة النمو القادرة على توفير المزيد من فرص العمل المنتجة بشكل مستدام.

أضاف الوزير، أننا نستهدف خلال المرحلة المقبلة التوسع في تطبيق منظومة التعاقدات الإلكترونية الجديدة تدريجيًا على باقى الجهات الإدارية بالدولة؛ بما يساعد في الربط الإلكترونى بين الأنظمة الحكومية وتكاملها حيث تغطى هذه المنظومة المتطورة إجراءات التعاقدات التي أوجبها قانون تنظيم التعاقدات المبرمة من الجهات العامة؛ بما يسهم في ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية الكاملة في كل الإجراءات للوصول إلى أفضل العروض والعطاءات المقدمة تحقيقًا للصالح العام.

من جانبه أوضح محمد عادل رئيس الهيئة العامة للخدمات الحكومية، أن هذه المنظومة المتطورة ترتكز على ميكنة كل إجراءات دورة التعاقد بدءًا من خطة حصر الاحتياجات، مرورًا بإجراءات الطرح والتعاقد والترسية حتى إعلان «نتائج البت»، فضلا على إدارة وتنفيذ العقود واستخراج التقارير التفصيلية عن بيانات التعاقدات، على نحو يسهم في دعم متخذي القرار، مشيرًا إلى أن هناك عقودًا نموذجية مؤمنة لكل أنواع التعاقدات وفور انتهاء إجراءات «الترسية على العطاء الفائز» يتم الاستيفاء الإلكتروني لبيانات العقد المزمع إبرامه، وهناك أرشيف إلكتروني للحفظ الفوري، يتم إيداع نسخة من هذه العقود فيه، بباركود يتم طباعته على أوراق مؤمنة، يوفرها مجمع الإصدارات المؤمنة والذكية؛ لصون هذه البيانات والحفاظ على حقوق طرفى التعاقد.

أضاف أنه يُمكن تحميل نسخة إلكترونية من «دليل المستخدم» من المنظومة الإلكترونية مباشرة أو الموقع الإلكتروني لوزارة المالية أو الهيئة العامة للخدمات الحكومية؛ وذلك للاسترشاد به في التعامل مع هذه المنظومة الجديدة.

قال إنه يجب على كل الشركات المسجلة ببوابة التعاقدات الحكومية المعمول بها حاليًا الإسراع بالتسجيل على المنظومة الجديدة عبر الرابط الإلكتروني: www.gcsbudgeting.digitalegypt.gov.eg

وفى حالة وجود أي استفسار بشأن التعامل مع المنظومة الجديدة يتم التواصل مع الهيئة العامة للخدمات الحكومية عبر الهاتف: ٠١١٠٣٣٨٠٣٢٧ أو ٠١١٠٣٣٨٠٣٢٦.

وطلب الدعم الفني لتجاوز أي تحديات قد تتكشف عند التسجيل، لافتًا إلى أن الجهات المنتقلة للعمل بالعاصمة الإدارية مستمرة في نشر العمليات التعاقدية على بوابة التعاقدات الحكومية المعمول بها حاليًا، جنبًا إلى جنب مع المنظومة الجديدة؛ تيسيرًا على مجتمع الأعمال.

تمهيدا لانعقاد الدورة الحادية والثلاثين من اللجنة العليا

انطلاق الاجتماعات التحضيرية على مستوى الخبراء للجنة المصرية الأردنية المشتركة بالعاصمة الأردنية عمان

كتب – أحمد ابراهيم

انطلقت أمس السبت، بالعاصمة الأردنية عمان، أعمال الاجتماعات التحضيرية على مستوى الخبراء للدورة الحادية والثلاثين من اللجنة المصرية الأردنية المشتركة، والتي تنعقد من ٥-٧ أغسطس الجاري، في ضوء حرص البلدين الشقيقين على تعزيز العلاقات في مختلف المجالات لاسيما الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لدفع جهود التنمية المشتركة، وذلك تمهيدًا لانعقاد اللجنة العليا برئاسة رئيسي وزراء البلدين.

و يرأس وفد الخبراء من الجانب المصري وزارة التعاون الدولي، ومن الجانب الأردني وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وبمشاركة العديد من ممثلي الجهات والوزارات المعنية من بينهم وزارة الخارجية، والكهرباء والطاقة المتجددة، والبترول والثروة المعدنية، والتجارة والصناعة، والصحة والسكان، والزراعة واستصلاح الأراضي، والنقل، والتربية والتعليم والتعليم الفني، والتموين والتجارة الداخلية، والعمل، والمالية والطيران المدني، والبنك المركزي، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والهيئة العربية للتصنيع والهيئة القومية للتأمين الاجتماعي، وغيرها من الجهات، ونظرائهم من الجانب الأردني.

وتستكمل اللجنة اجتماعاتها اليوم الأحد، حيث تنعقد الاجتماعات التحضيرية على المستوى الوزاري برئاسة الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي، عن الجانب المصري، ويوسف الشمالي، وزير الصناعة والتجارة والتموين ووزير العمل عن الجانب الأردني، قبل ختام اجتماعات اللجنة العليا برئاسة رئيسي وزيري البلدين.

ويناقش وفدا الخبراء من البلدين مختلف مجالات التعاون ذات الأولوية من قبل البلدين، والوثائق المقترح التوقيع عليها خلال أعمال اللجنة العليا المشتركة لتعزيز التعاون الثنائي والبناء على الانعقاد الناجح لثلاثين دورة من اللجنة المشتركة على مدار العقود الماضية.

وانعقدت الدورة الثلاثين من اللجنة العليا المشتركة المصرية الأردنية في فبراير ٢٠٢٢ برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والدكتور بشر الخصاونة، رئيس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية، وشهدت توقيع مذكرة التفاهم الأولى التعاون في مجال المناطق اللوجيستية، ومذكرة تفاهم للتعاون في مجال الحجر الزراعي، وكذلك البرنامج التنفيذي في مجال التعليم العالي، والبرنامج التنفيذي للتعاون بين الجانبين في مجال الشباب للأعوام (٢٠٢٢-٢٠٢٤)، وبروتوكول تعاون بين الجانبين في المجال الإعلامي.

الحصاد

الرؤية الفائية أمام عينيك

الفريق أسامة ربيع: ارتفاع متوسط العبور اليومي لقناة السويس إلى ٧٢ سفينة

أعلن الفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس، أن متوسط العبور اليومي بالقناة ارتفع إلى ٧٢ سفينة خلال عام ٢٠٢٣، وسجلت القناة أعلى معدلات عبور يومية في مارس الماضي بـ١٠٧ سفن.

وأضاف رئيس الهيئة في بيان، أن الأرقام القياسية التي تسجلها حركة الملاحة تعكس عدم صحة الأصوات التي شككت في الجدوى الاقتصادية لمشروع قناة السويس الجديدة الذي حقق المستهدف منه برفع كفاءة القناة بزيادة طاقتها العددية والاستيعابية وما ترتب عن ذلك من زيادة متوسط العبور اليومي للسفن العابرة للقناة.

وسجلت حركة الملاحة بالقناة، عبور٨٣ سفينة من الاتجاهين دون انتظار، بإجمالي حمولات صافية قدرها ٤,٨ مليون طن.

تحركات مكثفة لاجتذاب «مليارات السياحة»

اتحاد الغرف السياحية : جهود تحقيق رؤية الدولة بزيادة الطاقة الفندقية والوصول لـ٣٠مليون سائح و٣٠ مليار دولار

تصاعد الاهتمام بالقطاع السياحي خلال الفترة الأخيرة باعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية ولتحريك عدد كبير من القطاعات ، وأكد الاتحاد المصري للغرف، أن الفترة المقبلة سوف تشهد تحركات جماعية مكثفة لتحقيق الهدف الأهم وهو الوصول بمعدل زيارات السائحين الوافدين إلى مصر إلى ٣٠ مليون سائح و٣٠ مليار دولار دخل سياحي استغلالا للدعم والاهتمام الحكومي الكبير بصناعة السياحة وحل مشاكلها وتمهيد الطريق لتطورها ونموها .

وأوضح الاتحاد، أن الاجتماع الأخير الذى عقده رئيس الوزراء مع عدد من المستثمرين السياحيين أكد على هذا الاهتمام الحكومي غير المسبوق بالسياحة كما شهد طرح رؤى وأفكار مميزة لدفع عجلة الاستثمار السياحي.

وأكد رئيس مجلس إدارة اتحاد الغرف السياحي أحمد الوصيف أن الاتحاد قام بتشكيل لجنة من كبار المستثمرين السياحيين لطرح رؤى موحدة حول تنفيذ الأفكار التى تم طرحها خلال اجتماع رئيس الوزراء وبما يسهم فى زيادة تدفق السائحين ومضاعفة إعداد الغرف الفندقية، وأضاف الوصيف أن أهم ما سوف تناقشه تلك اللجنة ووضع أفكار لتنفيذه العمل على خلق شراكة مع الدولة بالتنسيق والتشاور مع الصندوق السيادي، وكذلك طرح رؤى مختلفة لاستغلال المنطقة الحكومية بوسط القاهرة واستغلالها لزيادة الطاقة الفندقية بالقاهرة، وكذلك استغلال المزايا السياحية الكبرى بمنطقة العلمين الجديد وتحويلها إلى واحدة من أكبر مناطق الجذب السياحى بمصر.

وأشاد الوصيف بالجهد الكبير الذى بذلته وتبذله الدولة لتنمية منطقة العلمين الجديد من خلال تنفيذ مشروعات عملاقة بالبنية التحتية من طرق ومطارات وخدمات مختلفة تجعلها من أهم مناطق الجذب للاستثمار السياحي.

وأضاف أنه تنفيذاً لتكليف رئيس الوزراء للاتحاد بتحديد أهم المشاكل التى تواجه القطاع السياحى والمستثمرين السياحيين، فقد خاطب الاتحاد الغرف السياحية الخمس للتواصل مع أعضائها لتلقى اية مشاكل تواجههم وعرضها من خلال اجتماعات خاصة بقطاع السياحة فى وحدة حل مشكلات المستثمرين التابعة لمجلس الوزراء، بهدف الانتهاء من حلها.

وأوضح أحمد الوصيف، أن هناك مباحثات مع البنك المركزي بالتنسيق التام مع وزير السياحة والآثار لإعداد مبادرة تمويلية جديدة خاصة بالقطاع السياحي بالتعاون كذلك مع وزارة المالية وأضاف أن تلك المشاورات حول المبادرة الجديد فى مراحلها النهائية وتشهد تعاونا كبيرا من كافة الأطراف سعيا لتحقيق صالح اقتصادنا القومي بزيادة الاستثمار السياحي وسوف يتم الإعلان عن المبادرة بمجرد الانتهاء منها ، والتى ستشمل كافة أوجه الاستثمار السياحى، موجها الشكر إلى رئيس الوزراء ومحافظ

البنك المركزي المصري : التعافي في القطاع يرجع إلى ارتفاع الطلب العالمي الكبير على خدمات السياحة والسفر و الإيرادات السياحية سجلت 10,3 مليارات دولار خلال الـ 9 أشهر الأولى من العام المالي 2022/ 2023

البنك المركزي ووزير السياحة والآثار ووزير المالية لدعمهم الكبير للوصول إلى هذه المبادرة التمويلية الحديدة.

وتناول مجلس إدارة اتحاد الغرف السياحي في اجتماع له قبل أيام القانون ٨ لسنة ٢٠٢٢ والخاص بالمنشآت الفندقية والسياحية، حيث أكد الجميع أهمية هذا القانون في ضبط إيقاع العمل السياحي بمصر وتشجيع الاستثمار بكافة المشروعات السياحية، وشدد أحمد الوصيف على أن زيادة الاستثمار السياحي لن تتحقق بالشكل المطلوب والمنتظر والمأمول إلا بتوحيد جهات إصدار التراخيص وكذلك المراقبة تحت مظلة وزارة السياحة والآثار كما جاء بالقانون، بجانب توحيد آلية فرض رسوم جديدة على القطاع السياحي وألياتها التي تضمنها القانون والتى تقضى على أية عشوائية فى هذا الشأن بما يؤثر على الاستثمار السياحي.

برامج سياحية

من ناحية أخري ، قالت غادة شلبي، نائب وزير السياحة والآثار، إن الدولة المصرية تهتم بشكل كبير بملف تطوير مسار العائلة المقدسة ووضعه ضمن برامج الحج المسيحي خاصة بعد مباركة بابا الفاتيكان له.

وكشف غادة شلبي عن قرب افتتاح نقطتين جديدتين للمسار بعد تطويرها وتمهيد الطرق لها لتضاف للنقاط الـ٦ التي تم افتتاحها بالفعل، مشيرة إلى أن بابا الفاتيكان بارك المسار باعتباره أحد مسارات الحج المسيحي، ويتم التواصل لوضع خطط وبرامج ترويجية له بمختلف الأسواق المصدرة للسياحة في مصر.

تعافي السياحة

وفي تقرير له ، رصد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري آخر تطورات قطاع السياحة والآثار المصري، خاصة بعد ظهور مؤشرات تعافي السياحة عالميا ومحليا جراء الأزمات التي واجهت العالم في السنوات الأخيرة، بداية بأزمة كورونا والنفس في سلاسل الإمداد والتضخم والأزمة الروسية الأوكرانية.

وأرجع البنك المركزي المصري، التعافي في القطاع إلى ارتفاع الطلب العالمي الكبير على خدمات السياحة والسفر، إذ سجلت الإيرادات السياحية خلال الـ ٩ أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣، ١٠,٣ مليارات دولار بزيادة ٢٥,٧٪ عن إيرادات الفترة نفسها من العام المالي السابق ٢٠٢١/ ٢٠٢٢، والتي بلغت ٨,٢ مليارات دولار؛ وذلك يرجع بالأساس إلى زيادة أعداد السائحين القادمين إلى مصر بنسبة ٣٢٪ بما يعادل ١٠ ملايين سائح؛ مما أدى إلى زيادة عدد الليالي السياحية خلال الفترة نفسها بنسبة ٢٦,٨٪ لتصبح ١١٠,٥ ملايين ليلة.

وقال إن ارتفاع الطلب العالمي على خدمات السياحة في مصر يرجع إلى كونها دولة متعددة الأنواع السياحية وذات بنية وتاريخ وحاضر يدعم وجودها علي خريطة السياحة الدولية؛ إذ تمتلك ٢١٦٠ موقعًا أثريًا، منها ١٣٤ مفتوحًا للزيارة، و٤٣ متحف آثار، منها ٣١ مفتوحًا للزيارة، و٤٧٩ مركز غوص وأنشطة بحرية، و١١٩٩ منشأة فندقية (٢٦١ عائمة، ٢٣٥ صديقة للبيئة)، و١٣٢٥ مطعمًا وكافتيريا سياحيًا، و٢٢٥٩ شركة سياحة، و١٨١٩٠ مركبة سياحية، و٢٤٠٧ محلات عاديات وسلع سياحية.

كما تضع الدولة حاليًا ضمن خططها التطويرية للقطاع البحث مع القطاع الخاص عن آليات للتنمية السياحية في مصر، لمساعدة الحكومة في تحقيق مستهدفاتها بجذب ٣٠ مليون سائح مستهدف خلال السنوات الخمس القادمة، وزيادة الغرف الفندقية بنحو ٥٠ ألف غرفة خلال الفترة نفسها، منها ١٥ ألف غرفة في شرم الشيخ والبحر الأحمر مقرر افتتاحها خلال عام، وفي هذا الإطار قدمت الحكومة دعما بنحو ١٠ مليارات جنيه لقطاع السياحة في إطار دعم القطاعات الإنتاجية، وخصصت ٧ كيلو مترات للاستثمار الفندقي بمدينة العلمين الجديدة، وتعمل على توفير أكبر عدد ممكن من الطائرات مُنخفضة التكاليف؛ لزيادة أعداد السائحين الوافدين. وتسهيلا ودعما للقطاع الخاص والمستثمرين ستمنح الحكومة "الرخصة الذهبية" للمشروعات السياحية المستكملة مستنداتها في مدة أقصاها ٢٠ يومًا.

وفيما يتعلق بهدف زيادة الغرف الفندقية فقد وضعت الدولة ٣ أفكار رئيسة للوصول له تتضمن استغلال المباني الحكومية الشاغرة بعد الانتقال للعاصمة الإدارية الجديدة، وتحويلها إلى فنادق، مثل: منطقة مربع الوزارات في وسط البلد، ومُجمع التحرير ، كما تتضمن الشراكة مع المستثمرين السياحيين، على أن تتولى الدولة بناء الفنادق، ويتولى المستثمرون الإدارة والتسويق ، و الاستثمار السياحي في جزر البحر الأحمر.

وأوضح التقرير أن العمل داخل القطاع يتم بفاعلية ويسير وفق الخطط المتفق عليها، فخلال شهر يوليو ٢٠٢٣ فقط، تم الكشف عن جبانة من عهد الملك أحمس بأبيدوس، واسترداد رأس تمثال للملك رمسيس الثاني من سويسرا بعد خروجها من مصر بطريقة غير شرعية منذ أكثر من ٣٠ عامًا، وتم الانتهاء من عدد من المشروعات وجاهزيتها للافتتاح؛ منها: معبد بن عذرا اليهودي وحصن بابليون بمنطقة مصر القديمة، وجامع الأقمر بشارع المعز، وتم ترميم الناحية الجنوبية من معبد الكرنك، ومعبد الملك ستي الأول بالقرنة، فضلا عن ترميم ٦٥٪ من الصالة الأولى من مقبرة ١٥٦ بذراع أبوالنجا، والانتهاء من ترميم ٦ من أصل ٣٢ عمودًا بمعبد الأقصر، وعلى المستوى العالمي؛ توقعت فوكس إيكونومي أن تتعافى السياحة العالمية من الأزمات المتعددة والمتلاحقة التي أعادت تحديد أولويات المسافرين وتغييرهم للوجهات؛ فوفقا لاتحاد النقل الجوي الدولي؛ متوقع وفود ٤,٣٥ مليارات مسافر في ٢٠٢٣، مقارنة بنحو ٤,٥٤ مليارات مسافر في ٢٠١٩، وعليه تتوقع فوكس إيكونومي ٨٠٪ تعافي في السياحة الأوروبية في ٢٠٢٢، مقارنة بعام ٢٠١٩، و٦٥٪ تعافي في السياحة في الأمريكتين وإفريقيا، و٢٣٪ في آسيا والمحيط الهادي.

أحمد ابراهيم

مدبولي يتابع الموقف التنفيذي للأعمال بالمتحف المصري الكبير وتطوير المنطقة المحيطة

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا بمقر مدينة العلمين الجديدة؛ لمتابعة الموقف التنفيذي للأعمال بالمتحف المصري الكبير وتطوير المنطقة المحيطة. وذلك بحضور الفريق كامل الوزير، وزير النقل، واللواء هشام آمنة، وزير التنمية المحلية، وأحمد عيسى، وزير السياحة والآثار، واللواء أحمد راشد، محافظ الجيزة، والدكتور مصطفى وزيري، الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، والمهندس محمد السيد، مساعد وزير التنمية المحلية، والدكتور الطيب عباس، مساعد وزير السياحة للشئون الأثرية بالمتحف المصري الكبير، ويُمنى البحار، مساعد وزير السياحة للشئون الفنية، والمكتب الاستشاري الخاص بأعمال تطوير المناطق المحيطة بالمتحف. وشارك في الاجتماع، الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، عبر الفيديو كونفرانس. وقال رئيس مجلس الوزراء في مستهل الاجتماع: حريصون على متابعة التفاصيل النهائية الخاصة بمشروع المتحف المصري الكبير، وكذا أعمال تطوير المنطقة المحيطة، في ضوء توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بتطوير ورفع كفاءة المحيط الجغرافي للمتحف، وبتحقيق التكامل والربط مع منطقة هضبة الأهرامات.

السيسي يصدق على بدء إعداد دراسة لإنشاء مدينة طبية بتكلفة ٢٥ مليار جنيه

قال خالد عبدالغفار، وزير الصحة والسكان المصري، إن الرئيس السيسي صدق على البدء في إعداد دراسة على مدينة طبية جديدة تحوي داخلها معاهد «الكبد والكلى والسكر والرمد والقلب» على مساحة ١٢٠ فدانا بتكلفة أولية ٢٥ مليار جنيه.

وأضاف وزير الصحة «إننا نبدأ على الفور بعد هذا التكليف لإعداد الدراسات الفنية والهندسية لعرض المشروع متكامل على الرئيس السيسي». واستعرض الوزير تطورات مبادرة «١٠٠ يوم صحة»، مشيرا إلى أنها تذهب لكل مكان وخاصة التي بها تجمعات، ونوه بأن قصة نجاح مصر في القضاء على فيروس سي تدرس في العالم، مبينًا في الوقت نفسه أنه تم عمل مسح لفيروس سي إلى ٦٣ مليون مصر، مشيرا إلى أن الكشف والعلاج بالمجان.

وأوضح، أن ١٥ مليون مواطن حصلوا على خدمات في هذه المبادرة التي وصلت يومها السابع والثلاثين، ولفت إلى أن هذه المبادرة تذهب لكل منزل في مصر وكل قرى ونجوع مصر في المحافظات المختلفة، وتعمل وفق منظومة وتكثيف لجهود الدولة في هذه الحملة، منوها بأن النتائج حاليا جيدة، ونستهدف الوصول إلى ١٠٠ مواطن في هذه المبادرة.

رضوى عبدالله

التخطيط: الانتهاء من ٥٠٩ مشروعات تنموية بالبحيرة بتكلفة ٤,١ مليار جنيه

أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير «مُتابعة المواطن»، في محافظة البحيرة والذي يتضمن حصر للمشروعات التي تم الانتهاء منها بالكامل في القطاعات الرئيسية، خلال العام المالي (٢٠٢٢/٢١)، وفقًا لمنهجية البرامج والأداء، وربطها بأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

وأكدت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن الوزارة تولي أهمية خاصة لتفعيل المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة، من خلال الانتقال من «خطة المواطن» إلى «مُتابعة المواطن»، لنشر الوعي بين المواطنين بالإنجازات التي تقوم بها الدولة، وبما يضمن المتابعة اللاحقة من المواطنين للمشروعات المنفذة، في إطار الجهود المبذولة لتوطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات، اتساقا مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وتهدف تقارير «متابعة المواطن» إلى توطين أهداف التنمية المستدامة في المحافظات، تفعيل قانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢، تفعيل المتابعة اللاحقة للمشروعات، إلى جانب تعزيز المشاركة المجتمعية والشفافية والمساءلة، مشيرة إلى الانتهاء من تنفيذ ٥٠٩ مشروعا تنمويا في ٦ قطاعات (التنمية المحلية، التعليم، الاسكان، الري، الكهرباء، النقل) بتكلفة استثمارية كلية ٤,١ مليار جنيه بمحافظة البحيرة خلال العام المالي (٢١/٢٠٢٢).

وقال لدكتور جميل حلمي، مساعد الوزيرة لشئون متابعة خطة التنمية المستدامة، إنه تم الانتهاء من تنفيذ ٥ مشروعات لتنمية الموارد المائية وتحسين الانتاجية الزراعية، إلى جانب إحلال وتجديد شبكات الصرف المغطى في منطقة امتداد إيتاي زمام ١٨٠٠ فدان، وذلك بما يتسق مع هدف التنمية المستدامة الثاني «القضاء على الجوع»، مضيفًا أنه فيما يخص الهدف الرابع«التعليم الجيد» تم تنفيذ ١٥٥ مشروعا في قطاع التعليم قبل الجامعي، إلى جانب إنشاء وإحلال وتوسعة ٢٣٨٥ فصل.

التنمية المحلية: تنفيذ ٢٠٦ آلاف مشروع بقروض ٢٦,٨ مليار جنيه وفرت ١,٦ مليون فرصة عمل

كشف وزير التنمية المحلية، اللواء هشام آمنة، أن برنامج "مشروعك"، نفذ منذ انطلاقه وحتى يوليو الماضي نحو ٢٠٦,٢ آلاف مشروع في المحافظات بقروض اقتربت من ٢٦,٨ مليار جنيه، وفرت هذه المشروعات ١,٦ مليون فرصة عمل.

وأضاف آمنة، في بيان له، أن إقليم محافظات الصعيد يتصدر المرتبة الأولى منذ بدء مشروعك وحتى يوليو الماضي، حيث تم تمويل حوالي ١٠٤ آلاف مشروع بإجمالي قروض ١٤ مليار جنيه، وفرت ٩٩٦,٥ ألف فرصة عمل، موجها فريق عمل مشروعك بتيسير الإجراءات لأبناء الصعيد في الحصول على التمويل لبدء مشروعاتهم وتوفير فرص عمل، ومساعدتهم في الحصول على التراخيص لإنشاء المجمعات الحرفية واستخراج رخص تشغيل المحال التجارية.

ولفت إلى أن مشروعك ينفذ في جميع محافظات مصر، ويعمل جاهدا على تلبية مطالب جميع الفئات التي ترغب في الحصول على تمويل خاصة الشباب والمرأة، وإعطائهم الفرصة في بدء مشروعات تساعد على مزيد من التنمية الإقتصادية لهم وتحقيق النجاح وفقا لإمكانياتهم وقدراتهم، مشيرا إلى أن إقليم الدلتا احتل المرتبة الثانية في عدد المشروعات التي مولها مشروعك بتنفيذ ٤٤,٣ ألف مشروع بقروض تجاوزت ٥,٦ مليار جنيه، أتاحت ٣١٠,٦ آلاف فرصة عمل.

وجه الأجهزة التنفيذية بالمحافظات بضرورة التحسين المستمر لبيئة الأعمال الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وتشجيع رواد الأعمال لتعزيز واستمرارية فرص النمو والنجاح والتنافسية لكل المشروعات وتقديم التسهيلات والدعم الكامل لأصحابها.

وأوضح، أنه تم التنسيق مع البنوك المشاركة في تنفيذ مشروعك وهي "مصر، الأهلي، القاهرة، الإسكندرية" التعمير والإسكان، الزراعي المصري" على زيادة معدلات الإقراض، وتقديم خدمات تمويلية غير تقليدية، وتكوين فرق عمل تسويقية مشتركة، كما تم الاتفاق مع جهاز تنمية المشروعات على تقديم الدعم الفني اللازم لأصحاب المشروعات، وتدريب الموظفين والعاملين في "مشروعك" وتنمية مهاراتهم، كما تم التنسيق مع هيئة التنمية الصناعية في استخراج التراخيص والسجلات الصناعية.

وزارة التعاون الدولي تختتم مشروع «توظيف الشباب في الموانئ المتوسطية»

اختتمت وزارة التعاون الدولي مشروع «توظيف الشباب في الموانئ المتوسطية YEP MED» الممول بمنحة من الاتحاد الاوروبي، والمنفذ في إطار برنامج «التعاون عبر الحدود لحوض البحر المتوسط للأعوام ENI CBC MED»، والذي تم تنفيذه في العديد من الدول، من بينها إسبانيا، وإيطاليا، ولبنان، وتونس، وفرنسا، والأردن.

ساهم المشروع المنفذ في إطار التعاون بين مصر والاتحاد الأوروبي في تحقيق العديد من النتائج المهمة، على رأسها خلق فرص العمل في قطاع الاقتصاد الأزرق، من خلال خلق نظام بيئي للموانئ يضم عددا من الشركات الكبرى بقطاع لوجستيات الموانئ، مما يسمح باستيعاب عدد أكبر من الوظائف، وتعظيم إمكانية رفع قدرات المؤهلين للعمل من خلال التعليم والتدريب المهني والفني TVET، وبالتالي يتم ربط الموانئ بالتجارة الدولية من خلال لوجستيات الموانئ الحديثة وشبكات النقل، إلى جانب تحقيق المعايير البيئية والاستدامة.

وعلى مدار فترة تنفيذ المشروع، استفاد من أنشطة المشروع ٧ سلطات موانئ ومراكز لوجستية وعدد ١٤ مركزًا للتدريب في مجال التعليم المهني والفني (TVET)، إلى جانب ٦٠٠ شركة صغيرة ومتوسطة تعمل في موانئ متوسطية في مختلف الدول المستفيدة من المشروع.

من جانبها، أوضحت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التعاون الدولي.

رئيس الرقابة المالية: تقديم التأهيل على التمكين يعزز برنامج «المرأة تقود للتنفيذيات»

ترأس الدكتور محمد فريد، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، إحدى لجان اختيار الكوادر النسائية المتقدمات لبرنامج «المرأة تقود للتنفيذيات»، وذلك بالأكاديمية الوطنية للتدريب لتأهيل وبناء كوادر نسائية قادرة على المشاركة الفاعلة في صياغة وتنفيذ رؤية مصر لتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة.

ويعد البرنامج أحد برامج «مدرسة المرأة للقيادة» التي تنفذها الأكاديمية الوطنية للتدريب، بهدف تنمية المهارات والقدرات لدى المرأة في المناصب التنفيذية، وتعزيز الخبرات للمرأة في القطاعين الحكومي والخاص من سن ٢٢-٥٠ عامًا، حيث يشارك العديد من الوزراء والأكاديميين والمتخصصين في اللجان التي تجري الإختبارات التأهيلية للكوادر النسائية المشاركة في البرنامج.

قال الدكتور محمد فريد رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، إن برنامج المرأة تقود للتنفيذيات الذي تنظمه وتستضيفه الأكاديمية الوطنية للتدريب عمل وجهد مميز في توقيت شديد الأهمية، يدعم رؤية الدولة المصرية في بناء كوادر مؤهلة لتتقدم وتتولى مهام تساعد على تحقيق التنمية الشاملة في البلاد.

تابع الدكتور فريد إن النهج الذي تبنته الأكاديمية في بناء البرنامج الذي يرتكز على تقديم عملية التأهيل على التمكين وذلك لضمان تقديم كوادر نسائية مؤهلة تمتلك المهارات والخبرات العلمية والعملية التي تحتاجها مؤسسات الدولة في مختلف القطاعات والتخصصات حاليًا، نهج محل تقدير وإشادة ويعزز من فاعلية البرنامج ويضمن إلى حد كبير تحقيق أثر وإضافة قيمة مستدامة لمؤسسات الدولة.

وأوضح رئيس الهيئة أن النهج العلمي الذي يتم اتباعه في كل مراحل البرنامج يتسم بالشفافية بداية من الإعلان والاختيار ثم التأهيل.

شيماء مرسي

بمشاركة ٤٠ شركة خاصة.. وزارة العمل: ملتقى توظيف يوفر فرص عمل لشباب البحر الأحمر

تلقت وزارة العمل، تقريرًا من مديرية العمل بمحافظة البحر الأحمر بشأن المشاركة في فعاليات الدورة الثانية من ملتقى الوظائف "فرصة" بحضور كبرى الشركات بالغردقة والعديد من راغبي العمل في مجالات مختلفة بلغ عددها ٤٠ شركة، وتوفير أكثر من ٢٥٠ فرصة عمل لحديثي التخرج وذوي الخبرة في مجالات "الإدارة - خدمة عملاء - برمجة - الطب - هندسة المعمار - تسويق ومبيعات - الإرشاد سياحي - الأعمال القانونية - الأغذية والمشروبات - الحرف اليدوية».

ويأتي ذلك في إطار توجيهات حسن شحاتة وزير العمل، بضرورة العمل على توفير فرص عمل لائقة وحقيقية للشباب بالمحافظات وفقًا لمتطلبات أسواق العمل بها، وذلك للحد من معدلات البطالة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وأوضحت الوزارة في بيان لها، أنها تلقت تقريرًا من هارون عبد العزيز مدير مديرية العمل بالبحر الأحمر، قال فيه: "بلغ عدد الشركات المشاركة في الملتقى ٤٠ شركة، توفر ٢٥٠ فرصة عمل في مختلف المجالات.

الاعتماد والرقابة الصحية تقرر خفض رسوم تجديد اعتماد الصيدليات في مصر

قرر مجلس إدارة الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية، برئاسة أحمد طه، رئيس مجلس إدارة الهيئة، خفض رسوم تجديد اعتماد الصيدليات الخاصة بنسبة ٥٠٪.

جاء ذلك خلال الاجتماع الدوري لمجلس إدارة الهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية رقم (٩١)، الذي عقد بمقر الهيئة بالعاصمة الادارية الجديدة لمناقشة الموضوعات المهمة المتعلقة بمقترحات تطوير العمل والسياسات، ووضع الخطط المستقبلية التي تضمن حصول منتفعي التأمين الصحي الشامل على خدمات صحية عالية الجودة.

وأوضح أحمد طه، أن القرارات جاءت تجديد اعتماد الصيدليات التي تتخذها هيئة الاعتماد والرقابة الصحية لتشجيع المنشآت الصحية وعلى رأسها الصيدليات ومعامل التحاليل الطبية الخاصة للحصول على اعتماد الهيئة والانضمام لمنظومة التأمين الصحي الشامل، وذلك بالتنسيق المشترك مع كل من الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، والهيئة العامة للرعاية الصحية، والهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد، والنقابات الفرعية للصيادلة بمحافظات المرحلة الاولي ومحافظة القاهرة.

وأشار رئيس هيئة الاعتماد والرقابة الصحية إلى أنه تم كذلك تحديث بعض الإجراءات الخاصة باعتماد المعامل الطبية الخاصة، بحيث يتم ضبط الجودة الخارجية لنتائج هذه المعامل من خلال عدد من الخيارات تشمل اختبار الكفاءة، أو إجراء مقارنة نتائج المعمل محل التقييم بنتائج معمل آخر تم اعتماده بمعايير دولية أو وطنية.

تعاون مشترك بين مبادرة المشروعات الخضراء الذكية وجامعة النيل لتشجيع الطلاب على المشاركة

أكد السفير هشام بدر، المنسق العام للمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية ورئيس اللجنة التنظيمية، أهمية الشراكة بين المبادرة وجامعة النيل من أجل الترويج لأهداف المبادرة وتشجيع الطلاب على المشاركة بمشروعاتهم بها.

جاء ذلك خلال لقائه الدكتور وائل عقل، رئيس جامعة النيل، لبحث سبل التعاون المشترك في المبادرة، وكذلك التعاون في عدد من المبادرات الخاصة بالجامعة.

وأوضح «بدر» في بيان لوزارة التخطيط أن المبادرة على استعداد لتقديم الدعم الفني للطلاب من أجل صياغة مشروعاتهم وإعداد دراسة الجدوى الخاصة بهم، وإدراجهم على قاعدة البيانات الخاصة بالمبادرة بما يسهم في الوصول إلى الممولين والمستثمرين.

وذكر أن المبادرة هي الأولى من نوعها، التي تهدف إلى إيجاد حلول فعالة على أرض الواقع، مستمدة من الشعب المصري، وهو ما ينتج عنه مشروعات مبنية على الاحتياجات الحقيقية للمواطن.

وأكد «بدر» أن المبادرة تعمل على ترسيخ مبادئ الحيادية، والشفافية، والحكم الرشيد، والاستدامة، وحماية الملكية الفكرية للمشروعات، موضحًا أن تقديم المشروعات على الموقع الرسمي www.sgg.eg متاح حتى الأول من سبتمبر المقبل، وأن هناك نموذج تقييم موحدا في كل المحافظات، مشيرًا إلى أن المبادرة تعمل على تحقيق اللامركزية من خلال إعطاء المحافظات كل الصلاحيات اللازمة لتقييم المشروعات المقدمة واختيار المشروع السفير بكل محافظة، والتحقق من استدامة المشروعات من خلال تحويلها إلى فرصة لإدرار الدخل لأصحاب المشروعات.

استعرض جهود المبادرة في بناء قدرات المشاركين بها عبر إقامة ندوات وورش عمل وتدريبات على مستوى المحافظات وفي مختلف الجامعات وعبر الإنترنت، بالإضافة إلى الفيديوهات والدروس التعليمية الموجودة على الموقع الإلكتروني للمبادرة، مشيرًا إلى وجود شراكات مع منظمات وطنية ودولية من أجل العمل على رفع مستوى قدرات أصحاب المشروعات.

الآثار: أهرامات الجيزة مفتوحة للزيارة ولا صحة لما يتردد بغلقها جزئيا

نفت وزارة السياحة والآثار، ما نشره بعض المواقع الإخبارية الإلكترونية عبر صفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن الإغلاق الجزئي لمنطقة أهرامات الجيزة لمدة شهرين لتطويرها.

وفي هذا السياق، أكد الدكتور مصطفى وزيري الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، على عدم صحة ما تم تداوله من معلومات، وأنها عارية تمامًا من الصحة، وأن المنطقة الأثرية مفتوحة للزيارة أمام جميع زائريها من المصريين والسائحين، وأن حركة الزيارة بها تسير بصورة طبيعية.

وأوضح أن أعمال مشروع تطوير منطقة أهرامات الجيزة تسير وفق الخطة الزمنية المحددة لها، وتضم جهود متواصلة لتشمل تطوير المنطقة الأثرية ومداخلها ومحيطها ومركز الزوار، ما يأتي ضمن استراتيجية وزارة السياحة والآثار لرفع كفاءة الخدمات المقدمة بالمواقع الأثرية والمتاحف لتحسين التجربة السياحية بها أمام الزائرين والسائحين.

وتابع أن ذلك يسير بالتزامن مع ما تشهده المنطقة الأثرية من إقبالا كثيفا من السائحين من مختلف دول العالم.

وتناشد وزارة السياحة والآثار جميع وسائل الإعلام ومرتادي مواقع التواصل الاجتماعي تحري الدقة والموضوعية في نشر الأخبار، والتواصل مع الجهات المعنية للتأكد قبل نشر معلومات لا تستند إلى أي حقائق، وتؤدي إلى إثارة البلبلة بين المواطنين، وللاستفسارات يرجى التواصل عبر رقم الخط الساخن للوزارة (١٩٦٥٤).

وزير النقل: وصول ١٥ عربة درجة ثالثة مكيفة من المجر إلى ميناء الإسكندرية

أعلن كامل الوزير وزير النقل، وصول ١٥ عربة درجة ثالثة مكيفة جديدة من عربات ركاب السكك الحديدية إلى ميناء الإسكندرية قادمة من المجر ليصل إجمالي ما تم الانتهاء من توريده حتى الآن إلى عدد ٨٠٠ عربة (٤٩٩ عربة تهوية ديناميكية + عدد ٣٠١ عربة درجة ثالثة مكيفة) على أن يتوالى بعد ذلك وصول باقي العربات على دفعات وفقا للجدول الزمني المحدد.

وأضاف الوزير في بيان، أن ذلك في إطار صفقة ١٣٥٠ عربة سكة حديد جديدة للركاب وفي اطار الاتفاق المبرم بين وزارة النقل ممثلة في هيئة السكك الحديدية وشركة جانز مافاج المجرية لتصنيع وتوريد باقي عربات الصفقة .

أشار إلى أن صفقة ١٣٥٠ عربة تتكون من عدد ٨٥٠ عربة مكيفة (٥٠٠ درجة ثالثة مكيفة يتم تقديمها للركاب لأول مرة في تاريخ الهيئة و٥٠ عربة بوفيه ثالثة مكيفة و١٨٠ عربة مكيفة درجة ثانية فاخرة و٩٠ عربة مكيفة درجة اولى فاخرة و٣٠ عربة بوفيه مكيفة فاخرة) بالاضافة إلى ٥٠٠ عربة درجة ثالثة تهوية ديناميكية.

وأوضح الوزير، أن الصفقة هي إحدى ثمار التعاقدات الضخمة التي تمت بناء على توجيهات عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية لتطوير قطاع السكك الحديدية ودعمه بالوحدات المتحركة الحديثة، لافتا إلى أن الصفقة تساهم في رفع كفاءة التشغيل اليومي وانتظام جداول التشغيل وأن العربات الجديدة التي تصل يتم دخولها الخدمة تباعا إلى جدول التشغيل اليومي بالسكة الحديد للمحافظة على استمرارية تقديم خدمات متميزة لجمهور الركاب.

الحصاد

جريدة اسبوعية متنوعة

تصدر بترخيص من لندن - رقم : ٧٥٤٠٢٧٩

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

العضو المنتدب
احمد ابراهيم هاشم

المدير العام
اللواء/ ناصر شمس

المدير التنفيذي
شيماء محمد

نواب رئيس مجلس الإدارة
محمد يوسف القوطي
علي حمدان
إبراهيم محمد شاهين

رئيس التحرير
حسن عبدالستار

المدير العام التنفيذي
أحمد خالد

الاخراج الفني
هيثم السيد

الديسك المركزي
محيي الدين السعيد
أسامة السيد
وائل خطاب

العلاقات العامة
محمد الشافعي - مها حسين

المستشار القانوني
احمد العبادي
أيمن خليفة

المقر الرئيسي: ٣٠٠ شارع الهرم-الجيزة
تليفاكس : ٠٢٣٣٩٧١٠٧٠
www.alhassad.com.eg

عبدالناصر قطب- يكتب:
email: nasserkotb2006@yahoo.com

أغنيـــاء الأزمـات والأيـادى المرتعـشـة

السوق السوداء وجشع التجار وأيادي الحكومة الرخوة في تطبيق العقوبات يأكلان الأخضر واليابس

كيف عادت ظاهرة "أغنياء الحرب" للظهور مستغلة الأزمات الاقتصادية ومتاجرة في كل ما يحتاجه المواطنون .. وماذا فعلت الدولة لمواجهة الظاهرة ؟

لا يكاد يخلو تعامل حاليا في مصر من حديث عن "سوق سوداء " في هذا التعامل أو ذاك ، فلكل تعامل تجاري أو نقدي سوق موازية ، فالبحث عن علبة سجائر ، صار يؤدي إلي السوق الموازية لبيع السجائر بأسعار مختلفة ، والبحث عن عملة الدولار ، يقود إلي نفس الطريق ، بل ومن المؤسف أن البحث عن بعض الأدوية أيضا يقود بدوره إلي سوق سوداء للأدوية ، في ظل النقص في العديد من الأدوية وخاصة أدوية الأمراض المزمنة كالضغط والسكر وغيرهما ، وهكذا صارت تلك السوق قاسما مشتركا في مختلف التعاملات ، مع حديث حكومي متواتر عن إجراءات للحرب علي تلك السوق و" ضبطيات " يومية في مختلف التعاملات .

نحن إذن أمام حالة استغلال لظرف اقتصادي تمر به البلاد ، وهو ناتج عن تداعيات أزمات عالمية ، وبالتبعية مثل أحداث كثيرة سابقة تولدت عنه ظاهرة ما يعرف ب" أغنياء الحرب " ، وهؤلاء هم الذين يستغلون ظروف الناس فيرفعون الأسعار أو يبيعون مواد معينة تحتاجها الظروف الراهنة وتقتضيها المرحلة، وعندما تنتهي الحرب يكونون قد جنوا أموالا كثيرة ، فهؤلاء الذين كانوا يتصيدون الفرص بأوقات الحرب بكل زمان ومكان تلك التي تشح بها السلع الأساسية و تحديدا المواد الغذائية ، فيتاجر هؤلاء الذين تجردت مشاعرهم من الرحمة و نفوسهم من الإنسانية ليكدسوا تلك السلع ويحجبونها كلما اشتدت حاجة الناس إليها، ليخرجوها أو القليل منها بأسعار غير منطقية متأكدين أنه لا بديل أمام الناس عن الدفع رغما عنهم ، متجاهلين أنات ودعوات هؤلاء التي تخرج من قلوبهم الموجعة، لتتكدس ثرواتهم ويتحولوا لأغنياء دون سبب حقيقي لهذا الغني سوي المتاجرة بأزمات واحتياجات الناس ، بالضبط مثلما حدث مع الذين استغلوا ظروف الناس فى أزمة كورونا ، ومن بعدها أزمة الحرب الأوكرانية .

والحقيقة أن شريعة الإسلام انتبهت مبكرا لمثل هؤلاء ، فورد فى الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي اله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء" ، وعن رفاعة رضي الله عنه أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المصلى فرأى الناس يتبايعون فقال:"يا معشر التجار فاستجابوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ورفعوا أعناقهم وأبصارهم إليه، فقال: إن التجار يبعثون يوم القيامة فجارًا إلا من اتقى الله وبرّ وصدق" رواه الترمذى.

ويحرم شرعًا على التجار أن يستغلوا حاجات الناس فيرفعوا الأسعار ويحتكروا السلع، وقد ورد في الحديث عن معمر بن عبدالله رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "لا يحتكر إلا خاطئ" (رواه مسلم).

وفي حين تكثف الأجهزة الرقابية الحملات على الأسواق للتأكد من جودة المنتجات المطروحة في ظل وجود مخزون استراتيجي من كافة السلع الغذائية تكفى احتياجات المواطنين لفترات طويلة، إضافة إلي المادة ٨ من قانون حماية المستهلك الخاص بحظر حبس المنتجات الاستراتيجية المعدة للبيع عن التداول بإخفائها أو عدم طرحها للبيع أو الامتناع عن بيعها أو بأي صور أخرى ، نقرأ يوميا خبر القبض علي عشرات التجار الذين يخفون السلع و يخزنونها تمهيدا لمضاعفة أسعارها عندما تتهيأ الظروف.

السوق السوداء في كل السلع

من المؤسف أن السوق السوداء طالت سلعا أساسية للمواطنين ، ووجدنا أن هناك متاجر لبيع المواد التموينية الخاصة ببطاقات التموين والتى تخفى السلع الأساسية مثل الزيت والسكر والأرز، لبيعها بسعر السوق للمواطنين الذين يرون بأم أعينهم عربات محملة بها، ثم بعد ذلك ينكر البائع وجودها .

قلة قليلة من الناس من خربي الذمة معتلي الضمير يستغلون الأزمات للتلاعب فى السلع والمواد الضرورية، يساعدهم فى ذلك سلوك خاطئ يتمثل فى تدافع، وتهافت الناس على السلع لسد حاجتهم وتخزينها خشية استمرار الأزمات لمدد طويلة، حيث يقوم بعض التجار بالتلاعب فى السلع الضرورية المدعومة برفع أسعارها عما هو محدد وقيامهم بالامتناع عن بيعها بل وجمعها من الأسواق وتخزينها فترة ثم اعادة طرحها للبيع بأسعار مبالغ فيها كذا شرائها من الأسواق بثمنها المحدد ثم إعادة بيعها بثمن مرتفع مبالغ فيه.

هناك فى المقابل إجراءات لتصدي الدولة والقانون لمثل هذه الأفعال من التلاعب فى السلع والمواد الضرورية، وذلك فى الوقت الذى جرى تخصيص أرقام تليفون وواتس آب للإبلاغ عن أى بائع أو محل يبيع أى سلعة بأسعار مرتفعة أو يحتكر الأسعار استغلالا للظروف الراهنة من قبل وزارات التنمية المحلية والتموين وجهاز حماية المستهلك .

كما أن المشرع الجنائي لم يقف مكتوف الأيدى ازاء تلك الظاهرة بل ضرب بيد من حديد علي كل من تسول له نفس الاحتكار والتلاعب في الأسعار من خلال تشريعات الغش والتدليس رقم ٤١ لسنة ١٩٤١ والتموين رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والتسعير الجبري رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ والتعديلات المتتالية عليهم وأهمها القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٤٦ الخاص بشئون التموين وبعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، لمواجهة التلاعب والسرقة والغش فى مواد التموين المدعومة من الدولة أو نشر أو الادلاء ببيانات غير صحيحه عنها .

كما أضاف القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩ تعديلا جديدا على المادة "٣ مكرر ب"، لتنظيم عقوبات التلاعب بالأسعار بتغليظها وإضافة أنماط وصور جديدة للتجريم المنصب علي مواد التموين والمواد البترولية المدعومة ماليا من الدولة الموزعة عن طريق شركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها ومستودعات البوتاجاز ومحطات خدمة وتموين السيارات أو غيرها ومن صور التجريم الشراء لأجل البيع سلع تموينية تدعمها الدلة أو الامتناع عن بيعها أو بيعها لآخر مع العلم بأن الاخر سيعد بيعها أو الإخفاء أو تعليق البيع علي شرط أو خلط السلعة بقصد الاتجار أو تفريغ حمولة نقلها لغير الجهات المحددة أو تقليدها أو تقرير حصها منها تؤيد عما هو مستحق.

سوق سوداء للدولار

لنأخذ علي سبيل المثال السوق الموازية للعملات الأجنبية والإجراءات الحكومية في مواجهتها ، فنجد أن متعاملين في السوق الموازية أو ما يعرف بالسوق السوداء، يؤكدون أن طرح بنكي الأهلي المصري ومصر الحكوميين الشهادات الدولارية، للمواطنين سواء بداخل مصر أو خارجها وللأجانب، تسبب في توجيه ضربة عنيفة لتجار العملة والمضاربين على الدولار في السوق السوداء، فيما لم يشهد سعر صرف العملة الأمريكية الرسمي في البنوك أي تغيير، حيث يواصل استقراره منذ فترة طويلة عند مستوى أقل من ٣١ جنيهًا، في حين يصل سعر صرف الدولار في السوق الموازية لـ٣٨ جنيهًا مقارنة بـ٤٠ جنيه خلال الفترات الماضية، في ظل تراجع الطلب على الدولار بشكل كبير .

وكان البنكان الحكوميان وهما الأهلي المصري وبنك مصر أعلنا منذ أيام عن طرح الشهادات الدولارية الجديدة بأجل لـ٣ سنوات وعائد ٧٪ و٩٪ سنويًا، بفئة ١٠٠٠ دولار ومضاعفاته، وتُسترد قيمة الشهادة بتاريخ الاستحقاق بالدولار، ونظرًا لكون العائد مرتفع مما أدى إلى إقبال شديد على شرائها، وهذه الشهادات على نوعين وهما: شهادات دولارية بعائد سنوي ٧٪ سنويا مدتها ٣ سنوات، وتصدر للمصريين والأجانب، ويتم صرف العائد ربع سنوي، ويتم الصرف بالدولار، كما يتم شراؤها بالدولار، وهي من فئة ١٠٠٠ دولار ومضاعفاته، ويمكن للعميل الاقتراض بضمانها حتى ٥٠٪ من قيمتها بالجنيه المصري بحد أقصى ١٠ مليون جنيه

ويأتي طرح هذه الشهادات ضمن إطار تعزيز الحصيلة الدولارية لدى البنوك، وفي إطار مواجهة تجار العملة والمضاربين في السوق السوداء للصرف الذين تسببوا في ارتفاع أسعار الصرف للعملة الأمريكية غير مبررة أو منطقية، مما سيقلل من حدة المضاربات، في ظل توجه المتعاملين لشراء هذه الشهادات ولا سيما أنها ذات عائد جيد ومضمون.

سوق سوداء لتحويلات المصريين بالخارج

يتصاعد دور السوق السوداء عندما تعاني الدولة من عدم توفر العملة الأجنبية، إذ تصبح ملاذًا للمواطنين والمستوردين ورجال الأعمال، لتوفير احتياجاتهم من العملة الأجنبية، وفي ظل اضطراب سوق الصرف، يفضل العاملون بالخارج بيع العملة الصعبة التي بحوزتهم للسوق السوداء التي تمنحهم سعرا أكبر من نظيرتها الرسمية.

الحقيقة أن هذا الأمر تكشف في تحقيقات استقصائية ، كشفت كيف أصبحت السوق السوداء تتحكم في تدفق العملة الأجنبية إلى مصر ، وكيف أصبح هناك نظام لتداول العملات موازٍ للسوق الرسمية (البنوك، والصرافات المرخصة والتي باتت مغلقًة فعليًا) وذلك في الجروبات التي تضم العاملين بالخارج على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، بالإضافة إلى جروبات للسوق السوداء تضم شبكات كبيرة من السماسرة في الداخل والخارج .

وكشفت أيضا أن عملية التبادل تبدأ بالاتفاق مع "المناديب" الذين يعملون في الخليج، ويكون معظمهم من أقارب وأصدقاء السمسار الرئيسي لضمان الثقة بين الطرفين، ويشتري هؤلاء "المناديب" العملة من العاملين في الخارج بأسعار أعلى من أسعار الصرف الرسمية ، في المقابل يقوم هو ومجموعة ممن يعملون معه في مصر بتحويل هذه الأموال عبر كل وسائل الدفع المتاحة من محافظ إلكترونية أو حساب بنكي أو عن طريق البريد، وفي بعض الأوقات يقوم بإيصال هذه الأموال إلى أي مكان يتفقون عليه، المهم هو الحصول على الأموال الصعبة من الخارج.

ويتم تجميع تلك الأموال في الخارج ثم ترسل في تحويلات بنكية بالدولار إلى حسابات أجانب مقيمين في مصر، ومعظمهم من الجنسيات العربية ولديهم شركة مسجلة باسمهم وسجل تجاري، وعادة ما تراوح قيمة المبلغ المحول بين ١٠٠ ألف ومليون دولار، إذ تتساهل البنوك مع هؤلاء الأشخاص في صرف هذه المبالغ على عكس ما يحدث مع المصريين، لأن المستثمرين الأجانب يتمتعون بامتيازات خاصة بتشجيع الاستثمار في مصر وجذب العملة الأجنبية .

كذلك يتم إرسال مبالغ أصغر مع مصريين وأجانب قادمين إلى مصر من الخارج، إذ تسمح الجمارك في المطار باصطحاب ١٠ آلاف دولار، وهناك أيضا التحويلات المرسلة عبر شركات الصرافة، وعلى الرغم من النسبة الكبيرة التي تقتطعها هذه الشركات من الأموال المرسلة، يلجأ المهربون إليها إذا واجهوا عجزا في الطرق الأخرى أو احتاجوا إلى مبالغ ضخمة في فترة قصيرة.

كما تكشف أيضا أن تلك الأموال التي يتم جمعها قد لا تذهب كلها إلى مصر، وأن معظمها يرسل إلى حسابات خارجية خاصة بالمستوردين والتجار وأصحاب الشركات المصريين الذين يحصلون عليها من أجل شراء بضاعتهم أو مواد الإنتاج والخام من دون المرور بالقيود المشددة التي باتت السلطات المصرية تفرضها على الاستيراد ، والنتيجة أن عمليات الاستيراد تجري بسلاسة من دون دخول الأموال إلى النظام المصرفي المصري الذي يتعطش إليها لاسباب كثيرة، على رأسها سداد مستحقات الديون الرسمية.

سوق سوداء لتذاكر السفر

عاني المواطنون لفترات طويلة من السوق السوداء لتذاكر السفر بالقطارات ،وخاصة في مناسبات الأعياد والأجازات ، وهو ما سعت الدولة إلي مواجهته بإجراءات عدة ، وبحسب الفريق مهندس كامل الوزير وزير النقل، فإنه تم تمكين منظومة تذاكر إلكترونية لصرف تذاكر القطارات للقضاء على البيع في السوق السوداء الذي يضرب الأسعار الرسمية عن المعتاد بها، موضحا أنها واجهت انتقادا كبيرا من جانب البعض بعد الإعلان عنها.

وأضاف وزير النقل في تصريحات إعلامية أن محطة قطارات الصعيد تشهد طفرة كبيرة وخدمات مميكنة لتسهيل عملية الحصول على التذاكر بشكل سريع ومنظم، وتم توفير منافذ بيع بالسعر الرسمي في إطار مواجهة السوق السوداء ، مشيرا إلى أن محطة قطارات صعيد مصر ببشتيل الجديدة لم تكلف الدولة أي مصاريف، لأنها اعتمدت على الاستثمارات الخارجية، وأن ال ٢,٥ مليار جنيه لإنشاء المحطة كانت من شركات تجارية مختلفة للاستثمار في تشغيل المولات التجارية والمحلات المختلفة بالمحطة.

سوق السجائر السوداء

السجائر دخلت هي الأخرى علي خط "السوق السوداء " بدرجة دفعت هاني أمان، الرئيس التنفيذي لشركة الشرقية للدخان، إلى أن يعرب عن استيائه من الارتفاع غير المبرر في أسعار السجائر بالسوق.

وقال أمان : نطرح علبة السجائر بسعر ٢٤ جنيها ونستغرب من بيعها بضعف سعرها ووصولها لـ٥٠ جنيها ، مؤكدا أن هناك أفكارا جيدة ستظهر خلال الفترة المقبلة ، ستقضي تماما على السوق السوداء للسجائر .

وما زالت أسعار السجائر، ما تشهد ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الماضية، إلى حد العشوائية والتخبط الشديدين ، فلم يعد لسعر علبة السجائر رقم محدد مثلما كان المعتاد فيما سبق، بل أصبح كل تاجر يبيع بسعر وحسب كل منطقة لها أسعاره، لنجد أن الفارق يتراوح ما بين ٨ جنيهات ويصل أحيانا إلى ١٥ جنيها في سعر العلبة الواحدة، وكلها أسعار مبالغ فيها، لا تدخل في خزينة الدولة أو المنتجين بل يستفيد منها بعض التجار لتحقيق أرباحهم.

وتستهدف الحكومة جمع أكثر من ٨٣,٥ مليار جنيه من الضرائب على السجائر خلال العام المالي الحالي بزيادة نحو مليارى جنيه عن العام المالي الماضي.

ودخل البرلمان على خط الأزمة ، حيث أعلن الدكتور فخري الفقي رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، أن اللجنة ستبدأ مناقشة مشروع قانون بالضرائب الجديدة على السجائر مع بداية دور الانعقاد الرابع فى أكتوبر المقبل.

وأرجع الفقى تأخر مناقشة التعديل الضريبي على السجائر حتى الآن إلى عدم وصوله إلى اللجنة خلال دور الانعقاد الثالث، بمجرد وصوله سيناقش فى حضور وزارة المالية وجهات حكومية أخرى، لسرعة إقراره ووضع حد لتلك الزيادات غير المبررة فى السوق ، وقال: إن تأخر وصول المشروع فى دور الانعقاد الثالث الذي انتهى قبل أيام فتح الباب لزيادات غير مبررة.

بحسب خبراء ، فإن تصريحات رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب أثارت صدمة لدى الشركات المنتجة للسجائر ، حيث إنهم كانوا ينتظرون التعديل الضريبي على السجائر حتى يتسنى استقرار أسعار السجائر بالسوق بدون مبالغة فى أسعار البيع من قبل بعض التجار لتحقيق هامش أرباح كبيرة.

وتعد شركة فيليب موريس مصر، إحدى الشركات الأجنبية لتصنيع السجائر في مصر، والتي أعلنت عن قائمة الأسعار الجديدة لمنتجاتها للتبغ المسخن "HEETS" والسجائر التقليدية من العلامات التجارية " Merit وMarlboro و L&M" بكافة أنواعها مؤخرا ، وذلك بعد تصريحات رئيس لجنة الموازنة بالبرلمان، وكانت الشركة أعلنت منذ بضعة أيام قليلة عن قرار زيادة الأسعار، ثم تراجعت عنه بعد ساعة من إعلانها.

وطبقا لتصريحات على كرمان المدير العام لفيليب موريس مصر والمشرق، فإن هذه الزيادة في الأسعار تأتي كضرورة للاستمرار في تأمين قدرتنا على تزويد المدخنين ومستخدمي النيكوتين البالغين في مصر بالمنتجات عالية الجودة التي يبحثون عنها".

تشريعات وعقوبات

وشهد سوق السجائر المصرية حالة من الجدل نتيجة الشكاوى العديدة من المواطنين المدخنين حول ارتفاع أسعار السجائر وأسعارها فاقت الخيال والسوق السوداء تسيطر عليها، وأزمة السجائر مفتعلة وهي لعبة التجار في الأسواق وجهل المواطن جزء من المشكلة، وسوق السجائر في مصر من الأسواق التي تتأثر بشدة بالأزمات الاقتصادية والشائعات وارتفاع الاسعار بشكل جنوني، بسبب العديد من الاجراءات الخاطئة من قبل منتج السجائر وموزعيها وبائعيها، فالجشع أصبح مسيطر على تلك السوق الهامة التي لا غنى عنها.

والحقيقة فإن عدم التزام بائعي السجائر بالأسعار المعلنة هو النمط السائد في هذه السوق بل واختفاء أنواع خاصة السجائر المحلية من السوق، وتنقسم السجائر في مصر إلي أنواع محلية الصنع، وأنواع توكيلات أجنبية تصنع في مصر، وأنواع مستوردة من الخارج، خاصة الصين وأخري مهربة عبر الموانئ والمطارات، هذه الأنواع جميعها تشكل سوق السجائر المصري ولا تلتزم بالتسعيرة دون أي ضوابط، وهذا ليس بتشجيع للتدخين لكن هناك قطاع كبير من المدخنين وأن قطاع السجائر اقتصاد ويجلب ٨٦ مليار جنيه وأن التجار يأخذون زيادة ٢١ مليار جنيه وكان الأولى أنت تذهب للحكومة.

و بحسب الخبير القانوني والمحامي بالنقض حسام حسن الجعفرى ، فإن الأزمة في أسعار السجائر أصبحت ذات دلالات واضحة في السوق المصرى، وهو ما دفع المواطن لاتهام التجار بافتعال هذه الأزمة، نتيجة للجشع في مكاسب إضافية، وهو الأمر الذى دفع شعبة الدخان بالغرف التجارية لمطالبة المجلس بالتدخل وتعديل الضرائب الخاصة بالسجائر، لكن البعض الأخر طالب بزيادة الدور الرقابي وتوعية المواطن بحقوقه كحل لهذه الأزمة، وتلقى الشكاوى والبلاغات بجميع أنواعها في مجال حماية المستهلك من المستهلكين والجمعيات، والتحقيق فيها، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون المدة اللازمة للرد على الشكوى طبقًا للمجموعات السلعية المختلفة بحد أقصى ٣٠ يومًا .

ووفقا للمادة "٧" من قانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠٨ وتعديلاته الخاص بحماية المستهلك: "يلتزم المورد بأن يعلن أسعار السلع أو الخدمات التي يعرضها أو يقدمها بشكل واضح على أن يتضمن السعر ما يفرضه القانون من ضرائب أو أي فرائض مالية أخرى، وذلك وفقًا للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

والبيع بأزيد من السعر مقرر له عقوبات متعددة وصور كثيرة، ويعاقب عليها عدة قوانين أبرزها قانون العقوبات و قانون حماية المستهلك ، والذي ينص في المادة "١٠ " على أن "يلتزم المورد بأن يسلم المستهلك فاتورة تثبت التعامل أو التعاقد معه على المنتج، متضمنة بصفة خاصة رقم تسجيله الضريبي، وتاريخ التعامل أو التعاقد، وثمن المنتج ومواصفاته، وطبيعته ونوعيته وكميته، وأي بيانات أخرى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، وتبين هذه اللائحة الأحوال التي يكتفي فيها ببيان أو أكثر مما ذكر" .

ووفقا لقرار جهاز حماية المستهلك بشأن "أسعار السجائر والمعسل" الصادر بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١ تتضمن المادة الأولي "إلزام كافة شركات إنتاج وتصنيع واستيراد وتوزيع السجائر بأنواعها وبدائلها وكذا المعسل بأنواعه بطباعة الأسعار علي كافة المنتجات بشكل واضح وغير قابلة للمحو، مع جواز طباعة السعر بشكل إلكتروني بتقنية (Q.R code) وذلك في مدة أقصاها (ستة أشهر) من تاريخ صدور القرار" .

كما تتضمن المادة الثانية "إلزام كافة شركات إنتاج وتصنيع وإستيراد وتوزيع السجائر بأنواعها وبدائلها والمعسل بأنواعه بالإعلان عن أسعار المنتجات داخل كافة منافذ ونقاط البيع بجمهورية مصر العربية، علي أن يكون السعر المُعلن هو السعر الشامل مدونا باللغة العربية مع جواز إضافة لغات أخري وذلك في مدة أقصاها (أسبوعان) من تاريخ صدور القرار .

ونصت المادة ٦٤ من قانون حمايه المستهلك: "يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه أو مثل قيمة المنتج محل المخالفة أيهما أكبر، كل مورد خالف أحكام أي من المواد: (٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ١٢، ١٤، ١٦، ١٨، ٢١، ٣٥، ٣٨، ٤٠/ فقرة أولى وثانية، ٥٥، ٥٦/ فقرة أولى، ٦٢/ فقرة أخيرة) من هذا القانون. ويعاقب بذات العقوبة كل من خالف القرارات الصادرة نفاذا لحكم المادة (٣٣/ فقرة أولى) من هذا القانون، وللمحكمة أن تحكم بغلق مركز الخدمة والصيانة المخالف لمدة لا تجاوز ستة أشهر.

عقوبات مغلظة

وفي وقت سابق أقرت الحكومة المصرية مشروع قانون ينص على «تغليظ العقوبات» السجنية في مواجهة التعامل بالعملات الأجنبية في السوق السوداء، وينص مشروع القانون على «تغليظ العقوبة على نشاط العملات الأجنبية خارج القنوات الشرعية»، بحيث يعاقب «بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشر سنوات كل من يتعامل في النقد الأجنبي خارج البنوك المعتمدة أو الجهات المرخص لها بذلك».

وفي عام ٢٠٢٠ صدر قانون البنك المركزي والجهاز المصرفى، الذي صدق عليه الرئيس عبد الفتاح السيسى، وذلك بعد أن وافق عليه مجلس النواب، ووضع القانون الجديد ضوابط صارمة للتعامل لكل من يتاجر في العملة الأجنبية خارج الإطار الشرعى لذلك.

ووضعت المواد (٢٠٧ – ٢١٥)، من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الإطار القانوني لنظام الصرف الأجنبي وإدارته بما يكفل استقرار سوق النقد، من خلال تنظيم ترخيص وضوابط عمل شركات الصرافة وتحويل الأموال، والتأكيد على أن سعر الصرف للجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب فى سوق النقد الأجنبى وفقا للقواعد والأسس التى يُصدرها مجلس إدارة البنك المركزي.

ووضع القانون عقوبات رادعة لكل من تسول له نفسه الاتجار في العملة الأجنبية بشكل غير شرعي ، فقد نصت المادة (٢٣٣) من القانون على أن يُعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ٣ سنوات ولا تزيد على ١٠ سنوات وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز ٥ ملايين جنيه أو المبلغ المالى محل الجريمة أيهما أكبر، كل من تعامل فى النقد الأجنبي خارج البنوك المعتمدة أو الجهات التى رُخص لها فى ذلك.

وتنص المادة (٢١٤) من القانون على أنه للبنوك القيام بكافة عمليات النقد الأجنبى، بما فى ذلك قبول الودائع والتعامل والتحويل للداخل والخارج والتشغيل والتغطية فيما تحوزه من أرصدة بالنقد الأجنبي، وأجازت للبنوك تصدير واستيراد العملات الأجنبية بعد موافقة البنك المركزى، وللمحافظ فى حالة مخالفة البنك لقواعد وإجراءات هذا التعامل أن يتخذ ما يراه مناسبا من إجراءات بما فى ذلك إيقاف البنك عن التعامل فى النقد الأجنبي لمدة لا تجاوز سنة.

وألزمت المادة (٢١٥) البنوك وشركات الصرافة والجهات التى رُخص لها بالتعامل فى النقد الأجنبى أن تُقدم للبنك المركزى بيانات عما تباشره من عمليات النقد الأجنبي سواء تمت لحسابها أو لحساب الغير، ويُحدد مجلس الإدارة محتوى البيانات وأسلوب ومواعيد تقديمها، ويقوم البنك المركزى بمراقبة تنفيذ عمليات النقد الأجنبي وفقا لأحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له.

ونص القانون على أن يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٦ أشهر ولا تزيد على ٣ سنوات وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز ٥ ملايين جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أيا من أحكام المادتين (٢١٤ و٢١٥).

كما نصت المادة (٢١٣) على أن إدخال النقد الأجنبى إلى البلاد مكفول لجميع القادمين إلى البلاد، على أن يتم الإفصاح عنه فى الإقرار المعد لهذا الغرض إذا جاوز ١٠ آلاف دولار أمريكى أو ما يُعادلها بالعملات الأجنبية الأخرى.

ونصت المادة أيضا على أن إخراج النقد الأجنبى من البلاد مكفول لجميع المسافرين بشرط ألا يزيد على ١٠ آلاف دولار أمريكى أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية الأخرى، مع السماح عند المغادرة لجميع المسافرين بحمل ما تبقى من المبالغ السابق الإقرار عنها عند الوصول إذا زاد على ١٠ آلاف دولار أمريكى أو ما يُعادلها بالعملات الأجنبية الأخرى، ويجوز للقادمين للبلاد أو المسافرين منها حمل أوراق النقد المصرى فى حدود ١٠ آلاف جنيه مصرى، ويُحظر إدخال النقد المصرى أو الأجنبى من خلال الرسائل والطرود البريدية.

ويُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ٣ أشهر وبغرامة لا تقل عن المبلغ المالى محل الجريمة ولا تزيد على ٤ أمثال هذا المبلغ أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أيا من أحكام المادة (٢١٣)، وفى جميع الأحوال تُضبط المبالغ والأشياء محل الدعوى ويُحكم بمصادرتها، فإن لم تُضبط حُكم بغرامة إضافية تُعادل قيمتها.

وحدد قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد شروط التعامل في النقد الأجنبي وعقوبة من يقوم بالتعامل في السوق السوداء حيث نصت المادة "٢٣٣" من ذات القانون، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز خمسة ملايين جنيه أو المبلغ المالي محل الجريمة أيهما أكبر ، كل من تعامل في النقد الأجنبي خارج البنوك المعتمدة أو الجهات التي رخص لها في ذلك أو مارس نشاط تحويل الأموال دون الحصول على الترخيص، كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز خمسة ملايين جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من خالف أياً من أحكام المادتين "٢١٤، ٢١٥" الخاصة بقواعد وإجراءات التعامل في النقد الأجنبي وتنفيذ عمليات النقد الأجنبي والبيانات طبقاً لأحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن المبلغ المالي محل الجريمة ولا تزيد على أربعة أمثال ذلك المبلغ، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من خالف أياً من أحكام المادة "٢١٣" من هذا القانون وفي جميع الأحوال تضبط المبالغ والأشياء محل الدعوى ويحكم بمصادرتها ، فإن لم تضبط حكم بغرامة إضافية تعادل قيمتها.

التشريعات والعقوبات موجودة إذن والحل كما هو واضح في تنشيط آلية تفعيل هذه العقوبات علي الجميع وإيقاظ الرقابة من سباتها العميق لإنقاذ مصر والمصريين من "السوق السوداء" التي طالت وتطول كل شيء .. وأصبح المواطن في واد والحكومة والرقابة في واد آخر .

"السوق السوداء" أصبحت كلمة السر في سوق العملات الأجنبية والسجائر وتذاكر السفر والأدوية وتحويلات المصريين بالخارج .. وأثارات التساؤل : من يقف وراءها ؟

التشريعات متوافرة لمواجهة "السوق الموازية" والعقوبات مغلظة .. والسؤال : أين الحكومة والرقابة ؟ ولماذا يتركان المواطن فريسة لمافيا السوق السوداء ؟

الحصاد

الرؤية الفاتنة أمام عينيك

البنك التجاري الدولي مصر يطرح وديعة دولارية بعائد ٦٪ سنويا

طرح البنك التجاري الدولي - مصر وديعة دولارية أجل عام يصل سعر الفائدة عليها إلى نحو ٦٪.

وبحسب بيانات البنك، فإن الوديعة الجديدة بالدولار لأجل سنة يصل سعر الفائدة عليها لنحو ٦٪ سنوياً، لدورية صرف العائد الشهرية، موضحاً أن الوديعة وعاء ادخاري متوسط الأجل يُتيح للعملاء ادخار أموالهم بدون الحاجة إلى ربطها لمدة طويلة.

وأوضح البنك أن الحد الأدنى لربط الوديعة ١٠ آلاف دولار ويمكن استرداد الوديعة في أي وقت حيث انه لا توجد مدة محددة لاسترداد الوديعة لأجل.

بنك القاهرة يفتتح إدارته المركزية الجديدة فى مجال التمويل العقارى

طارق فايد: حريصون على تقديم الخدمة بأقل وأسرع الإجراءات لعملائنا | مي عبد الحميد: بنك القاهرة مساهم فعال في مسيرة التمويل العقاري منذ انطلاقها

افتتح بنك القاهرة إدارته المركزية الجديدة والمتخصصة في مجال التمويل العقاري والتابعة للبنك والتى تضم كافة الأقسام والإدارات المعنية بعملية التمويل العقارى تحت سقف واحد، وذلك بحضور كلاً من مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، وطارق فايد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى لبنك القاهرة، ولفيف من مسؤلى بنك القاهرة ومسؤلى صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقارى، تأتى تلك الخطوة فى إطار جهود البنك المتواصلة لتقديم الخدمة لعملاء البنك بأقل وأسرع الإجراءات.

وعبرت مي عبد الحميد، الرئيس التنفيذي لصندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري، عن سعادتها بافتتاح هذه الوحدة الجديدة، والتي تعد إضافة قوية لمنظومة التمويل العقاري وهو ما يعود بالنفع على العملاء ويضمن تقديم خدمة متميزة لهم.

وأضافت مي عبد الحميد أن بنك القاهرة مساهم فعال في مسيرة التمويل العقاري في مصر، حيث كان من أوائل الداعمين لمشروع التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل منذ بدايته، ويعد من البنوك الرائدة في تقديم تمويلات عقارية للمواطنين الراغبين في الاستفادة من مشروعات الصندوق، ونجح صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري في التحول من التعاون مع ٤ بنوك فقط في بداية المشروع، كان من ضمنهم بنك القاهرة، إلى التعاون مع ٣١ بنك وشركة تمويل عقاري حاليًا.

وأشارت مي عبد الحميد إلى أن صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري يسعى إلى زيادة التعاون مع القطاع المصرفي خلال الفترة المقبلة فيما يتعلق بنشاط التمويل العقاري، خصوصًا مع الإقبال الكبير من المواطنين محدودي ومتوسطي الدخل على الإعلانات التي يطرحها الصندوق.

وصرح طارق فايد بأن افتتاح إدارة التمويل العقارى الجديدة تهدف إلى زيادة حجم محفظة التمويل العقارى والإستحواذ على حصة سوقية أكبر، مشيرا إلى أن حجم المحفظة بلغ ٤,١ مليار جنيه ضمن المبادرة حيث بلغ عدد المستفدين نحو ٤٠,٠٠٠ عميل.

وتابع فايد أن إدارة التمويل العقارى الجديدة بالبنك تهدف إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بمنح القروض للعملاء في إطار مبادرة التمويل العقارى، والوصول إلى كافة شرائح المجتمع.

كما أشار أن البنك يصدد طرح برامج جديدة للتمويل العقارى خارج المبادرة فى القريب العاجل والذى سيسهم بدوره فى زيادة فرص الحصول على المسكن المناسب للعديد من شرائح المجتمع.

هذا وتسهم مبادرة التمويل العقارى فى زيادة الطلب على شراء الوحدات السكنية بما ينعكس على نمو أعمال قطاع المقاولات والتشييد والبناء لما له من دور في تشغيل العديد من الصناعات الوسيطة، لاسيما وأنها ستعمل على جذب قاعدة أكبر من العملاء المستفيدين من المبادرات التى يقدمها البنك المركزى.

تفادي الضغوط التضخمية والسيطرة على توقعات التضخم يدفعان البنك المركزي لرفع الفائدة بواقع ١٠٠ نقطة أساس

فاجئ البنك المركزي المصري السوق برفع الفائدة بمعدل ١٪ في محاولة للسيطرة على معدلات التضخم المتزايدة والتي من المتوقع أن تواصل الارتفاع خلال الفترة المقبلة، فيما يرى خبراء مصرفين أن هذا القرار هدفه جذب المزيد من السيولة الموجودة في السوق للسيطرة على الأسواق.

وكان البنك المركزي قد كشف عن أسباب رفع سعر الفائدة على الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٩,٢٥٪، ٢٠,٢٥٪ و١٩,٧٥٪، على الترتيب. كما تم رفع سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٩,٧٥٪، يذكر أنه بلغ إجمالي رفع سعر الفائدة خلال العام الجاري بعد القرار ٣٪.

أسباب رفع سعر الفائدة في اجتماع البنك المركزي

وقال البنك المركزي، في التقرير الصادر عن اجتماع لجنة السياسة النقدية يوم الخميس الماضي ، إن توقعات الأسعار العالمية للسلع استمرت في التراجع مقارنةً بالتوقعات التي عرضها على لجنة السياسة النقدية خلال اجتماعها في يونيو ٢٠٢٣، وفي مقابل ذلك، ارتفعت الأسعار الفعلية للبترول خلال الشهر الماضي.

وأضاف تقرير البنك المركزي، كما تراجعت توقعات معدلات التضخم لدى بعض الاقتصادات الرئيسية على الرغم من استمرارها عند مستويات تفوق المعدلات المستهدفة، وفي ذات الوقت، ارتفعت التوقعات الخاصة بالنشاط الاقتصادي العالمي مقارنة بما تم عرضه على لجنة السياسة النقدية في اجتماعها السابق، ومن المتوقع أن تظل أسعار العائد الرئيسية عند مستوياتها المرتفعة نتيجة استمرار المعدلات العالمية للتضخم عند مستويات أعلى من تلك المستهدفة، وهو ما يتسق مع تقييد الأوضاع المالية العالمية بشكل عام.

لماذا رفع البنك المركزي سعر الفائدة؟

محليًا، قال البنك المركزي، إن معدل نمو النشاط الاقتصادي الحقيقي ظل دون تغيير مسجلاً ٣,٩٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠٢٢، وتوضح البيانات المبدئية للربع الأول من عام ٢٠٢٣ أن النشاط الاقتصادي جاء مدفوعاً بالمساهمة الموجبة لقطاعات السياحة والزراعة والتشييد والبناء.

ومن المتوقع أن يتباطأ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ مقارنة بالعام المالي السابق له، بما يتسق مع المؤشرات الأولية للربع الثاني من عام ٢٠٢٣، على أن يعاود الارتفاع تدريجيا بعد ذلك على المدى المتوسط. وفيما يتعلق بسوق العمل، انخفض معدل البطالة إلى ٧,١٪ خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ مقارنة بمعدل بلغ ٧,٢٪ خلال الربع السابق له، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى زيادة أعداد المشتغلين.

معدلات التضخم

وأوضح أن المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر ارتفع إلى ٣٥,٧٪ في يونيو ٢٠٢٣ من ٣٢,٧٪ في مايو ٢٠٢٣، كما ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ٤١,٠٪ في يونيو ٢٠٢٣ من معدل بلغ ٤٠,٣٪ في مايو ٢٠٢٣، وقد جاء ذلك مدفوعا بارتفاع واسع النطاق في أسعار معظم بنود الرقم القياسي لأسعار المستهلكين نتيجة لاستمرار صدمات العرض.

البنك المركزي يرفع سعر الفائدة ١٪

وفى ضوء ما سبق، وأخذا في الاعتبار توازنات المخاطر المحيطة بالتضخم، قررت لجنة السياسة النقدية رفع أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي بمقدار ١٠٠ نقطة أساس لتفادي الضغوط التضخمية والسيطرة على توقعات التضخم. وترى اللجنة أنه من المتوقع أن تصل معدلات التضخم إلى ذروتها في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣ وذلك قبل أن تعاود الإنخفاض نحو معدلات التضخم المستهدفة والمعلنة مسبقا، مدعومة بالسياسات النقدية التقييدية حتى الآن. وتؤكد اللجنة على أن مسار أسعار العائد الأساسية يعتمد على معدلات التضخم المتوقعة وليس معدلات التضخم السائدة.

وأكد البيان أن اللجنة ستستمر في متابعة التطورات والتوقعات الاقتصادية خلال المرحلة القادمة، ولن تتردد في استخدام جميع أدوات السياسة النقدية المتاحة، بهدف الحفاظ على الأوضاع النقدية التقييدية لتحقيق معدلات التضخم المستهدفة والبالغة ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٤ و٥٪ (± ٢ نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٦.

التشدد النقدي

وتعليقا علي القرار ، هاني أبو الفتوح الخبير المصرفي، إلى أن قرار البنك المركزي برفع سعر الفائدة هدفه مواجهة التضخم، لكنه سيؤثر على ارتفاع تكاليف التمويل للحكومة والمقترضين الآخرين، وأن ذلك يأتي في ظل التوقعات التي أبداها صندوق النقد الدولي عن نمو الاقتصاد المصري خلال العام الجاري ٢٠٢٣.

وأوضح أبو الفتوح أن الزيادة في سعر الفائدة يؤثر سلبًا على النشاط الاقتصادي الذي بدأ يُظهر تحسنًا طفيفًا مؤخرًا، فعلى سبيل المثال، ارتفع مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في الشهر الماضي لأعلى مستوى في ٢٢ شهرًا.

ناصر ..

سندات مصر تحقق أعلى مكاسب في الأسواق الناشئة بعد رفع سعر الفائدة

قالت وكالة أنباء بلومبرج، إن السندات المصرية المقومة بالدولار حققت أعلى معدلات ارتفاع مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى، بعد استئناف دورة التشديد النقدي، موضحة أن ذلك يعزز التفاؤل بأن السلطات ستواصل تنفيذ الخطة المقررة من برنامج الإنقاذ الذي وضعه صندوق النقد.

حققت السندات المستحقة في فبراير ٢٠٢٦ زيادة بنحو ٠,٩ سنت على الدولار الواحد إلى ٥٣,٤، مقتنصة أكبر مكاسب لها منذ ١٤ يوليو.

كما احتلت ١٠ سندات مصرية أخرى المراكز الأفضل أداءً على مؤشر بلومبرج للعائد الإجمالي للسندات السيادية في الأسواق الناشئة.

وتقلص العائد الإضافي الذي يطلبه المستثمرون لشراء السندات السيادية المصرية بدلاً من أذون الخزانة الأمريكية بمقدار ٣ نقاط أساس، وفقًا لبيانات مؤشرات بنك «جيه بي مورغان تشيس آند كو».

ووفقًا لوكالة أنباء بلومبرج، يرى جوردون باورز، محلل الدخل الثابت في شركة «كولومبيا ثريد نيدل إنفستمنتس» (Columbia Threadneedle Investments) في لندن: أن رفع سعر الفائدة المصرية، رغم أنه تم بزيادة متواضعة (١٠٠ نقطة أساس)، إلا أنه يُعتبر إشارة إلى أن هناك جهودًا لإعادة برنامج صندوق النقد الدولي إلى مساره الصحيح.

ووفقًا لتقرير الوكالة فإنه على المدى القريب، قد تمنع هذه الخطوة «مزيدًا من خفض التصنيف الائتماني لمصر، لأنها تأتي قبل اختتام مراجعة خفض تصنيف وكالة موديز، كما أن هذه الخطوة جنبًا إلى جنب مع مراجعة موديز يصبان في صالح السندات المصرية الخارجية المقومة بالعملات الأجنبية.

البنك التجاري الدولي -مصر CIB يشارك في اجتماع لجنة الأمم المتحدة "الإسكوا" لحماية التنوع البيولوجي

شارك البنك التجاري الدولي – مصر CIB – أكبر بنك قطاع خاص في مصر، في المنصة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في بيروت، في إطار جهود البنك لقيادة التمويل المستدام على المستوى الإقليمي.

وقد تمت دعوة الدكتورة داليا عبد القادر – رئيس قطاع التمويل المستدام بـCIB لتقديم رؤاها حول الدور الذي يلعبه التمويل في حماية التنوع البيولوجي، ومشاركة تجربة CIB في هذا الصدد من خلال جلسة تفاعلية تحت عنوان: "أهمية الحصول على تمويل مشروعات للمحافظة على التنوع البيولوجي».

بدأت "عبد القادر: بتوصيف الهيكل المالي العالمي والفجوة النظامية الحالية الناجمة عن النظم الحديثة "التعليم" و "المحاسبة».

وقالت: "بالرغم من وجود خطوات إيجابية خلال العقد الأخير في السياسات والتشريعات إلا أن ما زال هناك فجوة بين الأداء الفعلي العالمي وأهداف التنمية المستدامة والتغير المناخي».

وأشارت أن CIB نجح في معالجة تلك الفجوة بشكل كبير حيث تمكن من تحويل مخاطر الأثر البيئي والمجتمعي إلى نتائج مادية تؤثر في النمو والربحية، وتم ذلك في سياق الإصدار الناجح لأول سندات خضراء للشركات في مصر بقيمة ١٠٠ مليون دولار بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC).

كما قدمت خلال الجلسة برنامج «Brain Trust»، الذي يركز على إظهار الجدوى الاقتصادية لمشروعات التكيف مع التركيز بشكل خاص على التنوع البيولوجي.

وحرصا من CIB على تدعيم الوعي بأهمية تمويل مشاريع التنوع البيولوجي للمؤسسات المالية، قام البنك بترشيح ممثلين من الإدارات المعنية بالبنك وهما طارق زياد ولياء يسري – مساعدي نائب قطاع العلاقات المؤسسية بالبنك الذين شاركا في مجموعتي عمل: "الحلول التي تراعي الطبيعة والطاقة المتجددة والتنوع البيولوجي" خلال المؤتمر.

القباج ورحمي يوقعان اتفاق تسوية بين بنك ناصر والغربية حول أرض سوق الجملة

وقعت نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي ورئيس مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعي والدكتور طارق رحمي محافظ الغربية اتفاق تسوية ودية بشأن أرض سوق الجملة للخضر والفاكهة وملحقاته بمدينة طنطا.

تنفيذًا لتوجيهات رئيس الجمهورية بتسوية النزاع بين كافة وزارات الدولة وجهاتها وهيئاتها مراعاة لحسن استغلال أجهزة وهيئات ومؤسسات الدولة لمتلكاتها.

ونص الاتفاق على تقسيم كامل ملكية مسطح المشروع، حيث تمتلك الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي نسبة ٧٥٪ مشاعا في كامل مسطح الأرض المقام عليها المشروع، وتمتلك الوحدة المحلية لمركز ومدينة طنطا نسبة ٢٥٪ مشاعًا في كامل مسطح الأرض المقام عليها المشروع، على أن تكون تلك النسب هي ذاتها نسب المشاركة في أي مشروعات يقيمها الطرفان على كامل مساحة الأرض وبإقرار الاتفاق من مجلس الوزراء.

وثمنت نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي ورئيس مجلس بنك ناصر الاجتماعي الوصول لتلك التسوية التاريخية، وكذلك جهود هيئة مستشاري مجلس الوزراء، حيث إن النزاع استمر لما يقرب من ٥٠ عامًا، مشيرة إلى أن الاتفاق يأتي في إطار تعظيم الفائدة من الأرض المتاحة وحسن استغلال الأصول ليعود الأمر ايجابا على مؤشرات النمو الاقتصادي للدولة، خاصة أن مشروع سوق الجملة للخضر والفاكهة وملحقاته بمدينة طنطا يعد أحد أهم المشاريع الاستثمارية المشتركة بين بنك ناصر الاجتماعي ومحافظة الغربية.

وأفادت القباج أنه في ضوء الاتفاق ستقوم محافظة الغربية بنقل السوق وموقف السيارات وكافة الإشغالات القائمة على أرض المشروع، مشيرة أنها ستقوم بزيارة قريبة لمحافظة الغربية بناء على دعوة الدكتور طارق رحمي محافظ الغربية لتفقد أرض المشروع، وكذلك تنفيذ عدد من مشروعات التمكين الاقتصادي على أرض المحافظة في إطار التعاون المستمر والمثمر بين الوزارة والمحافظة.

ومن جانبه أشاد الدكتور طارق راشد رحمي محافظ الغربية بتلك التسوية الودية تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية لإنهاء ذلك النزاع الذي طالما استمر لعقود طويلة والذي سيؤدي إلى تعظيم الاستفادة من موارد الدولة وأصولها بما يحقق معه تنمية مستدامة للمنطقة والتي تعد من أفضل المناطق الواعدة في قلب مدينة طنطا لإنشاء مشروعات تنموية واستثمارية ستتيح فرص عمل لأبناء محافظة الغربية وشركات المقاولات والبناء والتشييد وتوفير وحدات سكنية وتجارية، وبما يعزز الاستفادة القصوى من أصول الدولة واستثمارها.

ووجه رحمي الشكر لوزيرة التضامن الاجتماعي ولكافة القائمين على تلك التسوية، مشيرًا إلى أن زيارة وزيرة التضامن الاجتماعي لمحافظة الغربية قريبا ستتضمن مشروعات التضامن الاجتماعي بمركز زفتي ضمن المبادرة الرئاسية حياه كريمة وزيارة القرى المنتجة بالمحافظة والبالغ عددها ٤٦ قرية تشتهر بالعديد من الحرف اليدوية والمنتجات الصناعية الهامة وذلك تنفيذا لتوجيهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية بشأن تنمية وتطوير الحرف اليدوية وتشجيع القائمين عليها لتعظيم الاستفادة من منتجاتها.

داليا أحمد

بهدف تعزيز المشروعات المتناهية الصغر

بنك مصر يوقع عقد قرض متوسط الأجل بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه لشركة الأهلي كابيتال للتمويل متناهي الصغر "تمكين"

وقع بنك مصر، عقد قرض متوسط الأجل بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه لشركة الأهلي كابيتال للتمويل متناهي الصغر- تمكين، وبهدف تعزيز المشروعات المتناهية الصغر.

وقع العقد محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة بنك مصر ومجدي موسى العضو المنتدب لشركة الأهلي كابيتال للتمويل متناهي الصغر.

ويعتبر توقيع العقد تجسيدًا للتعاون المثمر بين بنك مصر وشركة الأهلي كابيتال للتمويل متناهي الصغر- تمكين؛ والتابعة لشركة الأهلي كابيتال القابضة، الذراع الاستثماري للبنك الأهلي المصري.

ويأتي حصول الشركة على هذا التمويل في ضوء حرصها على دعم المشروعات متناهية الصغر من خلال القدرة على منح تلك المشروعات تمويلا متوسط الأجل بسعر فائدة تنافسي، وحرص من بنك مصر على تعزيز دور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر باعتباره قاطرة النمو الاقتصادي وبما ينعكس على تحسين المستوى المعيشي للأفراد وخلق فرص عمل بما ينعكس على تخفيض نسب البطالة وزيادة حجم الناتج القومي.

وصرح محمد الإتربي ، بأن هذا التعاون هو خطوة لتحقيق استراتيجية بنك مصر في دعم ومساندة قطاع المؤسسات المالية غير البنكية متضمن التمويل متناهي الصغر، والذي يوليه البنك أهمية كبرى من خلال توفير كافة الخدمات المالية وغير المالية بما يلبي احتياجات عملاء هذا القطاع.

وقال: "يعد البنك من أبرز المؤسسات المالية التي تتيح أنظمة تمويل متنوعة لعملاء المؤسسات المالية غير البنكية، نظرا لأهمية هذا القطاع وبما ينعكس إيجاب على الاقتصاد القومي وبالأخص في إطار خطة الدولة للتحول الرقمي ضمن استراتيجية مصر ٢٠٣٠ والنهوض بهذا القطاع لتحسين مؤشرات الاقتصاد وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية، وتشجيع المنتج المحلي، وخفض فاتورة الاستيراد وتشجيع التحول الرقمي من خلال تقديم حلول تكنولوجية مبتكرة".

فيما أكد عاكف المغربي نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر، اعتزاز البنك بتوقيع مثل هذه الاتفاقيات لما يمثله قطاع التمويل المتناهي الصغر من أهمية اقتصادية واجتماعية في خلق فرص عمل جديدة عن طريق تشجيع الرجال والسيدات على إقامة مشروعات جديدة في قطاعات مختلفة، مما يساعد على تحسين مستوى المعيشة وينعكس إيجابا على المجتمع والاقتصاد القومي، بما يدعم استراتيجية بنك مصر، وكذا توجيهات البنك المركزي المصري في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وعقب مجدي موسى العضو المنتدب لشركة الأهلي تمكين، قائلا: "إن التعاقد مع بنك مصر لتوفير التمويل اللازم لأصحاب المشروعات متناهية الصغر يأتي في سياق العمل على توفير مصادر تمويل المحفظة الائتمانية للشركة والتي تفي بمتطلبات التوسع المضطرد في نشر الخدمات المالية التي تتماشى مع احتياجات الفئات المستهدفة، وخاصة تلك المشروعات التي تساهم في خلق قيمة مضافة على الاقتصاد القومي في القطاعات الإنتاجية والخدمية، وكذلك لما لها من مردود إيجابي على خلق فرص عمل مستدامة وتحسين الدخل لكل من أصحاب العمل والعاملين".

يذكر أن شركة الأهلي تمكين تعمل دوما على زيادة عدد العملاء المنضمين لمبادرات الشمول المالي تماشيا مع سياسة الدولة حيث يتم صرف جميع القروض إما عن طريق البطاقات الإلكترونية أو التحويلات على حسابات العملاء.

محمد الأتربي : المنطقة العربية تواجه فجوة تمويل بقيمة ٢٠٠ مليار دولار أمريكي سنوياً والحل بيد الحكومات والقطاع الخاص

قال محمد الاتربي رئيس اتحاد المصارف العربية ورئيس اتحاد بنوك مصر أن المنطقة العربية تواجه فجوة تمويل كبيرة، تبلغ قيمتها نحو ٢٠٠ مليار دولار أميركي سنويا، وتؤثر هذه الفجوة التمويلية على العديد من القطاعات الحيوية في المنطقة، بما في ذلك التعليم والصحة والبنية التحتية والطاقة، ولعل أهم الأسباب التي تؤدي إلى وجود فجوة التمويل هذه، انخفاض مستويات الدخل في عدد غير قليل من الدول العربية وارتفاع معدلات البطالة، وعدم كفاية الاستثمارات الأجنبية المباشرة فضلاً عن الحروب والنزاعات المسلحة، وتؤدي فجوة التمويل هذه إلى عدد من الآثار السلبية في المنطقة العربية، كالحد من النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والأمية، وتدهور الأوضاع الاجتماعية والصحية، وتفاقم الأزمات السياسية.

فضلاً عن أن المنطقة العربية تواجه العديد من التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي، والتغيرات المناخية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي والنزاعات المسلحة التي تؤدي إلى تدمير البنية التحتية الزراعية، وكل هذه التحديات تخلق تحديات فعلية للأمن الغذائي العربي وتجعل من الصعب على المنطقة العربية تحقيق أمنها الغذائي».

واكد الاتربي – خلال كلمته افتتاح الملتقى العربي الأول للمصارف ورجال الاعمال ببيروت الأسبوع الماضي- "أن سد فجوة التمويل في المنطقة العربية هو تحد كبير، ولكن يمكن تحقيقه من خلال التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص، وعلى رأسه القطاع المصرفي، وفي هذا المجال، يمكن للمصارف العربية أن تلعب دوراً مهما في سد فجوة التمويل في المنطقة العربية، وهناك العديد من السبل التي يمكن للمصارف العربية إتباعها لسد هذه الفجوة، منها زيادة التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمويل المشاريع الخضراء، وتمويل الاستثمارات في البنية التحتية، والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية الى الفئات الأقل حصولاً على الخدمات المصرفية، الأمر الذي يمكن للمصارف العربية المساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة في المنطقة العربية"، مشيرا الى انه "يوجد العديد من الخطوات التي يمكن اتخاذها لسد هذه الفجوة، منها زيادة الاستثمارات الحكومية، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين مناخ الأعمال، وتطوير المؤسسات المالية، وتوسيع نطاق التمويل الأصغر... إن سد فجوة التمويل في المنطقة العربية هو أمر هام لضمان تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة، ومن خلال توجيه الفوائض المالية العربية لتعزيز الأمن الغذائي العربي، يمكن فعلا الحد من الفقر والجوع وتحسين الصحة العامة وتعزيز التنمية الاقتصادية وبناء السلام والأمن في المنطقة العربية"

وتابع: "في خضم التوترات الجيوسياسية التي يشهدها العالم بأسره، والتي أثرت في كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية كالتضخم، والتشغيل، والنمو الاقتصادي، وعجز الموازنات الحكومية، وعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وفي ظل معدلات التضخم التي ارتفعت بشكل كبير خلال العام السابق ولاتزال مرتفعة حتى الآن في العديد من الدول، والتي أدت إلى إحداث تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي لدى تلك الدول وفرضت على سلطاتها النقدية أن ترفع أسعار الفائدة لديها للتحكم في مستويات التضخم الأمر الذى أدى إلى عزوف المشروعات والأنشطة الاقتصادية عن التمويل نظرا لارتفاع تكلفته، مما أصاب القطاعات الاقتصادية بالتباطؤ...الأمر الذى يدعونا عبر هذه المنصة لإيجاد عدد من السبل لتعزيز التمويل وسد الفجوات التمويلية وبحث سبل التعاون بين المصارف ورجال الاعمال، والتحديد الدقيق للقطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى تمويل والتي من شأنها أن تساهم في رفع معدلات الناتج المحلى الإجمالي العربي».

وأردف: "هنا يتبلور دور القطاع المصرفي العربي الذى يُعد الدعامة الأساسية للاقتصاد العربي، وعلى كافة المستويات، وعلى مساحة الوطن العربي بأكمله، لاسيما وقد بلغت حجم الموجودات المجمّعة للمصارف العربية نحو ٤,٤ تريليونات دولار أمريكي، تمثل ما يقرب من ١٥٠٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي العربي، هذا ولا تزال المصارف العربية هي الممول الأساسي للاقتصادات في دولها، حيث ضخت تمويلات للقطاعين العام والخاص العربيين تقارب ٣ تريليونات دولار، تمثل ٩٠٪ من حجم الاقتصاد العربي ككل، هذا بالاضافة الى إدارتها للنسبة الاكبر من المدخرات الوطنية. فضلاً عن مواكبتها لأحدث التقنيات المصرفية الدولية، إذ تتبنى المصارف العربية بالفعل استراتيجيات التحول الى الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية.

«أبوظبي الإسلامي-مصر» يضم رانيا المشاط لمجلس إدارته ويعلن عن إنشاء شركة جديدة لتمويل المشروعات متناهية الصغر

أعلن مصرف أبوظبي الإسلامي _ مصر عن موافقة هيئة الرقابة المالية على منح شركة أبوظبي الإسلامي _ مصر التراخيص اللازمة لمزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهية الصغر.

وتعد شركة أبو ظبي الإسلامي _ مصر للتمويلات متناهية الصغر هي أحد الشركات التابعة لمصرف أبوظبي الإسلامي _ مصر، والتي تعمل على تقديم منتجات تمويلية متنوعة ومتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ومن الجدير بالذكر ان رأسمال الشركة المصدر والمدفوع يبلغ ٢٥ مليون جنية، في حين تبلغ نسبة مساهمة مصرف أبوظبي الإسلامي _ مصر نحو ٩٨٪ من راس المال الشركة.

ضم رانيا المشاط

وفي سياق آخر ، أعلن مصرف أبو ظبي الإسلامي- مصر عن موافقة الدكتورة رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي في الجميع بين منصبها وعضوية مجلس إدارة البنك كعضو مجلس إدارة غير تنفيذي مستقل.

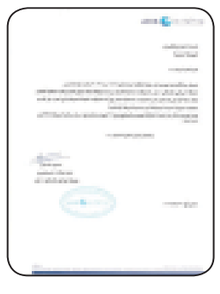

ويضم الهيكل التنظيمي للبنك خليفة المهيري رئيس مجلس الإدارة ممثلا عن مصرف أبو ظبي الإسلامي غير تنفيذي، ومحمد علي رئيسا تنفيذيا وعضو منتدب ممثلا عن المصرف.

كما يضم بسام الحاج عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلا عن المصرف، وجوزيف إسكندر عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ممثلا عن شركة الإمارات الدولية للاستثمار.

وكشف البنك في بيان للبورصة أن التشكيل يضم رانيا المشاط عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي، وهيدي كمال عضو مجلس الإدارة تنفيذي ممثلا عن المساهمين الأفراد.

الحصاد

الرؤية الفاتية أمام عينيك

«الأوروبي لإعادة الإعمار» يدعم البنية التحتية في مصر بإستثمارات ٢٧ مليون يورو

أعلن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، أنه سيدعم تطوير قطاع البنية التحتية الحضرية في مصر من خلال استثمار ٩٢٧ مليون جنيه مصري "٢٧ مليون يورو" في سندات توريق بالعملة المحلية أصدرتها شركة التعمير للتوريق "التعمير"، وهي شركة غرض خاص أنشأتها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

ويعد هذا الاستثمار جزء من الإصدار الذي حدث في سبتمبر ٢٠٢٢ بقيمة ٢٠ مليار جنيه مصري وهو أكبر إصدار لسندات التوريق في مصر حتى الآن ويستفيد من ضمان وزارة المالية في البلاد، وتم إدراجه في البورصة المصرية في نوفمبر الثاني ٢٠٢٢.

وطورت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أكثر من ٤٠ مدينة بدعم قوي من القطاع الخاص، بما في ذلك المطورين والمقاولين، وسوف تستخدم الهيئة عوائد إصدار السندات لنفقات رأس المال والتشغيل.

«الحوار الوطني» يفتح ملف «الدين العام» ..وجدل واسع حول وضع سقف للديون

مطالبات بدراسة أية مشروعات تحتاج إلى قروض و وضع آليات تقيد الاستدانة .. وخبراء : حجم إنفاق البنوك المحلية على المشروعات انخفض بسبب ارتفاع الدين العام

فتحت جلسات الحوار الوطني مناقشات موسعة حول "الدين العام " ، وأشار بعض المشاركين إلي أنه بحسب أحدث بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إن حجم انفاق البنوك المحلية على المشروعات انخفض نتيجة ارتفاع الدين العام مما أثر على السيولة لديهم، كما أن الدين العام له أثر سلبي على عجز الموازنة.

وتقدم السيد، بمقترحات لزيادة الحصيلة الدولارية، كوضع رسوم خاصة بالإقامات، مشيرا إلى أنه لدينا ما يزيد عن ٩ ملايين مستثمر على أراضي مصر سواء دائم أو بشكل غير دائم.

ومن جانبه، اعتبر مقرر المحور الاقتصادي بالحوار الوطني، أحمد جلال، أن "الديون ليست سُبة، ونقترض عندما يكون لدينا فجوة إدخارية، ونستثمر ليكون عندنا معدلات مرتفعة ومدخراتنا الداخلية لا تكفي، لذلك نتجه للادخار الأجنبي».

وأضاف جلال : "نسعى من خلال الحوار إلى إيجاد بدائل للتعامل مع الدين العام"، موضحا أن إشكالية الدين العام تتوقف على القدرة على السداد، وليس المشكلة في الاقتراض ولكن الإشكالية كيف سيتم صرف هذه المبالغ، متسائلا: ما هي آلية الاستخدام وكيفية السداد للدين؟ ، واقترح بعض الحلول لأزمة الدين العام، منها وضع سقف للدين العام، وإعادة هيكلة الدين مع الدائنين، أو الذهاب إلى نادي باريس.

وطالب الدكتور محمد عبدالله ، رئيس جامعة الإسكندرية الأسبق، بمراجعة أولويات الإنفاق العام، وأوضح أن معدل الاقتطاع الضريبي ونسبة الضرائب للناتج القومي مازالت ضعيفة، مشددا على أهمية إعادة بناء الثقة بين الممول ومصلحة الضرائب، وطالب بتوضيح المعايير.

وأشار إلي التناقض الشديد بين السياسة النقدية والسياسة المالية، موضحا أن بعض الإجراءات المطلوبة من البنك المركزي لا تجد صدى إيجابي من المواطن بل على العكس قد يكون لها صدى سلبي.

وأضاف: "يجب أن نكون في غاية الحرص من أي أثر يؤدي لرفع الأسعار"، منتقدا غياب الرقابة على الأسعار، مطالبا برقابة شديدة من الدولة ، وتابع "ما أطالب به في التوصيات تكون واضحة"، داعيا لإصلاح وضع الجنيه، "ولن يتم إلا بمواجهة العجز في الموارد ومواجهة التضخم».

وأقترح أحمد العجمي، أستاذ بكلية الدراسات القانونية بجامعة الاسكندرية، تعظيم الاستفادة من الموارد غير المستغلة من الدولة عن طريق إسنادها لجهات مستقلة وليست حكومية ، وأكد ضرورة وجود معادلة في الإيرادات من خلال تقليل الإنفاق لكي يتم تقليل عجز الموازنة، مطالبا بتوسيع القاعدة الضريبية عن طريق دمج الاقتصاد غير الرسمي ووضع عقوبات كوقف الترخيص.

وتابع "كل حكومة تبحث دائما عن رفاهية المجتمع والشعب، وهو ما يستلزم إنفاق عام، وهو ما يؤدي الى عجز الموازنة والاقتراض من أجل سد هذا العجز » ، واعترض العجمي على وجود سقف للدين، مشيرا إلى أن التجارب الدولية أثبتت أنه لم يحقق المرجو منه.

وقال طلعت خليل، مقرر لجنة الدين العام بالحوار الوطني، إن الدين العام زاد في السنوات الأخيرة بشكل غير مسبوق للإنفاق على أمور بعينها، وخلال هذا العام فقط، مصر ستسدد ٢ تريليون و٤٣٥ مليار جنيه خلال ٢٠٢٣.

وأضاف خلال تصريحات له : "هذا الأمر مريك للغاية لأن خدمة الدين سواء سداد الفوائد أو أقساط القروض، سيؤثر بشكل مباشر على الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم، والخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين، وبالتالي أصبح دور اللجنة فعالا للغاية، ونبحث لحلول لهذه الديون» .

وقال: "نبحث هذا الأمر على مسارين، المسار الأول أننا لن نأخذ ديونا إلا للضرورة القصوى والمتطلبات الملحة، والمسار الثاني يتمثل في كيفية سداد هذه الديون في المستقبل، خاصة قصيرة ومتوسطة الأجل، من خلال الجدولة أو التأجيل وما إلى ذلك» .

وتابع: "كل هذه الأمور وضعت موضع إيجاد الحلول العملية والقابلة للتطبيق، لأن اليوم الموازنة تتحمل فوائد فقد تريليون و١٢٠ مليارا، وبالتالي كل الحديث دار في هذه الزوايا وكيفية الخروج من هذه الأمور» .

◄خبير مصرفي يطالب بإدراج الصناديق الخاصة في الموازنة العامة للدولة وطرح البنوك الحكومية الكبرى لتوفير السيولة

◄وكيل "اقتصادية النواب" : حجم الدين الخارجي تجاوز 165 مليار دولار و الدين المحلي تخطي 5 تريليونات جنيه ويجب العمل علي زيادة الإيرادات وإيجاد سبل موارد خارج الصندوق

وأكد الكاتب الصحفي عماد الدين حسين، عضو مجلس الشيوخ، وعضو مجلس أمناء الحوار الوطني، أنّ جلسة الحوار الوطني التي عُقدت بهذا الشأن ، كانت من أهم الجلسات لأنها تشتبك مع قضية معالجة الدين الخارجي والتي تهم الشعب المصري.

وقال عماد الدين حسين، إنّ بعض المشاركين في الحوار الوطني تحدثوا عن ضرورة الوقف الفوري للاستدانة، أو استخدامها في الضرورة فقط، بينما يقترح فريق آخر وضع آليات تقيد عملية الدين ، مضيفا أنّ الحلول التي تم طرحها في جلسة الحوار الوطني لحل مشكلة الاستدانة بعضها قابل للتطبيق والبعض الآخر يناقش المشكلة نظريا.

ولفت إلي أن بعض المتحدثين اقترحوا على الحكومة زيادة نسبة تحصيل الضرائب ، وخاصة المبالغة الكبيرة المتأخرة، مشيرا إلى أن معظم تلك الأموال المتعثرة هي عبارة عن نزاعات قانونية بين مصالح حكومية.

وأشار عضو مجلس الشيوخ، إلى أنه من ضمن الحلول التي جرى طرحها، عدم أخذ قروض جديدة إلا بعد تسديد الديون القديمة، من أجل تفادي التراكمات، موكدا أن مشكلة الديون أزمة عالمية في العديد من الدول.

وقالت الدكتورة هبة واصل، المقرر المساعد للجنة الدين العام وعجز الموازنة بالحوار الوطني إن جلسة الحوار الوطني شملت مقترحات كثيرة ومشاركة حقيقية وهذا يؤكد نجاح الحوار في المحور الاقتصادي.

وأضافت المقرر المساعد للجنة الدين العام وعجز الموازنة بالحوار الوطني أن المقترحات معظمها نستطيع تنفيذها على أرض الواقع على رأسها وضع خطة استراتيجية للدين العام وتكون معلنة من الحكومة للمواطن وهذا يؤكد مزيد من الشفافية والحرية للمشاركين.

ولفتت هبة واصل، إلى أن من بين المقترحات وضع سقف للدين العام يكون له رؤية وهدف من البداية ويراجع سنويا ويكون هناك دراسة للمشروعات التي سيتم أخذ قروض عليها، وتحديد الأولويات للمشروعات التي تدر عملة صعبة والتركيز على العملات الصعبة وليس على الدولار فقط .

من جانبه ، قال الدكتور طلعت عبد القوى عضو مجلس أمناء الحوار الوطني : ناقشنا قضيتين غاية في الأهمية الأولى خاصة بعجز الموازنة والدين العام ، والأخرى خاصة بالعدالة الاجتماعية، وأخذ كل محور جلستين وشهدا عددا كثيفا من الحضور.

وأضاف عبد القوى أنه كان هناك العديد من المقترحات الخاصة بالعدالة الاجتماعية وهو استحقاق دستوري يلزم توفير جميع الخدمات للمجتمع مثل التعليم والصحة ومياه الشرب والصرف الصحي ، وتابع قائلا: "مبادرة حياة كريمة صورة محترمة وجيدة للعدالة الاجتماعية، كما تم التركيز على أن النظام اليوم فى التشغيل والتوظيف يعتمد على الكفاءة ، وأن هناك شفافية، وطالبنا أن يكون هناك استراتيجية وطنية للعدالة الاجتماعية تشمل القوانين والتشريعات وتفعيل القوانين والتشريعات القائمة، وأن يكون هناك سياسات وقرارات، كما تحدثنا عن العدالة الضريبية» .

ولفت الدكتور فرج عبد الله الخبير الاقتصادي، إلي أن هناك ارتباط وثيق ما بين المتغيرات الاقتصادية وبعضها، الدين العام من جهة والاستثمارات من جهة أخرى، وعجز الموازنة من جهة ثالثة والسياسيات النقدية من جهة رابعة.

وأضاف فرج عبد الله : نحن أمام تشابك وترابط كبير ما بين المتغيرات الاقتصادية وبعضها البعض، لافتا إلى أن الحوار الوطني يطرح كل القضايا المتعلقة بالمؤشرات والأبعاد الاقتصادية بشكل أفقي، بحيث تظهر الحلول الغير نمطية لكل طرح من هذه الطروحات.

وقال النائب ياسر عمر رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، ما دار فى جلسة الحوار الوطني كان حول الدين العام، وهى مقترحات وجزء منها نال استحسان الحضور، وهناك أولويات للانتهاء من المشروعات التي وصل نسب تنفيذها لـ ٧٠٪، والأقل تؤجل لوقت آخر للتخفيف عن الميزانية.

وأضاف ياسر عمر أنه يجب أن تستكمل المشروعات التي وصل نسب تنفيذها لـ ٧٠٪، وما حدث من إنجازات في المشروعات بمصر منذ ٨ سنوات لم يحدث من قبل ، وتابع : الدين على مستوى العالم يكاد يكون تضاعف ٣ مرات، ولكن يتم النظر على الإنتاج والتصدير وفائض الميزان التجاري وليس للدين فقط.

وقال عمر إن الديون العالمية تجاوزت ٣٠٥ تريليونات دولار، منها ما يزيد على تريليون دولار في إفريقيا؛ لذا فإن ديون مصر مقارنة بهذه النسب لا تُذكر، مؤكدًا حرص لجنة الدين العام وعجز الموازنة بالحوار الوطني على الخروج بأفكار قابلة للتطبيق في معالجة هذا الملف.

وأضاف أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية تستوجب تكثيف جهود الحوكمة وترشيد الإنفاق ؛ لذا من الضروري إعادة تخطيط أولويات المشروعات، لتُستكمَل المشروعات التي تجاوزت معدلات الإنجاز فيها ٧٠٪ ووقف المشروعات الجديدة التي ليست لها جدوى اقتصادية .

وأوضح عمر، في هذا الصدد أيضًا، أن لجنة تقصي حقائق القمح في البرلمان وفرت منذ تشكيلها في ٢٠١٦ أكثر من ١٥٠ مليار جنيه مصري، ويُتوقع توفيرها ٤٠ مليار جنيه مصري في موازنة الدولة هذا العام .

ولفت إلى مساهمات المصريين في سندات تمويل مشروع قناة السويس باعتبارها تجربة ناجحة لمشاركة المصريين في تمويل المشروعات القومية.

وحول مقترح وضع سقف للدين المحلي، أكد أنه لا يمكن وضع رقم ثابت يكون هو سقف الدين لأنه من الصعب الالتزام به، بل يجب وضع معادلة تنموية لسقف الدين تشمل نسب التضخم ومعدلات النمو واحتياطي الدولة وقيمة العملة .

وقال النائب محمد علي عبدالحميد، وكيل لجنة الشئون الاقتصادية بمجلس النواب، إن حجم الدين الخارجي تجاوز ١٦٥ مليار دولار، في حين تخطى الدين المحلي ٥ تريليونات جنيه ، وأضاف خلال الجلسة أنه لا يميل إلى ترشيد الإنفاق بما يؤثر على الإنتاج، لكنّه يحبذ زيادة الإيرادات وإيجاد سبل موارد خارج الصندوق.

وأشار إلى أن زيادة الإيرادات تتم من خلال ضم الاقتصاد غير الرسمي الذي يمثل ٤٠٪ من الاقتصاد الكلي للدولة، مشددا على ضرورة ضم هذا الاقتصاد وتحصيل الضرائب منه بما يزيد الحصيلة من جانب، كما يحافظ على الاقتصاد الرسمي.

وشدد على الحاجة لإحداث ثورة كبيرة في الصناعة والحرص على زيادة الإنتاجية، مع استغلال الأصول غير المستغلة المملوكة للوزارات والهيئات الاقتصادية بما يمكن من الاستفادة منها وإضافتها للموازنة العامة، وهو ما يوفر مزيدا من الإيرادات وتغطية العجز في موازنة الدولة.

وأعتبر أن الميل إلى المشاركة وحق الانتفاع في بعض المشروعات أفضل من اللجوء إلى الاستدانة، سواء مع القطاع الخاص أو هيئات حكومية أو خارجية.

وطالب محمد بدرة الخبير المصرفي والرئيس السابق لأحد البنوك الخليجية، بضرورة التركيز على إجراء طروحات كبيرة للقطاع المصرفي ببنكي الأهلي ومصر اللذان يمثلان نسبة ٦٠٪ من السوق، فضلا عن الأندية الرياضية الكبيرة، الأمر الذي سيحقق للدولة سيولة كبيرة في السوق.

ومن جانبه، اعترض مقرر المحور الاقتصادي، أحمد جلال، على عدم وضع سقف للدين، لافتا إلى أن للظروف أحكام وهو ما يفرض علينا بوضع مقترحات في المدى القصير حتى يتم تغيير سياسات الاقتراض واختيار المشروعات والاتجاه نحو الاستثمار الأجنبي والتصدير.

وقال ممثل حزب الشعب الجمهوري، كريم سالم، إن المشكلة ليست حجم الإنفاق العام لكن العائد من الإنفاق العام، "عندنا مشكلة حقيقية في هذا الأمر"، متسائلا "احنا بنصرف على ايه؟».

ومن جانبه أكد رئيس حزب الجيل، ناجي الشهابي، ضرورة تغيير السياسات الحالية للخروج من الأزمة الاقتصادية، وقال إن الحلول "إيقاف السياسات الحالية وتغيير الشخصيات القائمة عليها».

وانتقد وجود الهيئات الاقتصادية والصناديق الخاصة، "في بلد تعاني. عندي هيئات اقتصادية وصناديق أغنى من الموازنة العامة للدولة"، مضيفا "من قبل يناير ٢٠١١، نطالب بإلغاء الصناديق الخاصة».

وقال الشهابي : "لا بد من وقف الاقتراض، الدين العام وصل لمرحلة الخطر وخدمة الدين العام في مرحلة خطر"، منتقدا الاقتراض لتمويل القطار الكهربائي "في عز الأزمة التي نعيشها».

كما انتقد الشهابي استمرار دعم الصادرات بعد تعويم الجنيه "يتباهى وزير المالية بزيادة دعم الصادرات"، واختتم "نحتاج سياسات جديدة بشخوص جدد تصلح للجمهورية الجديدة وتنهي مسألة الاقتراض المحلي والأجنبي محتاجين نعلي الصناعة والزراعة».

وأوضح مصطفى كامل استاذ الاقتصاد والمالية العامة، أننا نحتاج إلى آليات لوضع سقف للدين العام للدولة، ووضع سياسات مالية متكاملة ليست بمعزل عن التحديات الأخرى كسعر الصرف والدين العام.

و قال النائب مصطفى سالم إن إفراد الحوار الوطني لجلسات خاصة للدين العام وعجز الموازنة يعكس مدى أهمية هذا الموضوع للشارع المصري، مضيفا أن ملف القروض موجود في مصر منذ عشرات السنوات لكن تداعيات الأزمات العالمية، من الوباء والحرب الروسية الأوكرانية وموجات التضخم، هي ما أبرزه على السطح، بسبب تأثير هذه الأزمات المباشر على أسعار الفائدة وبالتالي قيمة الديون، التي قد ترتفع حتى دون اقتراض إثر تعطل سلاسل الشحن وارتفاع قيمة الوقود وانسحاب الأموال الساخنة من الأسواق الناشئة.

وأكد أن لجنة الدين العام بالحوار الوطني ستخرج بتوصيات لرفعها للرئيس للخروج بقرارات أو مشروعات قوانين تحال للبرلمان، مقترحًا طرح شركات العاصمة الإدارية والعلمين صكوكًا، ومد أجل القروض، وتفعيل إنشاء صندوق مصر السيادي ومنح المستثمرين حوافز أكبر وتمكين الصناعة والزراعة والسياحة بثورة تشريعية، وتعظيم الاستفادة من أصول الدولة والترشيد الحكومي ودمج عدد من الوزارات .

وقال محمد إسماعيل، عضو مجلس النواب، وعضو تنسيقية شباب الاحزاب والسياسيين، وممثل حزب الإصلاح والنهضة بالحوار الوطني، إن ملف عجز الموازنة من القضايا المحورية، حيث وصل إجمالي الدين العام لـ ١١٣٪ بينهم ٣٧٪ دين خارجي، كما وصلت فوائد خدمة الدين لـ١٤٪ .

وذكر خلال كلمته بمناقشات لجنة الدين العام وعجز الموازنة والإصلاح المالي، بالحوار الوطني أن الحكومة شكلت لجنة الدين العام ولكن لا بد من مستهدفات كمية ومعايير قياس واضحة للأهداف للحصر الشامل للديون غير المستغلة.

وأضاف إنه يجب تخفيض عجز الموازنة وتخفيض النفقات الحكومية وتفعيل وثيقة ملكية الدولة ، والتحرك في مصادر الايرادات ورفع كفاءة الاصول العامة المملوكة للدولة ، مع إعادة هيكلة نظام الأجور وخفض معدلات التهرب الضريبي، وإجراء تعديل تشريعي لوضع سقف الدين العام.

وقال إنه لا يجب الحديث عن الدين كنسبة منفردة فقط، بل يجب النظر إلى نسبته مقابل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو، مؤكدا أن مصر لم تتخلف عن سداد أية دفعات من الدين حتى الآن

ناصر ..

خطوات شراء شهادات بنك مصر الادخارية الدولارية

أصدر بنك مصر مؤخرا، شهادتي ادخار جديدتين بالدولار الأمريكي لمدة ثلاث سنوات "القمة وإيليت" ذوي أعلى عائد ٩٪ و٧٪ سنويا.

وتسهيلا على العملاء وغير العملاء، فقد تمت إتاحة العديد من القنوات التي يمكن من خلالها شراء الشهادات منها على سبيل المثال؛ الإنترنت والموبايل البنكي BM Online، وفروع بنك مصر داخل وخارج مصر وشبكة آلات الصراف الآلي، بحسب بيان البنك.

كما تمت إتاحة الشراء من خلال الموقع الإلكتروني للبنك، فبالنسبة لعملاء بنك مصر؛ في حالة وجود حساب بالدولار الأمريكي سيقوم العميل بتحميل نموذج طلب الشراء واستيفاء البيانات والتوقيعات المطلوبة وإرساله على البريد الإلكتروني bmonboarding @ banquemisr. com، وسيقوم البنك بإنشاء الشهادة حال استيفاء العميل جميع الشروط المطلوبة وإرسال بريد إلكتروني لتأكيد إتمام عملية الشراء.

وفي حالة عدم وجود حساب بالدولار الأمريكي، يتم تحويل مبلغ الشهادة على رقم حساب بنك مصر IBAN EG٤٤٠٠٠٢٠١٤٠٠١٤٠٠٢٩٠٠٠٠٠٠٣٤٣،

هذا مع تحميل نموذج طلب فتح حساب دولاري ونموذج طلب شراء الشهادة واستيفاء البيانات والتوقيعات المطلوبة وإرفاقهم مع مستندات إثبات الشخصية (صورة من بطاقة رقم قومي سارية أو جواز سفر سار)، وإثبات التحويل وإرسالهم على البريد الإلكتروني bmonboarding @ banquemisr. com، وسيقوم البنك بإنشاء الشهادة حال استيفاء العميل جميع الشروط المطلوبة وإرسال بريد إلكتروني لتأكيد إتمام عملية الشراء.

أما بالنسبة لغير العملاء؛ فيمكنهم شراء الشهادات من خلال تحميل المستندات المطلوب استيفاؤها لفتح حساب جديد لدى البنك واستيفاء البيانات والتوقيعات المطلوبة، ومن ثم يقوم العميل بتحويل مبلغ الشهادة على حساب بنك مصر IBAN EG٤٤٠٠٠٢٠١٤٠٠١٤٠٠٢٩٠٠٠٠٠٠٣٤٣، مع إرسال جميع مستندات فتح الحساب الموقعة وكارت التوقيع وطلب شراء الشهادة وإثبات التحويل بالإضافة لمستندات إثبات الشخصية (صورة من بطاقة رقم قومي سارية أو جواز سفر سار) على البريد الإلكتروني bmonboarding @ banquemisr. com، ويقوم البنك بفتح حساب دولاري أو مصري حسب نوع الشهادة المطلوب شراؤه، يقتصر الحساب فقط على طلب إصدار، استرداد/ استحقاق وإضافة العائد للشهادة مع عدم السماح بحركات مدينة، عدا استرداد أصل الشهادة والعائد وتحويلهم لنفس الحساب المحول منه دون حد أقصى للتحويل، ويقوم البنك بإنشاء الشهادة حال استيفاء العميل جميع الشروط المطلوبة وإرسال بريد إلكتروني لتأكيد إتمام عملية الشراء

بعد ثاني حلقات الفرصة..

التجاري الدولي -مصر CIB يبدأ التعاون مع شركة فلاش

يدرس البنك التجاري الدولي-مصر CIB الشراكة والتعاون مع شركة فلاش ضمن برنامج الفرصة مع لميس الحديدي.

ويبدأ بنك cib التعاون مع شركة فلاش بعد ثاني حلقات الفرصة.

وقابل عمرو الجنايني، الرئيس التنفيذي للقطاع المؤسسي ببنك CIB، شركة فلاش لبحث التعاون والشراكة والاستثمار.

وتابع الجنايني: "دورنا الاستشارة أو التمويل أو الدخول برأس المال".

برنامج الفرصة مع لميس الحديدي هو أكبر مسابقة تلفزيونية على الشاشات العربية للشركات الناشئة وقد تخرج منه منذ ٢٠١٧ عدد من أبرز الشركات الناشئة المصرية والتي كان البرنامج نقطة تحول مهمة في مسيرتها، منها سويفل وهوايا ومزارع وثاندر وموني فيلوز.

البرنامج يذاع كل أربعاء في تمام الساعة ٩ مساء على شاشة ON.

بنك أبو ظبي الأول- مصر ينفي شطبه من البورصة المصرية بسبب اكتتاب بلتون

أصدرت البورصة بيانًا توضيحيًا بشأن استمرار بنك أبوظبي الأول-مصر في ممارسة نشاط «أمناء الحفظ»، وذلك بالإشارة إلى قرارات مجلس إدارة البورصة بجلسته المنعقدة في ١٩ يوليو ٢٠٢٣.

أوضح بيان البورصة، أن المجلس قرر في اجتماعه المشار إليه أعلاه شطب قيد بنك أبوظبي الأول «فرع بنك أجنبي» من سجل العضوية بالبورصة المصرية إعمالًا لحكم البندين أرقام (١)، (٢) من المادة رقم (٨) من قواعد العضوية بالبورصة المصرية – مع ما يترتب على ذلك من آثار – وذلك في ضوء قرار الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١١٨٥) لسنة ٢٠٢٣ الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١١ المتضمن إلغاء رخصة مزاولة نشاط أمناء الحفظ للبنك المذكور.

وأشار البيان إلى أنه يجب ملاحظة استمرار بنك أبوظبي الأول- مصر (ش.م.م) في ممارسة نشاط «أمناء الحفظ» تحت اسمه الجديد بعد الاندماج، وذلك من خلال الرخصة الممنوحة لبنك عودة ش.م.م (سابقًا)، إعمالا للموافقات الصادرة من البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية في هذا الشأن.

وأكدت البورصة المصرية أن منح رخصة «أمناء الحفظ» أو إلغاءها هو حق أصيل للهيئة العامة للرقابة المالية، ويقتصر دور البورصة المصرية على تنفيذ قرارات الهيئة في ذلك الشأن.

ونوهت البورصة المصرية إلى أن الأحداث المرتبطة باكتتاب شركة بلتون المالية القابضة (والتي يتم حاليا معالجتها) لم يكن سببها نشاط «أمناء الحفظ» وإنما نشاط «تلقي الاكتتابات».

البنك يصدر بيانا

فيما نفي بنك أبوظبي الأول مصر صحة الأخبار المتداولة حول شطب قيده من سجل عضوية البورصة المصرية؛ مؤكدًا على أنها أخبار مغلوطة ولا أساس لها من الصحة.

وأوضح البنك، أنه لم يتم شطب عضويته بالبورصة وإنما تم تعديل وضعه من مسمى «فرع بنك أجنبي» ليصبح التوصيف الجديد «بنك مصري خاص»، وذلك بعد اكتمال الكيان الجديد بنجاح عقب الدمج مع بنك عودة في العام الماضي؛ وفقًا للإجراءات القانونية المتبعة في هذا الشأن وبعد الحصول على الموافقات ذات الصلة من الجهات الرقابية المعنية.

ماذا حدث في اكتتاب بلتون؟

كان بنك أبوظبي الأول مصر، أوضح أنه حدثت بعض المشكلات التقنية أثناء عملية الاكتتاب؛ نظرا لطبيعة الاكتتاب وحجمه الذي يعد الأكبر في تاريخ البورصة المصرية.

وبسبب تلك المشكلات التقنية قام البنك بشراء أسهم بديلة لتدارك ما حدث بالتنسيق مع الجهات المختصة، وذلك بما يضمن حفظ جميع حقوق العملاء من مساهمي بلتون القابضة المكتتبين بالكامل.

وأكد البنك أنه لن يضار أي عميل من أي مشكلة تقنية قد حدثت، وهذا انطلاقا من مسؤولية بنك أبوظبي الأول مصر وشفافيته المعهودة تجاه عملائه.

وأضاف أبوظبي الأول مصر "أن عملية الاكتتاب قد تمت وفق الإجراءات المتبعة وتحت الرقابة القانونية المفروضة في بيئة تراعي العدل والمساواة والشفافية بين جميع المساهمين بما يتوافق مع قرار الهيئة العامة للرقابة المالية الصادر بالموافقة على الاكتتاب التاريخي لمجموعة بلتون القابضة وكذلك البنك المتلقي".

وأفاد أنه سيعلن عن تفاصيل الإجراءات التي تم اتخاذها لتدارك ما حدث أثناء الاكتتاب.

وكانت بلتون القابضة أعلنت الاكتتاب في كامل أسهم زيادة رأس مال الشركة البالغة ٥ مليار سهم بقيمة ١٠ مليارات جنيه، بعد تغطية الاكتتاب في المرحلة الثانية لزيادة رأس مال الشركة بنسبة ٥,٤٩ مرة، وبلغت نسبة التخصيص ١٨,٢٢٪.

«QNB الأهلي» و«مصر للطيران» يوقعان بروتوكول تعاون لتقسيط تذاكر السفر للعملاء

وقع QNB الأهلي التابع لمجموعة QNB، أكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وإفريقيا، بروتوكول تعاون مع شركة مصر للطيران، الناقل الوطني لجمهورية مصر العربية، وذلك بهدف تقسيط تذاكر السفر للعملاء لمدة ١٠ أشهر دون أي فوائد عن تلك المدة مع الالتزام بالحد الأدنى والأقصى للمعاملات.

ومن الجدير بالذكر ان هذا العرض ساري لمدة سنة واحدة (من يوليو٢٠٢٣ حتى بداية يوليو ٢٠٢٤) لعملاء أوائل QNB حاملي بطاقات Visa Platinum, Visa Signature, Visa Infinite, and MasterCard World Elite على ان يستفيد العميل من هذا العرض مرة واحدة فقط.

ويتم التقسيط من خلال مكاتب بيع مصر للطيران داخل الجمهورية فقط وبحد أدنى ١٥ ألف جنية حتى ٥٠ ألف جنيه بحد أقصى. يقوم عملاء البنك بإرسال رسالة نصية (مصر للطيران) أو EGYPTAIR إلى رقم ١١٦٠ لتنفيذ عملية التقسيط بعد شراء التذكرة من مصر للطيران. على سبيل التعاون لنشر تلك الميزة فسوف يتولى البنك الإعلان عنها بكافة وسائل الإعلان وعبر الصفحات والمنصات والتطبيقات الإلكترونية المختلفة.

وسوف تقوم الشركة بإحاطة عملائها الذين يتبين انهم من حملة بطاقات البنك الائتمانية وإعلامهم بتلك الميزة ووضع الإعلانات التي يوافيها بها البنك في مقارها المختلفة.

وقع بروتوكول التعاون سامح بدري، الرئيس التنفيذي للعمليات، نائبا عن محمد بدير- الرئيس التنفيذي لـ QNB الأهلي، وعمرو عدوي رئيس قطاع الشؤون التجارية بشركة مصر للطيران، نائبًا عن الطيار محمد إبراهيم محمد موسى القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران للخطوط الجوية والعضو المنتدب لها.

وتعليقا على توقيع البروتوكول، أعرب محمد بدير، الرئيس التنفيذي لـ QNB الاهلي، عن سعادته بهذا التعاون مع شركة مصر للطيران الناقل الوطني لجمهورية مصر العربية، والتي تتمتع بثقة كبيرة على المستوى المحلي والدولي وتعد من أقدم الشركات الموجودة في العالم التي تلعب دورا حيويا في صناعة النقل الجوي وتضع مصر على خريطة الأسواق العالمية في الوصول إلى أكثر من ١٩٥ دولة في ربوع العالم.

مؤكدا على أن هذا التعاون سيستفيد منه عملاء QNB الأهلي من خلال تقسيط تذاكر السفر على الخطوط الجوية للشركة، وذلك سعيا من البنك في تقديم خدمات جديدة ومبتكرة مع كبرى المؤسسات الموجودة في مصر، والتي تحقق التميز والرفاهية حيث أن البنك لا يدخر وسعا في التنسيق مع كافة المؤسسات في مختلف المجالات لتقديم حزمة متكاملة لعملائها تضمن لها أكبر قدر ممكن من الاستفادة.

وأضاف بدير أن هذا التعاون يدعم أيضا جهود الدولة والبنك المركزي المصري في تعزيز ملف الشمول المالي والتحول الرقمي والوصول إلى مجتمع أقل اعتمادا على أوراق النقد عبر استخدام البطاقات البنكية والقنوات الإلكترونية المختلفة التي يمتلكها البنك، ومن بينها الخدمات المصرفية عبر الهاتف الجوال والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وأحدث التكنولوجيا في نقاط البيع الإلكترونية، والتي تلاقي إقبالا مميزا من مختلف الأعمار والفئات من العملاء في البنك.

"التعاون الدولي": ١,٥ مليار جنيه تمويلات المنحة السعودية لـ ٣٥٢٤ مشروعًا في مصر

أ ش أ

ذكرت وزارة التعاون الدولي أن إجمالي التمويلات التي قدمتها لجنة إدارة المنحة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر منذ بداية عملها حوالي ١,٥ مليار جنيه أسهمت في تمويل ٣٥٢٤ مشروعًا في ٢٧ محافظة، نتج عنها حوالي ١٧ ألف فرصة عمل، وذلك في قطاعات تنموية متنوعة متمثلة في الصناعة والزراعة والثروة الحيوانية والرعاية الصحية والطاقة الشمسية بالإضافة إلى القطاع التجاري.

جاء ذلك خلال استعراض الوزارة، موقف الجهود الجارية لتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وذلك من خلال منحة المملكة العربية السعودية لدعم جهود التنمية الشاملة في مصر، موضحة أن المنحة الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تمثل أحد المحاور المتعددة للتعاون بين الجانبين، والتي تتجلى في تنفيذ وتمويل مشروعات حيوية على رأسها برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء، وتنفيذ جامعة الملك سالمان، وكذلك التجمعات السكنية والزراعية، ودعم تنفيذ مشروعات المياه والصرف الصحي.

وغيرها من المشروعات التي تعكس قوة ومتانة العلاقات بين البلدين.

يأتي ذلك في إطار الزيارة التي قامت بها لجنة إدارة منحة المملكة العربية السعودية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، لنماذج من المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الممولة من بنكي القاهرة والتنمية الصناعية، في إطار التمويلات المقدمة للبنكين من المنحة السعودية والمنفذة على أرض الواقع بمحافظتي القاهرة وبورسعيد، تأكيدًا على أهمية الدور الذي تقوم به هذه المشروعات في إتاحة فرص العمل للشباب وتحفيز الابتكار وتعزيز التصنيع المحلي.

وجاء القطاع التجاري في طليعة القطاعات المستفيدة من التمويلات حيث تم تمويل أكثر من ١٣٨٤ مشروعًا، يليه قطاع النقل التشاركي واستفاد منه ٨٩٧ مشروعًا، ثم الزراعة والثروة الحيوانية ٧٢٣ مشروعًا، والصناعة ٣٥٧ مشروعًا، و١٠٧ مشروعات في قطاع الرعاية الصحية، واستحوذت المشروعات الصغيرة على الجزء الأكثر من التمويلات حيث تم تمويل ٢٠٨٧ مشروعًا، تليها المشروعات متناهية الصغر ١٣٥٠ مشروعًا.

بدورها.. أشادت وزيرة التعاون الدولي الدكتورة رانيا المشاط، بالجهود المبذولة بالشراكة مع المملكة العربية السعودية؛ لدعم جهود التنمية الشاملة في مصر، موضحة أن المنحة الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تمثل أحد المحاور المتعددة للتعاون بين الجانبين، والتي تتجلى في تنفيذ وتمويل مشروعات حيوية على رأسها برنامج تنمية شبه جزيرة سيناء، وتنفيذ جامعة الملك سالمان، وكذلك التجمعات السكنية والزراعية، ودعم تنفيذ مشروعات المياه والصرف الصحي.

وغيرها من المشروعات التي تعكس قوة ومتانة العلاقات بين البلدين.

يأتي ذلك في إطار الزيارة التي قامت بها ل

قناة السويس: استقبال ٢٨٨٩ سفينة بموانئ المنطقة الشمالية خلال ٢٠٢٢-٢٠٢٣

حصاد مؤتمر «المصريين بالخارج» .. شـركـة استثمارية وفـرص موسعة لرجال الأعمال

مشاركة موسعة بالنسخة الرابعة من مؤتمر المصريين بالخارج .. ووزيرة الهجرة : ننسق مع ١٠ وزارات وجهات معنية لإطلاق الشركة الاستثمارية للمصريين في الخارج قريبا

الشركة ستشارك بحصص في المشروعات القومية ذات العائد المرتفع مع طرح أسهمها للمصريين في الخارج .. ورجال أعمال بالخارج: الشركة ستعمل في مجالات كالزراعة والسياحة فضلا عن الاهتمام بالجانب الصناعي

مؤسسو الشركة: نسعى أن يكون رأس المال المصدر مليار دولار.. وأسهم الشركة ستكون متاحة للاستثمار للجميع بقيمة ألف دولار للسهم

بمشاركة موسعة من الوزراء والمسئولين ، وأكثر من ألف مصري ومصرية من المقيمين في أكثر من ٥٥ دولة حول العالم، وممثلي شركة المصريين في الخارج ورموز وممثلي كافة فئات ومكونات المجتمع المصري في الخارج ، عقدت فعاليات النسخة الرابعة من مؤتمر المصريين في الخارج خلال الأسبوع الماضي .

وخلال افتتاح المؤتمر أكدت السفيرة سها جندي، وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين في الخارج، انحياز الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية، والدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، وكافة الجهات المعنية للدولة، لدعم متطلبات أبناء الجاليات المصرية في الخارج كونهم أبناء مخلصين للوطن، وسفراء للدولة المصرية في الخارج.

وأشارت الوزيرة إلى حرصها على العمل على مدار الساعة مع أبناء مصر في كل أنحاء العالم، والتأكيد على مواصلة بذل كل جهد بلا كد أو تعب لتحقيق كل ما يخدم أبناء مصر في الخارج، والتغلب على أية تحديات أو صعوبات قد تواجههم.

ولفتت إلى أنها منذ توليها مسئولية الوزيرة، على رأس فريق عمل مخلص وشركاء نجاح من كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات الوطنية، لم يكن لها هدف سوى صالح المصريين في الخارج وتلبية مطالبهم، والتأكد من سلامتهم، والتأكيد على دعم الوطن الدائم ورعايته لأبنائه في أي مكان أو بقعة من بقاع الأرض وفي كافة الظروف.

وأوضحت السفيرة سها جندي أن مؤتمر المصريين في الخارج، يحرص على مناقشة الموضوعات ذات الأهمية والأولوية بالنسبة لأبناء الوطن بالخارج، بما في ذلك الوضع الاقتصادي للدولة المصرية، والسياسات النقدية للبنوك المصرية وانعكاساتها على مصالح المصريين في الخارج، ومناخ الاستثمار، والقرار الهام الخاص بإنشاء شركة استثمار المصريين في الخارج، كما يتناول الوضع السياسي للدولة وعلى رأسها الاستحقاق الدستوري للانتخابات الرئاسية القادمة، وأهمية المشاركة الواسعة للمصريين في الخارج.

ووصفت الوزيرة فعاليات المؤتمر، بأنه «حوار من القلب»، سيصل إلى توصيات تنفيذية قوية تكون ولاية عمل جديدة لوزارة الهجرة للعام القادم، وصولا إلى النسخة الخامسة لمؤتمر المصريين في الخارج.

شركة المصريين بالخارج

وأعلنت السفيرة سها جندي، وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، قرب إنشاء الشركة الاستثمارية للمصريين في الخارج، للمشاركة بحصص في المشروعات القومية ذات العائد المرتفع، مع طرح أسهمها للمصريين في الخارج، وذلك بالتنسيق بين الوزارة و١٠ جهات معنية في الدولة، ونخبة من المستثمرين من أبناء مصر في الخارج.

وحرصت السفيرة سها جندي، على استعراض تطورات إنشاء الشركة الاستثمارية للمصريين في الخارج، وهي التوصية التي اقترحها أبناء مصر في الخارج، على هامش فعاليات الدورة السابقة من مؤتمرهم، لافتة إلى العمل على اتخاذ إجراءات تأسيس الشركة بالتعاون بين الوزارة، وعدد من المستثمرين المصريين الوطنيين في الخارج، بالاستعانة مع أفضل المكاتب الاستشارية المتخصصة في هذا الشأن، بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية في الدولة.

وأكدت وجود متابعة مستمرة ودؤوبة من الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، لتطورات إنشاء الشركة الاستثمارية للمصريين في الخارج، مؤكدة إيمان الدولة بأهمية مشاركة أبناؤها في الخارج بكافة المشروعات القومية والاستثمارية، وذلك في إطار استراتيجية الدولة بقيادة القطاع الخاص للنمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة.

وأشارت إلى وجود توجيهات من القيادة السياسية للبلاد، بخلق بيئة استثمارية جاذبة لتشجيع المصريين بالخارج للمشاركة في الاستثمار ودعم الاقتصاد المصري، مع تعريف المصريين بالخارج بالمزايا والفرص الاستثمارية، والمشروعات القومية والاستثمارية المتاحة لهم بالوطن، وتشجيعهم على القيام بالاستثمار بالمجالات المختلفة.

وعن الجهات التي يتم التنسيق معها لتأسيس الشركة الاستثمارية للمصريين في الخارج، قالت الوزيرة، إنه بتوجيهات الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، تم التنسيق مع كل من وزارات التجارة والصناعة، وقطاع الأعمال، والمالية، والزراعة واستصلاح الأراضي، والسياحة، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والهيئة العامة للرقابة المالية، والبورصة المصرية، فضلا عن البنك المركزي.

ولفتت الوزيرة إلى تكوين مجموعة عمل تضم ١٠ من أهم المستثمرين المصريين في الخارج، بالتعاون مع الدكتور فخري الفقي، رئيس لجنة الخطة والموازنة في مجلس النواب، لاتخاذ الخطوات التنفيذية لإنشاء الشركة، وحرص رئيس الوزراء بنفسه على الاجتماع بالمجموعة، بحضور عدد من المسئولين، ويجري استكمال التنسيق مع محافظ البنك المركزي، ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية ورئيس الهيئة العامة للاستثمار لاستكمال كافة الإجراءات لتأسيس الشركة.

وأشارت الوزيرة إلى اجتماعها مع الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة يوم ٢٩ مايو الماضي، لبحث الأمور الفنية التفصيلية الخاصة بإنشاء الشركة ودراسة كافة التسهيلات الممكن تقديمها للشركة، ويتخذ حاليًا المستثمرين بالخارج إجراءات التأسيس، وتكليف أفضل المكاتب الاستشارية المتخصصة بهذا الشأن.

وعن أبرز المجالات المقترح عمل الشركة الاستثمارية للمصريين في الخارج بها، لفتت الوزيرة إلى استطلاع رأي المصريين بالخارج بهذا الشأن عبر «استمارة إلكترونية» أعدت خصيصًا لهذا الغرض، وتم إعداد قائمة بكافة الفرص الاستثمارية وفرص الاستثمار الصناعي، وعرضها على المستثمرين بالخارج، بالإضافة إلى قائمة بأهم مجالات الاستثمار الزراعي والحيواني، فضلاً عن فرص الاستثمار السياحي، لعرضها على المصريين في الخارج.

رجال الأعمال يشيدون

وشارك في فعاليات المؤتمر مجموعة من رجال الأعمال المؤسسين لشركة المصريين في الخارج، وأشاد المهندس أشرف دوس، رجل أعمال مصري في الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس مجلس إدارة شركة «فيرن برو جلوبال» للاستثمار، بتعاون كافة الجهات المعنية معهم في إنشاء الشركة، مؤكدًا أن هدف إنشاء الشركة وطني في الأساس، لكنه يجب أن يكون استثمار مُربح ناجح أيضًا .

وأضاف «دوس»، خلال كلمته بفعاليات المؤتمر، أن الشركة الاستثمارية للمصريين في الخارج ستكون «شركة مساهمة»، موضحًا أنها ستعمل في مجالات متنوعة، مثل المجال الزراعي، والاستثمار السياحي مثل إنشاء فنادق الـ«٤ نجوم»، فضلاً عن الاهتمام بالجانب الصناعي.

وشدد على حرصه على التوسع في استثماراته في مصر رغم الأزمة الاقتصادية العالمية، مؤكدًا على إيمانه بقوة ومتانة الاقتصاد المصري، وقدرته على تخطى الصعَّاب.

وأكد الدكتور حسن الجراحي، رجل الأعمال بالمملكة العربية السعودية، رئيس مجلس إدارة شركات «مصنع الأمل للطباعة» و«البارز للصناعة» و«المصرية لنماذج المعلومات»، أن تعاون السفيرة سها جندي، وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين في الخارج مع المصريين في الخارج، يُذلل كل العقبات الموجودة أمام تأسيس الشركة.

وأضاف «الجراحي»، خلال كلمته: "نسعى أن يكون رأس مال الشركة المصدر مليار دولار، ورأس المال المدفوع سيكون ١٠٠ مليون دولار من المؤسسين، مع طرح الباقي للاكتتاب العام بسهم بقيمة ألف دولار، وسيكون متاحًا للجميع" .

وأشار الدكتور إبراهيم عزت، رجل الأعمال المصري بالنمسا ورئيس مجلس إدارة لاكتو مصر، إلى إيمانهم بقدرة الشركة الجديدة في أن تكون رقم فاعل في الاقتصاد المصري، لافتًا إلى أنه سيتم السعي لطرح الشركة في البورصة المصرية، والبورصات العالمية، لتصبح أحد أكبر الكيانات في السوق المصرية وفي المنطقة.

فيما أكد عادل بولس، رجل الأعمال في كندا رئيس مجلس إدارة شركة أميرة للمنتجات الغذائية ورئيس شبكة الأعمال المصرية الكندية، أن اهتمام رئيس الوزراء ووزيرة الهجرة بإنشاء الشركة، يساعد كثيرًا على التعاون مع كافة الجهات المعنية، وتذليل أية عقبات لتأسيس الشركة الجديدة، لتكون قيمة مضافة للاقتصاد المصري.

بينما أكد عمر عبد الله شحاتة، رجل الأعمال بمملكة ليسوتو ورئيس مجلس إدارة شركة فيكتوريا، أهمية

وزير المالية لأبناء مصر بالخارج : الاقتصاد المصري يسير في الطريق الصحيح..

طارق فايد: 13 مليار دولار تدفقات نقدية من المصريين بالخارج في أول 6 أشهر من العام الجاري

تعاون الشركة الاستثمارية للمصريين في الخارج مع الدول الإفريقية، مؤكدًا على أنها قيمة مُضافة للاقتصاد الوطني للدولة المصرية، وستزيد من التعاون مع الدول الصديقة والشقيقة بصفة عامة، وفي إفريقيا بصفة خاصة.

وأضاف شحاتة، في كلمته بالمؤتمر، أنه مهتم بمجال الزراعة بدون تربة، والتي ستتيح التحكم في مواعيد الزراعة؛ حيث يتم زراعة محاصيل الشتاء خلال الصيف، والعكس، مع تضاعف الإنتاجية عن الإنتاجية التقليدية.

من ناحية أخري ، أكد خالد رضا الله الخبير الاقتصادي، المشارك في مؤتمر المصريين بالخارج الرابع أن إعلان وزيرة الهجرة السفيرة سها جندى ، عن بداية تأسيس شركة كبيرة للمصريين فى الخارج بمثابة خطوة كبيرة ومهمة لدعم الاقتصاد الوطني من خلال الاستعانة والاستفادة من خبرات المصريين فى الخارج ومن خلال تعاملات المصريين فى الخارج بالعملة الصعبة.

وأضاف خالد رضا الله ،أن المناقشات التي دارت خلال المؤتمر حول تأسيس الشركة، وحول مجالات عمل الشركة، والتي تتضمن مجالات متنوعة كما تضم ١٠ شخصيات من كبار رجال الأعمال من المصريين بالخارج مهمة للغاية، ولا ينقصها سوى تدشين الشركة بشكل فعلي، والبدء فى إجراءات تدشين المصانع الجديدة، أو الاستثمار فى مجال العقارات، والتوسع فى الزراعة، وتخصيص ٧٠٪ من منتجات الشركة للتصدير؛ بهدف جلب العملة الصعبة خلال الظروف الحالية التي يمر بها الاقتصاد.

وأوضح أنه من المهم تذليل كافة العقبات أمام الاستثمار، وتقديم حوافز متنوعة للمستثمرين فى ظل المنافسة القوية من الدول المجاورة، وفى ظل استعداد أغلب الدول إلى تقديم حوافز كبيرة للمستثمرين لدور الاستثمار الأجنبي المباشر فى نهضة الدول، وفى رفع معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول وفي جلب العملة الصعبة أيضا.

وكشف أن مصر تتمتع بوجود نشاط عقاري قوى ومتنوع فى العديد من المدن، يمكنه جذب المصريين فى الخارج، بالإضافة أيضا إلى الإمكانيات الزراعية الواسعة التي تتمتع بها مصر، علاوة على خطة الدولة لتوطين الصناعة، سواء من خلال مبادرة أبدا، أو من خلال غيرها من المبادرات التى أطلقها الرئيس السيسي خلال الفترة الماضية لتقوية الاقتصاد

استثمارات وحسابات دولارية

من ناحية أخري ، أكدت السفيرة سها جندي، وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين في الخارج، على استمرار حرص الوزارة على التعاون مع البنك المركزي المصري والبنوك الوطنية لتحفيز المصريين في الخارج على فتح حسابات دولارية، وإصدار شهادات دولارية بعائد تنافسي مرتفع، وذلك لدعم الاقتصاد الوطني للدولة، وتوفير المزيد من العملة الصعبة، فضلاً عن تحقيق قيمة اقتصادية إضافية لأبنائنا في الخارج.

وأضافت أن بنكي الأهلي ومصر أعلنوا في باكورة هذا التعاون خلال شهر أكتوبر الماضي عن طرح شهادات استثمارية دولارية ذات عائد مرتفع.

وأوضحت الوزيرة أنها اصطحبت خلال جولاتها الخارجية للقاء الجاليات المصرية في الخارج، ومنها أبناء الجالية المصرية في كلا من «السعودية، والإمارات» لمسئولي البنوك الوطنية للقاء الجاليات المصرية في الخارج، للاستفادة من تمويلات تتيحها تلك البنوك بضمان الودائع الدولارية، والامتيازات التي تعود عليهم من فتح الحسابات الدولارية، وشهادات استثمارها .

وأضافت الوزيرة: «تم بالفعل النجاح في فتح حسابات بنكية لعدد مناسب من المواطنين واطلاعهم على كافة أشكال المحفزات التي يمكنهم الاستفادة منها، وتشجيعهم على إرسال التحويلات بالعملة الصعبة أولا بأول» .

من جانبه، أكد الدكتور محمد معيط، وزير المالية، أن الاقتصاد المصري يسير في الاتجاه السليم، بالرغم من التحديات الاقتصادية العالمية التي يشهدها العالم كله، مؤكدًا أن الدولة المصرية نجحت في الحفاظ على معدلات نمو إيجابية في السنوات الماضية وصلت حتى ٦,٦٪، لافتًا إلى أن معدلات النمو تأثرت قليلاً بالظروف الاقتصادية العالمية، لكن مصر ما تزال تسير في الطريق السليم.

وأضاف وزير المالية، في كلمته خلال المؤتمر، أن النمو الاقتصادي خلق الملايين من فرص العمل، والمشروعات الجديدة والتي حققت طفرة في كل المجالات، وذلك رغم أن الكثافة السكانية في مصر ومعدلات المواليد ما تزال مرتفعة.

وأكد الدكتور محمد معيط، أن مصر في طريقها لحل مشاكلها الاقتصادية في المرحلة المقبلة، لافتًا إلى أن «الدولة المصرية واقفة على رجلها»، وأن مرحلة الاستقرار التي تشهدها الدولة تُمهد لمزيد من المؤشرات الاقتصادية الجيدة.

وأوضح أن التحدي الأكبر هو كيفية تمويل النمو، مشيرًا إلى أن الدولة تدرك أهمية توسع القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وأنها نجحت في تحقيق فائض أولى قدره ١,٧٪ مقارنة من الناتج المحلي الإجمالي، بما يعني أن إيرادات الدولة غطت مصروفاتها دون حساب «خدمة الدين»، لافتًا إلى أنه لولا تداعيات فترة جائحة فيروس كورونا المستجد، وتطورات الأزمة الاقتصادية العالمية لتحسنت الظروف الاقتصادية لمصر أكثر وأكثر، إلا أن الدولة مستمرة في «مسيرة النمو»، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية دعمًا لقوة الاقتصاد المصري.

وتوقع الدكتور محمد معيط، انخفاض أسعار النفط، وتحسن أسعار الغذاء، وتكلفة التمويل خلال الفترة المقبلة، بعد استقرار متوقع في الظروف الاقتصادية خلال الفترة المقبلة ، مؤكدا أن أداء الاقتصاد المصري متوازن، فى ظل التحديات العالمية غير المسبوقة، موضحًا أننا نعمل على أكثر من سيناريو لاحتواء الصدمات الداخلية والخارجية مع الالتزام بضبط الأوضاع المالية العامة للدولة، وتحقيق الانضباط المالي، والتوسع في الحماية الاجتماعية للفئات والقطاعات الأكثر تضررًا على نحو يُسهم في استمرار دوران عجلة الاقتصاد، وتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين بقدر الإمكان.

أضاف الوزير، أننا نتعامل بمرونة مع التحديات العالمية والمحلية الناتجة عن تشابك تداعيات جائحة «كورونا» مع الآثار السلبية للحرب في أوروبا بتعقيداتهما التي انعكست في موجة تضخمية حادة، وارتفاع أسعار السلع والخدمات، وكذلك أسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وتكلفة تمويل التنمية في وقت بات فيه الوصول للأسواق الدولية أكثر صعوبة وكلفة.

أشار الوزير، إلى أننا حققنا معدلات نمو إيجابية على مدار ٧ سنوات وصلت ٦,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالي، العام المالى الماضي، ومتوقع هذا العام أن يصل إلى ٤,١٪، وتراجعت البطالة من ١٣,٣٪ إلى ٧,٣٪ ، وسجلنا فائضًا أوليًا خلال الخمس سنوات الماضية، بلغ ١,٧٪ فى يونيه الماضي بدلاً من عجز أولى تراوح بين ٣ إلى ٥٪ لأكثر من ٢٠ عامًا، كما تراجع العجز الكلى خلال ٧ سنوات من ١٢,٩٪ إلى ٦,٢٪ في يونيه ٢٠٢٣ رغم كل الأزمات الاقتصادية العالمية، وتراجع أيضًا معدل دين أجهزة الموازنة خلال ٧ سنوات من ١٠٢,٨٪ إلى ٨٠,٨٪ فى يونيه ٢٠٢٠، ومع استمرار الموجة التضخمية وارتفاع أسعار الفائدة وتغير سعر الصرف من المتوقع أن يصل إلى ٩٧٪ في يونيه ٢٠٢٣، وهذا يعنى أن «مصر تواجه التحديات وبتكمل المسيرة وتتجاوز التحدي وهى واقفة على رجلها» .

قال الوزير، إننا حرصنا بموازنة العام المالي الحالي على تخفيف الآثار التضخمية عن المواطنين، من خلال توسيع شبكة الحماية الاجتماعية بقدر الإمكان، حيث بلغت مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية ٥٢٩,٧ مليار جنيه، بزيادة تقدر بنحو ٤٨,٨٪ عن العام المالي الماضي؛ على نحو يسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين، والارتقاء بالخدمات المقدمة إليهم.

وقال معيط إن «الجمهورية الجديدة» تفتح آفاقًا رحبة للاستثمارات الخاصة، بما تمتلكه من بنية تحتية قوية ومتطورة، لم تكن موجودة من قبل، وتساعدنا على تجاوز التحديات والمشكلات، واستعادة نشاطنا دون الحاجة إلى بنية أساسية أخرى، حيث أصبح لدينا بنية تحتية مؤهلة لاستيعاب التوسعات الاستثمارية والإنتاجية، إضافة إلى الفرص الواعدة المتاحة في القطاعات ذات الأولوية التنموية، وتتمتع بميزة تنافسية عالية، مشيرًا إلى أن التعديل التشريعي الذي صدر مؤخرًا بإلغاء الإعفاءات الضريبية والجمركية وغيرها من المعاملة التفضيلية للشركات المملوكة للدولة؛ يُحفز القطاع الخاص المحلي والأجنبي على العمل في مصر، حيث يُرسخ العدالة التنافسية في السوق المصرية.

أضاف الوزير، أننا نتطلع لزيادة مساهمات المستثمرين من أبنائنا بالخارج في مسيرة التعافي الاقتصادي، ومسار التنمية الشاملة والمستدامة، والاستفادة من المزايا التفضيلية للاستثمار في مصر بما في ذلك الموقع الجغرافي المتفرد الذي يجعلها مركزًا إقليميًا للإنتاج وإعادة التصدير للدول الأفريقية وغيرها .

قال الوزير، إننا نعوِّل على دور أكبر للقطاع الخاص في تمويل الاحتياجات التنموية وتوفير فرص العمل المنتجة بشتى المجالات، مشيرًا إلى أن الخزانة العامة للدولة تتحمل ١٢ مليار جنيه فارق سعر الفائدة لتوفير ١٦٠ مليار جنيه تسهيلات تمويلية للأنشطة الإنتاجية والزراعية والصناعية والسياحية، لدفع حركة الإنتاج في مصر، ونحن جاهزون لتبني أي مبادرات تحفيزية للأنشطة الزراعية والصناعية والتصديرية.

انعكاسات اقتصادية إيجابية

بدوره ، أكد طارق فايد، نائب رئيس اتحاد بنوك مصر ورئيس بنك القاهرة، أن هناك تناغمًا جيدًا بين السياستين المالية والنقدية في هذا الوقت، ما ينعكس إيجابيًا على الاقتصاد المصري، مؤكدًا أن القطاع المصرفي المصري نجح في امتصاص الصدمات الاقتصادية العالمية الحادثة في الفترات الماضية، بعد استخدام الأدوات المالية والنقدية بشكل جيد.

وأضاف طارق فايد، خلال كلمته، أن حجم الودائع في البنوك المصرية تضاعف ٦ مرات خلال ٩ سنوات فقط، لتسجل ٩,٢ تريليون جنيه، بعدما كانت ١,٤ تريليون جنيه خلال عام ٢٠١٤.

وأشار إلى أن مصر استقبلت قرابة ١٣ مليار دولار من التحويلات المالية للمصريين في الخارج في أول ٦ أشهر من العام الجاري، مشددًا على أهمية تلك التدفقات في توفير النقد الأجنبي للدولة المصرية.

ولفت إلى ارتفاع نسب الشمول المالي، وأن هناك أكثر من ٦٠ مليون مواطن يستخدمون الخدمات المصرفية حاليًا، بسبب ثقة المتعاملين مع القطاع المصرفي القوي، وخطط وجهود تطوير هذا القطاع بالتعاون مع البنك المركزي المصري ومختلف البنوك المصرية.

وأشار إلى وجود اهتمام من البنوك المصرية في إنشاء بنوك رقمية بعد موافقة البنك المركزي المصري مؤخرًا على إصدارها وفق ضوابط وشروط معينة.

وذكر حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، أن الهيئة عملت على حل المعوقات أمام الاستثمار، وحل مشكلات متواجدة منذ تسعينات القرن الماضي لم يتم حلها .

وأضاف الرئيس التنفيذي لـ«هيئة الاستثمار»، خلال كلمته، أن مصر ستستقبل خلال الفترة المقبلة شركات وكيانات عالمية للاستثمار في داخلها، موضحًا أن هناك اهتمام كبير من الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، والدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمتابعة تطورات العمل في ملف دعم الاستثمار.

وأشار إلى حل قرابة ٨٠٪ من المشاكل والمنازعات الاستثمارية خلال الفترة الماضية، في إطار حرص الدولة على تشجيع الاستثمار، وتمكين القطاع الخاص من الاستثمار.

ولفت إلى أن قرارات المجلس الأعلى للاستثمار الأخيرة برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسي، تهدف إلى تذليل كل العقبات أمام الاستثمار، مشيرًا في الوقت ذاته إلى قرب الإعلان رسميًا عن الاستعداد لإطلاق تأسيس الشركات إلكترونيًا بكل سهولة ويسر.

وردًا على بعض استفسارات المصريين في الخارج عن رؤية التعامل مع «العملات المشفرة»، أكد طارق فايد، أن البنك المركزي لن يسمح التعامل مع عملات غير خاضعة للرقابة حفاظًا على أموال المودعين.

محمد محيي الدين

الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار: اهتمام كبير من القيادة السياسية بدعم القطاع الخاص والاستثمار في مصر

الأوكازيون الصيفي ٢٠٢٣ ينطلق خلال ساعات

التموين تتوقع مشاركة 4 آلاف محل تجارى.. و الأدوات المنزلية ومنتجات والجلود في قائمة التخفيضات

حملات مكثفة على الأسواق وخط ساخن للتصدي للعروض الوهمية .. وتوزيع نشرات توعوية للمستهلكين

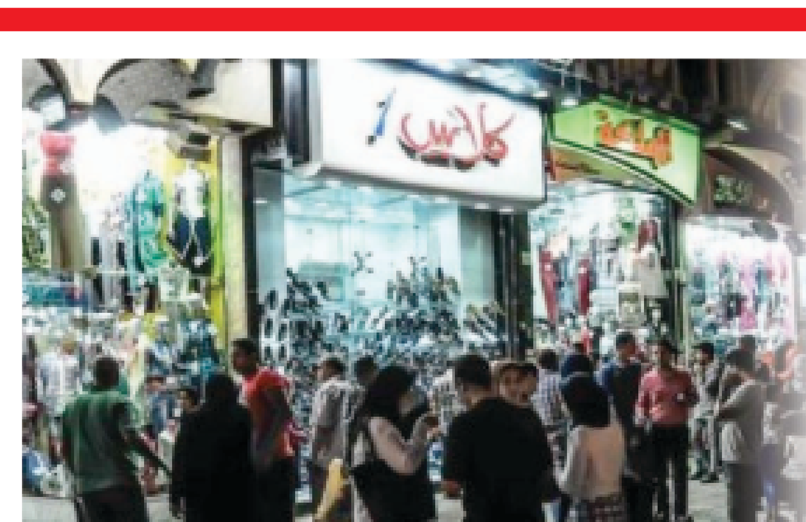

تبدأ وزارة التموين والتجارة الداخلية فى العمل بالأوكازيون الصيفي ٢٠٢٣ اعتبارا من منتصف الأسبوع الجاري ولمدة شهر، ودعت الوزارة من يريد من المحلات التجارية المشاركة فى الأوكازيون إلى التوجه مسبقًا إلى مديريات التموين والتجارة الداخلية الواقع فى دائرتها للحصول على الموافقة، شريطة أن تلتزم هذه الجهات بالإعلان عن ثمن السلع المعروضة للبيع فى التصفية مقترنًا به بيان عن الثمن الفعلي الذى كانت تباع به هذه السلع خلال الشهر السابق على التصفية، ومن المتوقع أن يشارك فى الأوكازيون الصيفي طوال فترة الموسم من ٣٥٠٠ إلى ٤٠٠٠ محل تجارى، كما أن منتجات الأوكازيون لا تقتصر على الملابس فقط بينما تتضمن الأدوات المنزلية ومنتجات الجلود.

واستعدت وزارة التموين، ممثلة فى قطاع التجارة الداخلية لإصدار نشرات توعوية وإرسالها إلى المديريات بشأن توعية المستهلك خلال شرائه فى فترة الأوكازيون الصيفي ٢٠٢٣ للاستفادة من عروض تخفيضات الأسعار منها التعامل مع المحلات المرخصة وليس مع الباعة الجائلين للحصول على حقك فى سلع جيدة وتخفيضات حقيقية والحصول على فواتير بالسلع التى يتم شراؤها، موضحًا بها ثمن السلعة قبل الأوكازيون وبعد التخفيضات، كذلك مشاهدة المنتجات "الملابس" بشكل جيد قبل الشراء للتأكد من جودتها وأنه فى حالة وجود لون المنتج باهت، فإنه سيكون غير جيد ويتطلب الإبلاغ عن صاحب المحل التجاري.

يأتى ذلك فى الوقت الذى وجه فيه الدكتور على المصيلحى وزير التموين والتجارة الداخلية باتخاذ كافة الإجراءات لتيسير مشاركة المحلات التجارية فى الأوكازيون الصيفي فى إطار الحرص على توفير المنتجات بأسعار مخفضة وأيضا العمل على تنشيط حركة المبيعات، كما سيتم تشكيل غرفة عمليات بالوزارة ومديريات التموين بشأن تكثيف الرقابة على الأسواق طوال فترة الأوكازيون للتأكد من طرح منتجات جيدة وبالأسعار المعلن عنها .

ووفقًا لنظام العمل بالأوكازيون الصيفي ٢٠٢٣ فإن المحلات التى تشارك فى الأوكازيون، لها الحرية فى تقديم نسبة التخفيضات المناسبة، شريطة أن تكون التخفيضات حقيقية وغير وهمية، وأن من يثبت تلاعبه فى العروض، سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، حيث أن نسبة التخفيضات لبعض المنتجات تكون وفقًا لرغبة أصحاب المحلات والجهات المشاركة فى عروض الأوكازيون الصيفي.

وتكثف الأجهزة الرقابية بوزارة التموين والتجارة الداخلية، وجهاز حماية المستهلك ، الحملات الرقابية على الأسواق طوال فترة الأوكازيون الصيفي للتأكد من جدية العروض والتصدي لأى تخفيضات وهمية فى تخفيضات الأسعار على غير الحقيقة خلال فترة الأوكازيون، وأن إدارة مراقبة الأسواق بالجهاز ستقوم بتحرير محاضر للمخالفين واتخاذ كافة الإجراءات القانونية طبقا لقانون حماية المستهلك رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨، كما سيقوم جهاز حماية المستهلك بقوم الجهاز بتلقى شكاوى المستهلكين من خلال الخط الساخن "١٩٥٨٨" ضد أى عروض وهمية على غير الحقيقة المعلنة.

وأكد أحمد أبو الفضل مدير عام الرقابة على المعاملات التجارية بوزارة التموين والتجارة، أن من يريد من المحلات التجارية المشاركة في الأوكازيون عليه التوجه، مسبقًا إلى مديريات التموين والتجارة الداخلية الواقع فى دائرتها للحصول على الموافقة، شريطة أن تلتزم هذه الجهات بالإعلان عن ثمن السلع المعروضة للبيع في التصفية، مقترنًا به بيان عن الثمن الفعلي الذى كانت تباع به.

وأشار أبو الفضل، إلى أن وزارة التموين والتجارة الداخلية أمرت باتخاذ كافة الإجراءات لتيسير مشاركة المحلات التجارية في الأوكازيون الصيفي في إطار الحرص على توفير المنتجات بأسعار مخفضة، وأيضا العمل على تنشيط حركة المبيعات، كما سيتم تشكيل غرفة عمليات بالوزارة ومديريات التموين بشأن تكثيف الرقابة على الأسواق طوال فترة الأوكازيون، للتأكد من طرح منتجات جيدة وبالأسعار المعلن عنها .

من جانبها ، قالت سماح هيكل، عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية بالقاهرة، إن الاوكازيون الصيفى يبدأ في ٧ أغسطس، مضيفة أن هناك خصم بنسبة كبيرة على ملابس الكبار والأطفال ومن الممكن تتعدى التخفيضات نسبة الـ٧٠٪ .

وأضافت أن الأوكازيون يوفر فرصة للتجار لبيع الملابس قبل بدء الملابس الشتوية فى شهر سبتمبر، متابعة: هناك ضوابط للتجار وهو التوجه لوزارة التموين لإمضاء استمارة المشاركة فى الاوكازيون الصيفي.

وأوضحت أن الأجهزة الرقابية تراقب التجار لدى صحة التخفيضات التي سيتم عرضها فى الاوكازيون، وشددت على أن أى تاجر يعلق علامة الاوكازيون الصيفي سيكون مشارك فى المبادرة التي تبدأ فى ٧ أغسطس.

بورصة سلعية

فى سياق مغاير ، نجحت وزارة التموين والتجارة الداخلية على مدار الفترة الماضية ، فى تداول القمح بالبورصة المصرية وتوفيره للمطاحن، حيث تم طرح ما يقرب من ٨٥٠ ألف طن قمح للمطاحن من خلال البورصة السلعية بأسعار مخفضة مقارنة بالأسعار فى الأسواق الأخرى بجانب استمرار طرح الذرة الصفراء طرح كميات من الذرة الصفراء المستورد المخزون لدى وزارة التموين لصالح مصانع أعلاف الدواجن ذات الطاقات الإنتاجية المتوسطة "طاقة إنتاجية من ٢٠ إلى ١٠٠ طن يوم" لتحويلها إلى علف للدواجن لصالح صغار مربي الدواجن.

ويأتي ذلك اتساقًا مع سياسة الدولة المصرية فى تنظيم أسواق السلع الاستراتيجية والأساسية منها، وكذا العمل على إتاحة السلع وضبط واستقرار أسعارها، ومساهمة من وزارة التموين والتجارة الداخلية بقيادة الدكتور على المصيلحى وزير التموين والتجارة الداخلية بالتنسيق مع البورصة المصرية للسلع لتوفير الأعلاف لصغار مربي الدواجن الأمر الذى يصب في صالح المستهلك من خلال إتاحة منتجات دواجن بأسعار مناسبة.

وتهدف البورصة المصرية للسلع، إلى تقليل حلقات تداول السلع بين المزارعين والمنتجين وصولا إلى يد المستهلك، ويستطيع البائع" مزارع أو تاجر أو منتج "إيداع السلع داخل المخازن المعتمدة من قبل وزارة التموين بعد تصنيفها وإعطاء درجة لجودتها ليتم تداولها مباشرة على المنصة الإلكترونية للبورصة التي تعرض الكميات المتاحة من كل سلعة على شاشات البورصة لتتحكم آليات وقوى العرض والطلب بين البائع والمشترى في تحديد سعر تلك السلع لصالح المستهلك، مما ينعكس بشكل إيجابي على أسعار السلع والمنتجات كما تساهم البورصة السلعية في الحد من احتكار التجار وعدم المغالاة في الأسعار نتيجة تقليل حلقات التداول ومنع كثرة الوسطاء الذى يتسبب في ارتفاع الأسعار بشكل مبالغ فيه، وسبق وتواصلت وزارة التموين مع بورصة بيلاروسيا، للاستفادة من الخبرات العالمية.

وأوضح الدكتور إبراهيم عشماوي مساعد أول وزير التموين والتجارة الداخلية ورئيس البورصة المصرية للسلع، انه إجراء ما يقرب من ٦٣ جلسة لتداول الأقماح من خلال البورصة المصرية للسلع وطرح ٨٥٠ ألف طن قمح حتى الان وبأسعار أقل من الأسواق الأخرى ،لافتا الى توفير الأقماح للمطاحن من خلال البورصة ساهم في الحد من ارتفاع أسعار المخبوزات والفينو.

وأشار عشماوى، إلى استمرار طرح الذرة الصفراء أيضا من خلال البورصة المصرية للسلع، وتقوم مصانع الأعلاف في تسجيل عضويتها بالبورصة المصرية للسلع وشراء الذرة الصفراء عبر منصة البورصة مع تحويل كميات الذرة الصفراء المشتراة إلى علف دواجن ومن ثم بيع ذلك العلف إلى صغار مربى الدواجن مع الإفصاح عن الجهات المشتراة للأعلاف واحجام الأعلاف التي تم بيعها لصالح صغار مربى الدواجن ،كما يتم حاليا دراسة طرح بعض السلع الأخرى لتداولها عبر منصة البورصة خلال الفترة المقبلة ،لافتا الى أن البورصة السلعية تعد جزءا من البنية التحتية لمنظومة التجارة الداخلية، كما أنها سوف تشجع صغار التجار بدخولهم ضمن منظومة التجارة المنظمة، مما ينعكس على أسعار السلع لصالح المستهلك والمنتج خاصة مع تقليل حلقات تداول السلع بين الوسطاء، وأن ذلك يأتي وفقًا لتوجيهات القيادة السياسية بشأن ضبط الأسواق وتوفير السلع ومنها السلع الغذائية وغيرها من سلع أخرى.

محمد علاء

أماكن تواجد ماكينات الدفع الالكتروني بالكروت الذكية

اسم المنطقة	اسم المحطة	عدد الماكينات	اسم المنطقة	اسم المحطة	عدد الماكينات	اسم المنطقة	اسم المحطة	عدد الماكينات	اسم المنطقة	اسم المحطة	عدد الماكينات
القاهرة	القاهرة	١٧	شرق الدلتا	بورسعيد	٢	الوسطى	بني مزار	١	الجنوبية	دراو	١
	الجيزة	٢	وسط الدلتا	طنطا	٥		ابو قرقاص	١		كوم امبو	١
غرب الدلتا	سيدي جابر	٦		بنها	٢		ملوي	١		كلابشة	١
	الاسكندرية	٤		قويسنا	١		اسيوط	٢		سلوا	١
	دمنهور	٢		بركة السبع	١		ديروط	١		ادفو	١
	كفر الدوار	١		كفر الزيات	٢		منفلوط	١		السباعية	١
	ابو حمص	١		المحلة الكبرى	١		القوصية	١		اسنا	١
	مرسي مطروح	١		طلخا	١		طما	١		ارمنت	١
شرق الدلتا	الزقازيق	٢		المنصورة	٢		طهطا	١		الأقصر	٢
	منيا القمح	١		دمياط	١		سوهاج	٢		قوص	١
	ابو حماد	١	الوسطى	بني سويف	١		نجع حمادي	١		قفط	١
	التل الكبير	١		الواسطى	١		دشنا	١		قنا	١
	الاسماعيلية	٢		مغاغة	١		فرشوط	١	اجمالي عدد الماكينات		١٠٠
	القنطرة	٢		المنيا	١	الجنوبية	اسوان	٢	اجمالي عدد المحطات		٥٥

السكة الحديد: إتاحة الدفع الإلكتروني بالكروت الذكية لحجز التذاكر من خلال ماكينات ببعض المحطات

أعلنت الهيئة القومية لسكك حديد مصر إتاحة الدفع بالكروت الذكية (كروت الإئتمان – كروت الخصم المباشر الـDebit Card) من خلال ماكينات الدفع الإلكتروني (الـPOS) لسداد قيمة التذاكر بمكاتب حجز وصرف التذاكر، بإجمالي ١٠٠ ماكينة ببعض المحطات المنتشرة على مستوى الجمهورية بعدد ٥٤ محطة كمرحلة أولي، على أن يتم تشغيلها في بقية المحطات تباعا مما يتيح الدفع نقدا أو عن طريق الكروت الذكية.

وقالت الهيئة، في بيان لها، إن هذه الإجراءات تأتي استكمالا لعملية التحديث التي تقوم بها هيئة السكة الحديد، وتنفيذا لتوجيهات وزير النقل بمواكبة التطور العلمي واستخدام أحدث النظم العالمية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتيسيرا على الركاب.

وأضافت الهيئة أنه في حالة رغبة الراكب في رد التذكرة المسدد قيمتها من خلال ماكينات الدفع الإلكتروني يتم استرداد المبلغ المستحق للعميل نقدا من خلال شبابيك الحجز بالمحطة وفقا لقواعد وتعليمات الهيئة.

داليا احمد

الضرائب المصرية تصدر بيانا بشأن التجارة الإلكترونية وصناعة المحتوى

ألزمت مصلحة الضرائب المصرية مزاولي أنشطة صناعة المحتوى بإثبات كل التكاليف والمصروفات التي تتعلق بالنشاط.

وأشارت المصلحة في بيان، إلى أن تلك التكاليف تتضمن التكاليف المباشرة اللازمة لمزاولة النشاط حسب طبيعة المحتوى، وتكاليف شراء معدات التصوير، والأجور والمرتبات التي يتقاضاها العاملون نظير عملهم مع صانع المحتوي مثل مديري الصفحات والوسطاء.. إلخ.

وأكدت كذلك ضرورة إثبات الأتعاب المهنية التي يتقاضاها مزاولو العمل الحر من تصميم وتعديل وبرمجة الفيديوهات والصوتيات والمحتوى المقدم.. إلخ في التكاليف والمصروفات المرتبطة بالنشاط.

بمشاركة٥٨ فريقا جامعيا

إعلان اسم الفريق الفائز بتمثيل مصر في مسابقة إيناكتس العالمية لريادة الأعمال بهولندا أكتوبر القادم

وسط أجواء من المنافسة والإصرار والترقب، عقدت - الأسبوع الماضي- فاعليات التصفيات النهائية لخمس فرق جامعية لاختيار الفريق الفائز والذي سيمثل مصر في مسابقة كأس العالم "إيناكتس" العالمية لريادة الأعمال بهولندا في أكتوبر ٢٠٣٠ القادم.

وقع اختيار اللجنة الاستشارية العليا لمؤسسة إيناكتس مصر، على تتويج فريق جامعة كفر الشيخ- صاحب مشروع هيرميتيا من جامعة- كفر الشيخ والمكون من ٤ طلبة وطالبة لتمثل مصر في مسابقة كأس العالم "ايناكتس العالمية لريادة الأعمال.

شارك في هيئة التحكيم للتصفيات النهائية واختيار الفريق الفائز نخبة من قيادات الاتصال المؤسسي والمسئولية المجتمعية بعدد من البنوك بقيادة لميس نجم – مستشار محافظ البنك المركزي المصري للمسئولية المجتمعية. كذلك كوكبة من قيادات الشركات الكبرى ورجال المال والأعمال ومؤسسات المجتمع المدني. فضلا عن جيهان أبو حسين- رئيس المسئولية المجتمعية وجرمين عامر- رئيس الاتصال المؤسسي بالمصرف المتحد.

يقول أحمد عماد طالب بالفرقة الرابعة كلية الطب" علاج طبيعي "جامعة كفر الشيخ أن فكرة المشروع عبارة عن هيرميتيا (حشرة الجندي الأسود)، مشروع إيناكتس كفر الشيخ. يعالج بشكل رئيسي مشكلة الأعلاف الفاسدة وغالية الثمن المتوجدة في السوق نتيجة لغلاء مصادر البروتين وهو فول الصويا مصدر بروتين نباتي.

مشروع هيرميتيا يقوم باستخلاص البروتين من حشرة الجندي الأسود والتي تتغذى على مخلفات الطعام وبالتالي يقوم بحل مشكلتين في نفس الوقت وهي مشكلة فضلات الطعام ومشكلة الأعلاف بأستخدام مصدر البروتين الحيواني المستخلص من حشرة الجندي الأسود، فيقومون بصنع أعلاف للأسماك، أعلاف للدواجن، أعلاف للمواشي وأعلاف لسمك الزينة. أيضا من أجل تحقيق مشروع متكامل واستغلال كل أجزاء الحشرة، قاموا بصنع مادة الكايتوزان من بقايا قشريات الحشرة. وقاموا بابتكار أول منق مياه يمكن استخدامه في مزارع الأسماك المفتوحة وتحقيق كفاءة عالية لهذه المزارع.

ويقول إن الفضل الأول الله ودعم أساتذة الجامعة. فضلا عن الدورة التأهيلية التي قام بها فريق ايناكتس داخل الجامعة ساهمت بشكل كبير في خروج الفكرة بهذه الآلية.

وتقول رنيم حسام طالبة بالفرقة الرابعة كلية الطب جامعة كفر الشيخ أنها سعيدة بهذا الإنجاز فعلي الرغم من المنافسة الشديدة بين المشروعات المقدمة إلا أن الفكرة المبتكرة وآليات التنفيذ وروح الفريق والتمسك بالنجاح كان له دافع كبير للفوز.

هذا وتتنافس في مسابقة ايناكتس مصر هذا العام، ٩٧٠٠ فريق يمثلون ٥٨ جامعة حكومية وأهلية وخاصة على مستوى محافظات الجمهورية. ليتأهل منهم خمس فرق بمشروعاتهم المبتكرة من الجامعات: جامعة الإسكندرية وجامعة كفر الشيخ وجامعة حلوان وجامعة حلوان للنظم والمعلومات والأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام.

تمحورت هذه المشروعات الطلابية المقدمة حول تحقيق أهداف التنمية المجتمعية المستدامة وتعظيم دور ريادة الأعمال والابتكار مما ينعكس إيجابيا على المجتمع المصري في عدة محاور اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا وتنمويا وثقافيا.

بناء الإنسان المصري وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال من أهداف مؤسسة ايناكتس مصر وقدمت فاطمة سري – الرئيس التنفيذي لـ"ايناكتس "مصر –التهنئة لفريق ايناكتس جامعة كفر الشيخ الفائز وأعربت عن ساعدتها بفوز هذا الفريق المجتهد.

وأوضحت فاطمة سري، أن بناء الإنسان المصري وتشجيع الابتكار والإبداع وريادة الأعمال أحد أهم أهداف مؤسسة ايناكتس مصر ويأتي ذلك بالتوازي مع رؤية مصر ٢٠٢٣ والتي تنعكس على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزز مكانة مصر على المستوى الإقليمي والعالمي.

سليمان علام

مصر تتجه للاستثمار في السياحة البيئية من خلال إنشاء مواقع غوص جديدة

شهدت ياسمين فؤاد، وزيرة البيئة، واللواء عمرو حنفي محافظ البحر الأحمر، و٥ وزراء بيئة من الدول العربية (الأردن- الصومال - جيبوتي - السودان - اليمن) مراسم إطلاق أول ثلاثة مواقع غوص جديدة، قبالة سواحل مدينة الغردقة؛ لحماية الشعب المرجانية الطبيعية، وتنمية سياحة الغوص بخلق تجربة لا تُنسى تجمع بين سحر التاريخ وجمال العالم البحري.

ويأتي ذلك بالتعاون مع القوات المسلحة، ووزارتي البيئة والسياحة والآثار، وجمعية هيبكا للحفاظ على البيئة، وذلك استكمالاً للتعاون بين الحكومة المصرية ومنظمات المجتمع المدني ولفيف من العلماء والمهتمين برياضة الغوص بالبحر الأحمر، وذلك تفعيلاً للبروتوكول الموقع بين محافظة البحر الأحمر والقوات المسلحة بشأن إغراق معدات ومركبات حربية قديمة بأماكن مختلفة، وتثبيتها بقاع البحر الأحمر، وفقا لبيان صحفي صادر، اليوم الخميس.

وقالت ياسمين فؤاد، إن الشعاب المرجانية بالبحر الأحمر الأكثر مرونة حول العالم في مواجهة وتحمل الارتفاع في درجات الحرارة، وقد أوضحت عدد من الدراسات أنها آخر الشعاب المرجانية تأثرًا بالتغيرات المناخية حول العالم، حيث تم إعلان الشعاب المرجانية بالبحر الأحمر تحت الحماية قبل مؤتمر المناخ cop27 وتم وضع مخطط واضح للحفاظ عليها من كافة أشكال التلوث والممارسات غير السليمة.

وأضافت ياسمين فؤاد، أن الوزارة تولي أهمية للحفاظ على الشعب المرجانية في البحر الأحمر، من خلال عدة محاور أبرزها إنشاء مواقع غوص جديدة من خلال إغراق قطع ومعدات حربية قديمة تحظى بقصة فريدة وأهمية خاصة، وذلك بهدف توفير بيئة لتنمية الشعب المرجانية، مما يسهم في تخفيف الضغط على مواقع الغوص الحالية.

وزير السياحة: تخصيص ٣ مليارات جنيه لأعمال صيانة وترميم الآثار خلال ٢٠٢٣-٢٠٢٤

عقد، أحمد عيسى وزير السياحة والآثار لقاءً مع الصحفيين والإعلاميين المختصين بملف السياحة والآثار، بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة، وذلك لإطلاعهم على أبرز المستجدات التى يشهدها قطاع السياحة والآثار فى مصر.

وحضر اللقاء غادة شلبى، نائب وزير السياحة والآثار لشئون السياحة، والدكتور مصطفى وزيرى الأمين العام للمجلس الأعلى للآثار، وعمرو القاضى الرئيس التنفيذى للهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى، وأحمد عبيد مساعد الوزير لشئون الديوان والوكيل الدائم للوزارة، والدكتور خالد شريف مساعد الوزير للتحول الرقمى والمشرف العام على الإدارة العامة للخدمات بالمواقع السياحية والأثرية والمتاحف والإدارة العامة لرضاء الزائرين والسائحين، وسامية سامى رئيس الإدارة المركزية لشركات السياحة بالوزارة، ومحمد عامر رئيس الإدارة المركزية للمنشآت الفندقية والمحال والأنشطة السياحية بالوزارة، والدكتور أحمد رحيمة معاون الوزير لتنمية الموارد البشرية.

واستهل أحمد عيسى اللقاء بالترحيب بالصحفيين والإعلاميين المختصين بملف السياحة والآثار، مستعرضا بعض التطورات التى تشهدها صناعة السياحة وقطاع الآثار بمصر، حيث أكد اهتمام الوزارة بتحسين التجربة السياحية فى الأماكن السياحية والمتاحف والمواقع الأثرية فى مصر ورفع جودة الخدمات المقدمة بها وهو ما يأتى فى إطار محاور الاستراتيجية الوطنية لتنمية السياحة فى مصر.

وأشار أيضا إلى زيادة عدد الغرف الفندقية فى مصر خلال الفترة من يونيو ٢٠٢٢ وحتى يونيو ٢٠٢٣ والتى بلغت أكثر من ٤٠٠٠ غرفة.

كما أوضح الوزير أن الموازنة المخصصة للإنفاق الاستثمارى لأعمال صيانة وترميم الآثار خلال العام المالى الجارى (٢٠٢٣-٢٠٢٤) ستصل إلى حوالى ٣ مليارات جنيه أغلبها تمويل ذاتي.

وخلال اللقاء، أستمع الوزير لبعض التساؤلات والاستفسارات من الحضور عن قانون المنشآت الفندقية والسياحية الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢ ولائحته التنفيذية والتى وافق مجلس الوزراء على مشروع إصدارها فى فبراير الماضى، وعن تطوير منطقة أهرامات الجيزة، وعن مسار العائلة المقدسة بمصر، وأعمال الترميم التى تتم بالمواقع الأثرية، وغيرها.

وعن مسار العائلة المقدسة بمصر، أوضحت غادة شلبى نائب الوزير لشئون السياحة إلى أن الدولة المصرية تولى اهتماما كبيرا لهذا المشروع، مشيرة إلى أنه تم افتتاح عدة نقاط على المسار وجارى العمل على نقطتين بمحافظة أسيوط وهما دير المحرق ودير درنكة لافتتاحهما قريبا.

وأشارت إلى أن المقصد السياحى المصرى يتميز بالعديد من الأنماط والمنتجات السياحية المتنوعة، لافتة إلى أن زيارة مسار العائلة المقدسة بمصر يعد أحد هذه الأنماط التى تقدمها التجربة السياحية التى يعيشها السائح خلال الزيارة.

وزير الزراعة يبحث آليات دعم صغار المزارعين والحلول التطبيقية لتفتت الحيازات

عقد السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، اجتماعا مع عدد من قيادات الوزارة؛ لمناقشة آليات دعم صغار المزارعين، وكذلك الحلول التطبيقية للتغلب على مشكلة تفتت الحيازة حتى يكون لها مردود وعائد زراعي واقتصادي كبير، وذلك في إطار بحث الأفكار والرؤى التي تدعم تنفيذ توجيهات القيادة السياسية بوضع حلول مبتكرة وقابلة للتنفيذ، وذلك لكل التحديات والمشكلات التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة.

وفي بداية الاجتماع، أشار القصير، إلى أن قطاع الزراعة هو أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد المصري، وقد شهد تغيراً كبيراً خلال النصف الأخير من القرن الماضي، وكان من أبرز هذه التغيرات ظاهرة تفتت الحيازات الزراعية، على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لزيادة مساحة الأراضي الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي.

كما أوضح أن تفتت الحيازات هي أحد أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي، حيث تعوق رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة والوسائل المتطورة في الزراعة، كما تمثل أيضا صعوبة أداء عمليات التسويق لانخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية نتيجة التفتت وتعدد الحلقات الوسيطة.

وشدد وزير الزراعة، على أهمية دراسة التجارب الدولية للتعامل مع مشكلة تفتت الحيازات والعمل على محاكاة هذه التجارب واختيار ما يصلح منها لظروف الزراعة في مصر.

كما وجه بمراجعة ما تم من إجراءات ومشروعات محلية لعلاج مشكلة تفتت الحيازات من واقع التجارب المصرية، والعمل على دراسة الحلول المناسبة ومنها دعم تجارب الزراعة التجميعية، والتي تم تنفيذها بالفعل في بعض المحافظات، حيث تسهم في زيادة المساحة والإنتاج وأيضا التسويق التعاوني للفلاحين، مشيرًا إلى أن الزراعات التجميعية والتعاقدية وتنفيذ الدورة الزراعية، تمكننا من مساعدة الفلاحين.

آية سعد الدين

«التخطيط القومى» يعقد مؤتمره السنوى العام

أكد الدكتور أشرف العربى، رئيس المعهد القومى للتخطيط، حرص المعهد على دعم جهود التعاون المشترك مع الجهات المحلية والدولية، مشيرًا إلى تأسيس مركز لتحليل البيانات والاستشارات CDAC، لدعم وتنشيط الخدمات الاستشارية التى يقدمها المعهد على المستويين المحلى والإقليمى (الشرق الأوسط وإفريقيا).

أشار «العربى»، خلال المؤتمر العام للمعهد برئاسته وحضور أعضاء الهيئة العلمية، إلى تشكيل وحدة الحوكمة الاقتصادية، ووحدة النمذجة الاقتصادية المشتركة مع المعهد العربى للتخطيط بالكويت، كما وقع المعهد العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع العديد من الجهات والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدنى المحلية والإقليمية والدولية.

وناقش المؤتمر العام مشروع التقرير السنوى عن أنشطة المعهد وما يتضمنه من موضوعات علمية وفنية وإدارية خاصة به.

وقال «العربى» إن المؤتمر يهدف إلى استعراض الخطط المنفذة والمستقبلية للبحوث والتدريب والتعليم والتوثيق والنشر، وكل ما من شأنه تطوير وتنشيط أعمال المعهد، وذلك فى سبيل بلورة اقتراحات محددة للارتقاء بأدائه، وإصدار توصيات للعرض على مجلس الإدارة.

واستعرض ما تم تنفيذه من توصيات المؤتمر العام للمعهد للعام الأكاديمى ٢٠٢٢/٢٠٢١، وما تم فى مجالات البحوث والدراسات العليا، والأنشطة التدريبية، والاستشارات، وخدمة المجتمع، وإصدارات المعهد خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، فضلا عن الاتفاقيات والبروتوكولات التى تم توقيعها خلال العام، وكذلك أعمال التطوير المؤسسى وبناء القدرات، والخدمات والأنشطة الاجتماعية، إضافة إلى خطة عمل المعهد خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣. وبالنسبة للفعاليات العلمية.

ذكر رئيس معهد التخطيط القومى أنه قد تم تنفيذ معظم الفعاليات العلمية المستهدفة خلال العام، وتنفيذ البرامج الدراسية الخاصة بالدراسات العليا وفق المواعيد المحددة، كما صدرت الأعداد المستهدفة من المجلة المصرية للتنمية والتخطيط خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، بواقع عدد كل ثلاثة أشهر، مشيرًا إلى أن مجلة المعهد حافظت على أعلى نقاط تقييم للمجلات العلمية المصرية وهو ٧/٧.

وأشار «العربى» إلى تنفيذ المعهد العديد من الدبلومات والبرامج التدريبية مع مختلف قطاعات الدولة، علاوة على تنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية والمهمات العلمية لدعم قدرات الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بالمعهد، إضافة إلى تنفيذ العديد من الاستشارات لجهات مختلفة تشمل مجلس الوزراء المصرى، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، البنك الدولى، ومكتبة الإسكندرية.

وأكد تطبيق سياسة التحول الرقمى بالمعهد، حيث تم البدء فى استخدام تطبيق «تراسل» للمراسلات الرقمية الداخلية، بالإضافة إلى التعاون مع شركتى «إى فاينانس»، و«مايكروسوفت» لتحسين خدمات التعلم الإلكترونى وتقديم خدمات عبر موقع المعهد.

وأشار إلى حرص المعهد على تبنى معايير الجودة، حيث حصل المعهد على شهادة الاعتماد المؤسسى من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد فى إبريل ٢٠٢٢، وتسرى هذه الشهادة لمدة ٥ سنوات.

شيماء مرسي

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

إيسترن كومباني تنفي ارتفاع أسعار منتجاتها من السجائر

نفت الشركة الشرقية «إيسترن كومباني»، كافة الأخبار المتداولة بشأن تحريك أسعار منتجاتها من السجائر، مشددة على أن ما تم تداوله على وسائل التواصل الاجتماعي بشأن رفع ٣ جنيهات على العلبة كضريبة، بدءًا من الأول من أغسطس أخبار غير صحيحة ومزيفة.

ودعت الشركة إلى الالتزام بما يصدر عنها من بيانات رسمية، خاصة المتعلقة بالمنتجات، وعدم الانسياق وراء الشائعات والأخبار الكاذبة مع الاحتفاظ باتخاذ الإجراءات القانونية المقررة ضد مروجي تلك الأخبار.. وأكدت الشركة الشرقية «إيسترن كومباني» في بيان صادر عنها ، أن أسعار منتجاتها من السجائر لم تتغير، طبقاً لآخر أسعار أعلنت عنها الشركة، والتي من بينها سجائر كليوباترا الأوسع انتشارًا والتي يبلغ سعرها حاليًا ٢٤ جنيها للعلبة.

العلمين الجديدة

عاصمة مصر الصيفية تفتح ملف «المدن الجديدة» و دور القطاع الخاص

تحولت مدينة "العلمين الجديدة " إلي عاصمة ترفيهية وسياحية ، وعقد العديد من الفعاليات الاقتصادية والسياسية بها خلال الفترة الأخيرة ، وبينها العديد من الاجتماعات الرئاسية والحكومية ، فتح ملف "المدن الجديدة " في مصر ، واهتمام الحكومة بتنميتها خلال السنوات الأخيرة ، والاستفادة منها ، سواء فيما يتعلق بتعظيم المشروعات بها ، أو مساهمتها في توفير الوحدات السكنية عبر مشروع "سكن لكل المصريين " .

وفي تصريحات له ، قال الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، إنّ مدينة العلمين الجديدة واحدة من مدن الجيل الرابع التي دشنتها الدولة المصرية في السنوات الأربعة أو الخمسة الماضية، كما أنها مخططة ومصممة على أعلى مستوى وتتناسب مع كل فئات المجتمع المصري.

وأضاف "مدبولي" : «لدينا كل مستويات الإسكان بدءً من الإسكان الاجتماعي حتى مستوى الأبراج الموجودة على الكورنيش، ومن أهم ما يميز المدينة هو وجود جامعتين ولدينا كل الخدمات مثل المدينة التراثية التي ستكون جزءً من قلب العلمين الجديدة"

.

وتابع، أن أي مدينة جديدة في حاجة إلى ترويج كي يتأقلم الناس عليها، وبالتالي، فإن مهرجان العلمين يخدم هذا الهدف بصورة كبيرة جدا، لأنه يظهر أن العلمين الجديدة نابضة بالحياة وبدأ البناء يظهر فيها خلال فترة وجيزة جدا، والعالم كله يشاهدها ويتابعها من خلال هذه الفعاليات، ومن ثم، فإنه يعرف أهمية هذا الموقع الفريد جدا على ساحل البحر المتوسط.

وأكد رئيس الوزراء، أن المهرجان سيخدم بصورة كبيرة عملية الترويج للمدينة من خلال الأنشطة والفعاليات واستمراره على مدى زمني جيد.

وشدد الدكتور مصطفى مدبولي، على أن المدن الجديدة تشيد بعيدا تماما عن موازنة الدولة المصرية، حيث إن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تتولى هذه المسؤولية، وتبنى المدن الجديدة مثل العلمين الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة بأسلوب التطوير الذاتي، وبالتالي، فإنها بعيدة عن الموازنة العامة للدولة.

مشروعات خدمية

ومؤخرا وافق مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، فى اجتماعه برئاسة الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، بحضور عدد من الأعضاء، والعدد الآخر عبر تقنية الفيديو كونفرانس، على تخصيص ٨٨ قطعة أرض بـ٢٣ مدينة جديدة، لإقامة مشروعات بأنشطة متنوعة، وهى (عمرانى متكامل – عمرانى مختلط – جامعات خاصة – مدارس – مستشفى – مخبز – كنائس، وأنشطة طبية وتجارية وإدارية وسكنية وصناعية وزراعية وفندقية وترفيهية، وغيرها).

وقال الدكتور عاصم الجزار: فى مدينة القاهرة الجديدة، تم تخصيص ١٧ قطعة أرض، بأنشطة (عمرانى متكامل – عمرانى مختلط – جامعة خاصة – تجارى إدارى – سكنى – مركز خدمة وصيانة سيارات)، وفى مدينة العاشر من رمضان، تم تخصيص قطعتى أرض، بأنشطة (صناعى – حوش زراعية)، وفى مدينة الشيخ زايد، تم تخصيص ٩ قطع أراض، بأنشطة (عمرانى متكامل – تجارى إدارى ترفيهى – طبى)، وفى مدينة ٦ أكتوبر، تم تخصيص ٧ قطع أراض، بأنشطة (جامعة خاصة – تجارى إدارى – تجارىً فندقى – إدارى)، وفى مدينة السادات، تم تخصيص ١٠ قطع أراض، بأنشطة (تجارى إدارى – طبى – تجارى سكنى – مستشفى – زراعى)، وفى مدينة الشروق، تم تخصيص ٥ قطع أراض، بأنشطة (تجارى إدارى).

وأضاف وزير الإسكان: فى مدينة بدر، تم تخصيص ٣ قطع أراض، بأنشطة (تجارى إدارى)، وفى مدينة العبور، تم تخصيص ٣ قطع أراض، بأنشطة (عمرانى متكامل – ترفيهى إدارى سياحيً تجارى – مشتل)، وفى مدينة دمياط الجديدة، تم تخصيص قطعتى أرض، بأنشطة (عمرانى – تجارى)، وفى مدينة العبور الجديدة، تم تخصيص قطعة أرض، بنشاط (تجارى إدارى سكنى)، وفى مدينة حدائق أكتوبر، تم تخصيص ٥ قطع أراض، بأنشطة (ناد اجتماعى – مخبز – تجارى – طبىً – محطة بنزينً)، وفى مدينة أكتوبر الجديدة، تم تخصيص ٤ قطع أراض، بأنشطة (صناعى و تجارى إدارى).

وأوضح الوزير أنه فى مدينة العلمين الجديدة، تم تخصيص قطعة أرض، بنشاط (تجارى)، وفى مدينة المنصورة الجديدة، تم تخصيص قطعة أرض، بنشاط (مدرسة)، وفى مدينة السويس الجديدة، تم تخصيص قطعة أرض، بنشاط (صناعى)، وفى مدينة بنى سويف الجديدة، تم تخصيص قطعة أرض، بنشاط (صناعى)، وفى مدينة طيبة الجديدة، تم تخصيص ٥ قطع أراض، بأنشطة (تجارى – إدارى – سكنى)، وفى مدينة الفيوم الجديدة، تم تخصيص ٣ قطع أراض، بأنشطة (دار مسنين – مدرسة – كنيسة)، وفى مدينة أسيوط الجديدة، تم تخصيص قطعتى أرض، بأنشطة (سكنى تجارى – خدمة وصيانة سيارات)، وفى مدينة أخميم الجديدة، تم تخصيص قطعتى أرض، بأنشطة (تجارى)، وفى مدينة برج العرب الجديدة، تم تخصيص قطعتى أرض، بأنشطة (إدارى – زراعى)، وفى مدينة بورسعيد الجديدة، تم تخصيص قطعة أرض، بنشاط (كنيسة)، وفى مدينة الصالحية الجديدة، تم تخصيص قطعة أرض، بنشاط (كنيسة).

وأشار وزير الإسكان، إلى أن مجلس إدارة الهيئة وافق أيضاً على منح الأندية الرياضية والاجتماعية مهلة عام للانتهاء من استخراج التراخيص، وتنفيذ جميع المنشآت على قطع الأراضي المخصصة لهم بالمدن الجديدة، شريطة سداد كافة المستحقات المالية قبل منح المهلة، وفى حال سابقة منح النوادي الرياضية والاجتماعية مهلة عامين وفقا لقرارات مجلس إدارة الهيئة بجلسته أرقام (٩٣ ، ٩٤)، يتم منحها مهلة عام آخر شريطة أن يكون تم تنفيذ نسبة ٣٥ ٪ من المشروع على الأقل، مؤكداً أن منح المهلة يأتى فى إطار حرص الهيئة على توفير الأنشطة الرياضية والاجتماعية بالمدن الجديدة، نظراً لما تمثله من متنفس لسكانها، كما أنها تشكل عامل جذب لزيادة السكن بالمدن الجديدة.

سكن لكل المصريين

وكان الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، واصل جولاته الموسعة بعدد من المدن الجديدة، وأكد الجزار خلال جولاته أن المبادرة الرئاسية «سكن كل المصريين»، تشمل تنفيذ وحدات سكنية تلائم وتناسب احتياجات مختلف شرائح المجتمع، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، حيث تضم المبادرة ٣ محاور رئيسية، وهى محور الإسكان لمنخفضى الدخل، ومحور الإسكان المتوسط، ومحور الإسكان فوق المتوسط.

وزير الإسكان : تنفيذ 619 مشروعا خدميا بتكلفة نحو 11 مليار جُنيه في مختلف المدن الجديدة

وأضاف الوزير أن سياسة الوزارة فى توفير الوحدات السكنية لكل شرائح المجتمع، تعتمد على ٣ محاور، وهى، إتاحة الوحدات الفاخرة لأصحاب الدخل الأعلى بسعرها الحقيقى، ومساندة أصحاب الدخل المتوسط بتوفير الوحدات المناسبة لهم، ودعم شريحة محدودى الدخل بتوفير وحدات الإسكان الاجتماعى المدعومة، من خلال هامش الربح الذى تحصله الدولة من الإتاحة لأصحاب الدخل الأعلى، وهذا هو التطبيق العملى لمبدأ العدالة الاجتماعية.

وقال الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان، أنه تم تنفيذ ٦١٩ مشروعًا خدميًا، بتكلفة نحو ١١ مليار جنيه في مختلف المدن الجديدة، لافتا إلى أنه في قطاع مرافق مياه الشرب والصرف الصحى وتحلية مياه البحر، تم وجار تنفيذ ٢١٩٥ مشروعا، بتكلفة نحو ٢٥٤ مليار جنيهً هذا بخلاف مشاركة الوزارة مع جهات الدولة فى مشروع محطتى معالجة الصرف الزراعى (المحسمة – بحر البقر)، بتمويل قدره نحو ١٦ مليار جنيه، ومشروعات الإحلال والتجديد، ومشروعات المبادرة الرئاسية "حياة كريمة».

وفيما يتعلق بمشروعات المرافق والخدمات والطرق بالمدن الجديدة، قال الدكتور عاصم الجزار، إنه تم وجار تنفيذ ٢٢٦ مشروعًا لمياه الشرب والصرف الصحى، بتكلفة تزيد على ٩٤ مليار جنيه، و١٥١٦ مشروعا خدمياً، تغطى جميع الخدمات التى يحتاج إليها سكان المدن الجديدة، بتكلفة إجمالية تزيد على ١٧,٢ مليار جنيه، كما تم الانتهاء من تنفيذ ١٨٢١٦ كم طرق، و١٣٦ كوبرى، و٢٠ نفقاً للسيارات، و٤٢ نفقاً وكوبرى للمشاة.

وأضاف وزير الإسكان، أن الوزارة تتولى تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتطوير الريف المصري، في ٢٥ مركزاً بـ١٠ محافظات، وتضم ٧٤١ قرية وتوابعها، حيث تم وجار تنفيذ ٢٧١٠ مشروعات للصرف الصحي، و٩٠٠ مشروع لمياه الشرب، و٣٦٤٢ مشروعا للكهرباء والطرق والخدمات، وتزيد التكلفة الإجمالية لتلك المشروعات على ١٨٢ مليار جنيه، من أجل تحقيق حياة كريمة لنحو ٦٠ مليون مواطن مصري يقطنون بالمناطق الريفية.

أكد "الجزار"، أن الوزارة تبذل قصارى جهدها في تنفيذ المشروعات التنموية المختلفة، وذلك في إطار عملية التنمية الشاملة التي تشهدها الدولة المصرية، منذ تولى الرئيس عبدالفتاح السيسي.

كما أكد وزير الإسكان، أن الوزارة عملت على توفير نماذج مختلفة من برامج الإسكان، لمواجهة الطلب المتزايد على السكن في الريف والحضر، وللحد من الآثار السلبية للنمو العمراني غير المخطط، وتوفير المسكن الملائم لكل مواطن بما يناسب مستوى دخله، مع إعطاء الأولوية للشباب وذوي الدخول المحدودة، وتوفير وحدات سكنية لذوي الدخل المتوسطة، وكذا إتاحة الوحدات الفاخرة لذوى الدخل الأعلى، بما يلبى طلبات جميع شرائح المجتمع، هذا بخلاف الوحدات السكنية البديلة التي تم تنفيذها لتسكين قاطني المناطق غير الآمنة.

ويجرى تنفيذ نحو ٢٣٠ ألف وحدة أخرى، بتكلفة إجمالية ١٩٣ مليار جنيه، بينما احتل محور الوحدات السكنية البديلة لقاطني المناطق العشوائية التي تم تطويرها، المرتبة الثانية في عدد الوحدات، حيث تم الانتهاء من تنفيذ ٢٦٠ ألف وحدة سكنية، وجار تنفيذ نحو ٥,٤ ألف وحدة أخرى، بتكلفة إجمالية ٦٧,٩ مليار جنيه، في حين توزعت باقي الوحدات على مشروعات الإسكان المتوسط (سكن مصر - دار مصر)، والإسكان المتميز (جنة - الفيلات)، وذلك من أجل تلبية احتياجات جميع المواطنين فى الحصول على الوحدة السكنية الملائمة لهم.

جاء ذلك خلال تقرير لوزارة الإسكان لاستعرض إنجازات الوزارة في مجالات الإسكان، ومياه الشرب، والصرف الصحي، والطرق، والمشروعات الخدمية، ومشروعات المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتطوير الريف المصري، وغيرها من المجالات التنموية، والتي تم تنفيذها خلال ٩ سنوات، في الفترة من ٢٠١٤، حين تولى الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئاسة الجمهورية، وحتى الآن.

وبخصوص مشروعات الوزارة في العمران القائم، قال "الجزار"، إنه تم وجار تنفيذ ٢٧٩ مشروعًا سكنيًا، تضم ٨١٣١٨ وحدة سكنية، وأكثر من ألفى محل تجارى، بتكلفة نحو ١٩ مليار جنيه، وكذا تم وجار تنفيذ ٤٧٨ مشروعا للطرق، بأطوال ٥٨٢,٥ كم، بتكلفة تزيد على ٦٢ مليار جنيه.

أضاف أنه في قطاع الخدمات، تم وجار تنفيذ ٦١٩ مشروعًا خدميًا، بتكلفة نحو ١١ مليار جنيهً، وفى قطاع مرافق مياه الشرب والصرف الصحى وتحلية مياه البحر، تم وجار تنفيذ ٢١٩٥ مشروعا، بتكلفة نحو ٢٥٤ مليار جنيهً هذا بخلاف مشاركة الوزارة مع جهات الدولة فى مشروع محطتى معالجة الصرف الزراعى (المحسمة – بحر البقر)، بتمويل قدره نحو ١٦ مليار جنيه، ومشروعات الإحلال والتجديد، ومشروعات المبادرة الرئاسية "حياة كريمة».

وفيما يتعلق بمشروعات المرافق والخدمات والطرق بالمدن الجديدة، قال الدكتور عاصم الجزار، إنه تم وجار تنفيذ ٢٢٦ مشروعًا لمياه الشرب والصرف الصحى، بتكلفة تزيد على ٩٤ مليار جنيه، و١٥١٦ مشروعا خدمياً، تغطى جميع الخدمات التى يحتاج إليها سكان المدن الجديدة، بتكلفة إجمالية تزيد على ١٧,٢ مليار جنيه، كما تم الانتهاء من تنفيذ ١٨٢١٦ كم طرق، و١٣٦ كوبرى، و٢٠ نفقاً للسيارات، و٤٢ نفقاً وكوبرى للمشاة.

وأضاف وزير الإسكان، أن الوزارة تتولى تنفيذ مشروعات المرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" لتطوير الريف المصري، في ٢٥ مركزاً بـ١٠ محافظات، وتضم ٧٤١ قرية وتوابعها، حيث تم وجار تنفيذ ٢٧١٠ مشروعات للصرف الصحي، و٩٠٠ مشروع لمياه الشرب، و٣٦٤٢ مشروعا للكهرباء والطرق والخدمات، وتزيد التكلفة الإجمالية لتلك المشروعات على ١٨٢ مليار جنيه، من أجل تحقيق حياة كريمة لنحو ٦٠ مليون مواطن مصري يقطنون بالمناطق الريفية.

من ناحية أخري ، كشف وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، أنه تم وجار تنفيذ نحو ١,٤ مليون وحدة سكنية (الانتهاء من تنفيذ أكثر من مليون و٥٠ ألف وحدة – جار تنفيذ نحو ٣٥٠ ألف وحدة) بمشروعات الإسكان المتنوعة، بالمدن الجديدة، بتكلفة إجمالية ٦٠٧ مليارات جنيه.

وأوضح أن الحصة الأكبر من الوحدات كانت من نصيب برنامج الإسكان الاجتماعي، حيث تم الانتهاء من تنفيذ أكثر من ٦٣٠ ألف وحدة سكنية بالبرنامج،

رئيس الوزراء « العلمين الجديدة » واحدة من مدن الجيل الرابع و المدن الجديدة تشيد بعيدا تماما عن موازنة الدولة المصرية و هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تتولى هذه المسؤولية، بأسلوب التطوير الذاتي

أسامة السيد

٩ شركات عائلية مصرية في قائمة فوربس لأقوى ١٠٠ شركة عربية لعام ٢٠٢٣

اقتنصت الشركات العائلية في مصر نحو ٩ مراكز ضمن قائمة فوربس الشرق الأوسط السنوية لأقوى ١٠٠ شركة عائلية عربية" لعام ٢٠٢٣.

وأشارت فوربس إلى أنه على صعيد تصنيف الشركات العائلية، تصدرت عائلة منصور (مصر) قائمة العام، وتقدر صافي الثروة المجمعة للإخوة ياسين ومحمد ويوسف منصور بنحو ٦,٤ مليار دولار في يوليو ٢٠٢٣. وإجمالا تضم القائمة ١١ ملياردير مع ثروة مجمعة تبلغ ٢٧,٧ مليار دولار.

وبحسب التقرير تتصدر السعودية القائمة بواقع ٣٣ شركة تتخذ من المملكة مقرًا لها، صُنفت ٤ منها ضمن أول ١٠ مراكز في قائمة العام.

تليها الإمارات بـ ٢٩ شركة، ثم مصر (٩ شركات)، ف قطر (٨ شركات).

وقيم فريق الأبحاث في فوربس الشرق الأوسط كل شركة عائلية، وفقا لمجموعة من المعايير شملت: حجم الأصول، والشركات التابعة، وأداء الأعمال التجارية خلال العام الماضي، والتاريخ والإرث الذي تمثله الشركة، بالإضافة إلى تنوع الأنشطة من حيث القطاعات والتوسع الجغرافي.

ويعد أكثر من ٦٠٪ من الشركات العائلية المصنفة في القائمة.

مصر الجديدة للإسكان تتعاقد مع ماتريكس على استغلال الجزء المطور بـ"الميريلاند"

تعاقدت شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير مع شركة ماتريكس على إدارة وتشغيل واستغلال الجزء المطور بالمنتزة السياحي (الميريلاند) لمدة ٣ سنوات.

وأوضحت الشركة في بيان، أن قيمة التعاقد تبلغ ١٧,٥ مليون جنيه، بالإضافة لإيرادات الأنشطة والفاعليات الأخرى.

وفي السياق نفسه، وافقت مصر الجديدة للإسكان من حيث المبدأ على العرض المقدم من إحدى شركات الاستثمار العقاري والسياحي للمشاركة في تطوير منطقة إسكان متكامل الخدمات بمساحة ٧٧,١٤٩ فدان بمدينة هليوبوليس الجديدة بشمال الحي العاشر والحي الحادي عشر مقابل نسبة من الإيرادات.

وحققت مصر الجديدة للإسكان والتعمير صافي ربح بلغ ١٩,٤١ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية مارس ٢٠٢٣، مقابل أرباح بقيمة ٣,١٧ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من ٢٠٢٢.

«شل» تبدأ حفر أول بئر غاز جديدة بمياه المتوسط في مصر سبتمبر المقبل

تعتزم شركة "شل" للنفط البدء في حفر آبار جديدة للتنقيب عن الغاز في مناطق امتيازها الجديدة بالبحر المتوسط في مصر خلال سبتمبر المقبل.

وانتهت شركة شل من أعمال المسح السيزمي لمناطق امتيازها الثلاث في البحر المتوسط، على أن تبدأ حفر أول بئر خلال شهر سبتمبر في المياه العميقة باستثمارات تزيد على ٨٠ مليون دولار.

وتقع مناطق الامتياز الخاصة بـ"شل" شمال شرقي العامرية البحرية في دلتا النيل، بالإضافة إلى منطقتي شمال سيدي جابر وشمال الفنار في البحر المتوسط.

كانت "شل" وقّعت اتفاقية مع شركة "إكسون موبيل" استحوذت بموجبها بشكل كامل على امتياز منطقة شمال شرقي العامرية في مايو ٢٠٢٢، لتضمها إلى مناطق امتيازها التي فازت بها في مزايدة "إيجاس" عام ٢٠٢٠.

وأسهم اكتشاف حقل "ظُهر" في ٢٠١٥ في فتح شهية المستثمرين للعمل في قطاع الغاز المصري، وزيادة عدد الآبار المكتشفة، وهو ما أدّى إلى توقف مصر تماما عن استيراد الغاز بنهاية سبتمبر ٢٠١٩، بل إنها تحولت إلى دولة مُصدِرة له.

القصير يستعرض إجراءات تفعيل التعاون بين مصر وإيطاليا في مجال الزراعة

استعرض مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، في اجتماع، بمقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة، الإجراءات التنفيذية لتفعيل سبل التعاون الثنائي بين مصر وإيطاليا، في مجال الزراعة والتصنيع الزراعي، وذلك بحضور السيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وهشام أحمد أبو مندور، مدير إدارة الإنتاج بجهاز مشروعات الخدمة الوطنية، كما شارك في الاجتماع هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، عبر تقنية الفيديو كونفرانس.

وفي مستهل الاجتماع، أشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن الدولة تمضي قدما في تقديم كل التيسيرات الممكنة؛ من أجل تشجيع الاستثمار الزراعي المحلي والأجنبي، مؤكدًا أن المناخ الاستثماري في مصر يوفر فرصا واعدة ومحفزة بفضل الجهود التي بذلتها الدولة في مجال تطوير البنية التحتية والتشريعية، بحسب بيان صادر عن المجلس.

وأكد مصطفى مدبولي، أن هناك تعاونًا كبيرًا مع إيطاليا في جميع المجالات، وخاصة القطاع الزراعي، مشيدا بالزخم المتنامي في العلاقات المصرية الإيطالية، وما تم التوافق عليه خلال زيارته لروما مؤخرا حول ضرورة المضي قدما في تعزيز العلاقات الثنائية من خلال مشروعات مشتركة في مجالات مختلفة منها الزراعة والتصنيع الغذائي.

اسلام عبدالفتاح

وزير قطاع الأعمال: شركة النصر للتعدين حصلت على تراخيص لـ٢٨ منجما

قام الدكتور محمود عصمت وزير قطاع الأعمال العام، بجولة ميدانية في مناجم ومعامل شركة النصر للتعدين - إحدى شركات القابضة للصناعات المعدنية - بمنطقتي إدفو والسباعية بمحافظة أسوان.

جاءت الزيارة في إطار الجولات الميدانية والمستمرة لمواقع العمل والإنتاج في مختلف الشركات والقطاعات التابعة للوزارة في جميع المحافظات، والتي تستهدف تحفيز العاملين ومتابعة السياسة الإنتاجية والتصنيعية التي تعمل الوزارة على تطبيقها خلال المرحلة الحالية، وذلك انطلاقا من الرؤية العامة للدولة وخطة التوسع في التصنيع، ونقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة في كافة المجالات الصناعية لتحقيق قدر أمن من الاكتفاء الذاتي خاصة في السلع الاستراتيجية وخفض الواردات وزيادة الصادرات.

في مستهل الزيارة، استمع الدكتور عصمت إلى عرض توضيحي حول الشركة ومكوناتها ومجال عملها ومراحل الإنتاج وأبرز منتجاتها، بالإضافة إلى نتائج الأعمال المحققة خلال الفترة الماضية من حيث حجم الطاقات الإنتاجية، والمبيعات، والأرباح التي شهدت طفرة خلال العام المالى الأخير

استعرض الدكتور عصمت، خطة العمل وتطوير الإنتاج داخل الشركة في مواقع السباعية وإدفو، ومشروعات العمل الخاصة بخام الفوسفات وفصل التركيزات المختلفة وتنقية المنتج من بعض العناصر لمضاعفة القيمة الاقتصادية للمنتج النهائي، وكذلك عمليات "الكلسنة" التي يجرى العمل على تنفيذها فيما يخص خام الكاولين لاستخدامه في العديد من الصناعات ومضاعفة قيمته الاقتصادية، ورأجع خطة التدوير لبعض العناصر وإعادة استخدامها وتعظيم العائد منها خاصة ملايين الأطنان من الفوسفات والتى كان يطلق عليها النفايات.

تابع الوزير، مبيعات الشركة السنوية للسوقين المحلي والخارجي، سواء من خام الفوسفات والذي يستخدم في صناعة الأسمدة بنحو ٣ ملايين طن تقريبا من مختلف التركيزات، وخامات التلك والكاولين والتي تدخل في صناعات عديدة منها الورق والبلاستيك والدهان والطلاء والمطاط والمواد الغذائية والكابلات الكهربائية وغيرها بقيم تتراوح بين ٣٥ إلى ٤٠ ألف طن سنويا و ٢٠٠ ألف طن على التوالي، إلى جانب ١٥ ألف طن من خام البولكلي الذي يستخدم في صناعة السيراميك.

أكد الدكتور محمود عصمت أن شركة النصر للتعدين واعدة بما تمتلكه من خبرات متراكمة، وأن العمل بالشركة مستمر خاصة بعد الحصول على تراخيص لعدد ٢٨ منجم جديد نتج عنها إطالة عمر الشركة، وبذلك بعد أن كانت ١٦ رخصة تنتهي عام ٢٠٢٧، مشيرًا إلى أهمية الدراسات والأبحاث الجيولوجية في إطار الأطلس الشامل الذي يحدد أماكن تواجد الخامات والمعادن لتحديد الاستثمارات والتوسع في المشروعات وخطة الصناعات التحويلية، بما يضمن توفير الخامات اللازمة للعديد من الصناعات خاصة الفوسفات لمصانع الأسمدة الحكومية والخاصة.

مصر للطيران للصيانة والأعمال الفنية توقع ١٢ عقدا لتقديم خدمات الدعم والصيانة

وقعت شركة مصر للطيران للصيانة والأعمال الفنية خلال شهرى يونيو ويوليو ١٢ عقدا لتقديم خدمات الصيانة اليومية لشركات الطيران من مختلف الجنسيات بمحطات الشركة بالمطارات المحلية والخارجية ليبلغ إجمالي عملاء الصيانة اليومية بمختلف المحطات إلى ٨٣ عميلا.

وذكرت وزارة الطيران، في بيان، أن الشركة الوطنية تقدم خدمات الصيانة اليومية بمحطتي شرم الشيخ والغردقة لطائرات شركات ايروفلوت الروسية وFly Arna الأرمينية، بالإضافة إلى خدمة طائرات شركة Salam Air العمانية بمطار برج العرب ومطار الخرطوم وخدمة طائرات الأردنية للطيران بمطاري جدة والمدينة وشركة ITA Airways الإيطالية بمطار القاهرة.

وأشارت الوزارة إلى أن ذلك يأتي في ضوء توجيهات الفريق محمد عباس حلمي وزير الطيران المدني بالاهتمام بمواصلة الجهود المكثفة والتعاون الفعال من أجل تعزيز العوائد الاقتصادية وتعظيم الإيرادات في مختلف أنشطة الطيران المدني.

وفي هذا السياق أكد المهندس يحيى زكريا رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمصر للطيران أن الشركة تحرص على تكثيف أنشطة الشركات التابعة وتعزيز الشراكات القائمة مع العملاء من الدول العربية والإفريقية ومنطقة الشرق الأوسط بهدف أداء دور محوري في صناعة الطيران المدني على نطاق إقليمي ودولي.

وأضاف المهندس وليد الخفيف رئيس مجلس إدارة شركة مصر للطيران للصيانة والأعمال الفنية أن الأطقم الفنية بالشركة قامت بتنفيذ كشوفات صيانة متنوعة لعدد من طائرات العملاء خلال شهر يوليو.

وقال إنه تم تقديم خدمات فنية مختلفة لـ١١ طائرة خلال شهر يوليو الماضي جاء على رأسها تنفيذ كشوفات صيانة ثقيلة ودهان لطائرتين تابعتين لشركة Sky One الإماراتية من طرازات ايرباص A٣٣٠-٦٠٠ وبوينج B٧٣٧ كما تم تنفيذ بعض مهام الصيانة لطائرتي شركة النيل للطيران المصرية من طراز ايرباص A٣٢٠ وصيانة ثقيلة لطائرتين تابعتين لشركة المصرية العالمية للطيران من نفس الطراز.

وأشار إلى استكمال كشف صيانة ثقيلة لطائرة شركة Southwind التركية من طراز بوينج B٧٧٧ ودهان طائرة شركة فلاي بغداد العراقية من طراز بوينج B٧٣٧، فيما تم تنفيذ بعض مهام الصيانة الدورية لطائرة شركة Fly One من مولدوفا طرازها ايرباص A٣٢٠ وكشوفات صيانة دورية لطائرة Sky Lebanon اللبنانية من طراز ايرباص A٣٣٠ وطائرة الخطوط التونسية من طراز ايرباص A٣٢٠ وهي الثالثة خلال النصف الأول من العام الجاري.

رضوى عبدالله

أمان للتوريق تنجح في إتمام الإصدار الخامس لسندات التوريق بقيمة ٨٥٩ مليون جنيه

أعلنت شركة أمان للتوريق، والتابعة لشركة أمان القابضة، تحت مظلة راية القابضة للاستثمارات المالية، عن نجاحها في الانتهاء من الإصدار الخامس من برنامج إصدار سندات التوريق بقيمة إجمالية قدرها ٨٥٩ مليون جنيه مصرى من خلال شركة أمان للتوريق ش.م.م. ويُعد هذا الإصدار ثاني الإصدارات في إطار البرنامج الأول «برنامج السندات متعدد الإصدارات للشركة» الذى يستمر ثلاثة سنوات بقيمة إجمالية ٥ مليارات جنيه، كما يُعد خامس إصدار لسندات التوريق فى تاريخ شركة أمان – إذ أصدرت أمان ٥ سندات توريق بقيمة إجمالية حوالى ٣ مليارات جنيه مصرى بهدف تمويل وتنمية محافظ الإقراض.

ويُقسَّم هذا الإصدار إلى أربعة شرائح من خلال متحصلات، وحقوق مالية، ومستحقات آجلة الدفع مضمونة بقروض للتمويل الاستهلاكى تمت إحالتها من قبل شركة أمان للخدمات المالية ش.م.م. وشركة أمان للتمويل الاستهلاكى ش.م.م. ويأتى الإصدار مضموناً ومدعوماً بحوالى ٨٥ ألف عقد التزامات مالية محاله، تحتوى على مجموعة واسعة من القروض المتنوعة والالتزامات المالية المرتبطة بعمليات إقراض تمويل استهلاكي.

وقد قام بنك مصر بدور البنك المتلقي للاكتتاب وأمين الحفظ. كما قام مكتب زكي هاشم وشركاه بتقديم كافة الاستشارات القانونية للصفقة، والقيام بدور المدقق القانوني على المحفظة الائتمانية المحالة. وقام مكتب المتحدون (UHY- Egypt) للمراجعة والضرائب والاستشارات المالية بأعمال التدقيق المالي للصفقة إلى جانب قيام شركة MERIS، الشريك الإقليمي لشركة موديز العالمية لخدمات المستثمرين، بخدمات التقييم الائتماني للإصدار.

ومن جانبه، أعرب أحمد خليل، العضو المنتدب لشركة راية القابضة، "نحن سعداء باتمام الاصدار الثاني ضمن البرنامج الأول من اصدار سندات التوريق متعدد الاصدارات. وأشار أن هذا النجاح يمثل خطوة محورية في اطار تنفيذ الخطة النمو لشركة أمان القابضة والمتمثلة في السعي لكي تصبح شركة رائدة متكاملة للخدمات المالية تجمع بين منتجات مختلفة من الشمول المالي بما في ذلك التقنيات المالية الحديثة ، وإقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة ، والتمويل متناهي الصغر، والتمويل الاستهلاكي ، والتمويل الإسلامي وخدمات الدفع الإلكتروني والتوريق من جانبه أشار حسام حسين، الرئيس التنفيذي للقطاعات المالية بشركة راية القابضة، "نحن فخورون بإتمام إصدار سندات التوريق الخامسة بنجاح.

الحصاد

الرؤية الفاتية أمام عينيك

١٠٧ مليارات دولار.. مصر تتصدر دول المنطقة كأكبر مستقبل لمشروعات الاستثمار الأجنبي

كشفت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) عن تصدر مصر دول المنطقة عام ٢٠٢٢ كأكبر مستقبل لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة ١٠٧ مليارات دولار مثلت ٥٣,٤٪ من الإجمالي العربي.

وأشارت المؤسسة في تقريرها السنوي الـ ٢٨ لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٢٣ إلى تصدر مصر كأكبر مستقبل من عدد الوظائف المستحدثة في المنطقة استنادا لتقديرات FDI Markets بإجمالي ٦١ الف وظيفة تمثل ٣٥٪ من الإجمالي العربي كما حلت مصر في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشروعات بـ ١٤٨ مشروعا مثلت ٩,٢٪ من الإجمالي العربي حيث أعلنت ١٣٠ شركة عربية وأجنبية عن بدء تنفيذها خلال العام ٢٠٢٢.

وعلى صعيد مشروعات الاستثمار العربي البيني كشفت بيانات التقرير الذي أعده فريق البحث في المؤسسة بإشراف أحمد الضبع رئيس قسم البحوث وتقييم مخاطر الدول عن أن مصر حلت كأكبر مستقبل لها خلال العام ٢٠٢٢ من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة تزيد عن ٣٤ مليار دولار.

رئيس الوزراء يطلع على عروض إدارة وتشغيل «مدينة مصر للألعاب الأوليمبية»

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا بمقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة؛ لمتابعة موقف تشغيل وإدارة مدينة مصر الدولية للألعاب الأوليمبية بالعاصمة الإدارية الجديدة، وذلك بحضور الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتور أشرف صبحي، وزير الشباب والرياضة، واللواء محمد أمين، مستشار السيد رئيس الجمهورية للشئون المالية، واللواء هشام السويفي، مساعد مستشار رئيس الجمهورية للتخطيط العمراني، كما شارك في الاجتماع عبر تقنية الفيديو كونفرانس على السيسي، رئيس قطاع الموازنة بوزارة المالية، والمهندس عاطر حنورة، رئيس الوحدة المركزية للمشاركة مع القطاع الخاص بوزارة المالية، وعمرو إلهامي، المدير التنفيذي لصندوق مصر الفرعي للسياحة والاستثمار العقاري.

وخلال الاجتماع، أكد رئيس مجلس الوزراء أن مدينة مصر الدولية للألعاب الأوليمبية بالعاصمة الإدارية الجديدة تعد إحدى الصروح الرياضية المتميزة التي أنشأتها الدولة المصرية في الآونة الأخيرة، وتمثل إضافة كبيرة للمنشآت الرياضية التي تتميز بها مصر، وتسهم في استضافة كبرى الفعاليات والأحداث والبطولات الدولية، وهو ما يتطلب الاستعداد جيدا لإدارتها وتشغيلها وفق أعلى المواصفات والمعايير العالمية لإدارة المنشآت الرياضية.

وفي هذا الإطار، استعرض الدكتور أشرف صبحي العروض المقدمة من الشركات العالمية لإدارة وتشغيل "مدينة مصر للألعاب الأوليمبية"، موضحا أن الشركات التي قدمت عروض التشغيل هي شركات متخصصة في التسويق الرياضي وإدارة الأصول والمنشآت الرياضية وتنظيم وتسويق المهرجانات الدولية في مختلف دول العالم، مشيرا في هذا الصدد إلى نطاق الخدمات المقدم من تلك الشركات للمدينة الأوليمبية من خلال عنصري التسويق التجاري والمنشآت الرياضية، كما شرح الهيكل التنظيمي للإدارة العليا للمدينة وفقا للعروض المقدمة من الشركات.

واستعرض الوزير عناصر المفاضلة بين الشركات المتقدمة لإدارة وتشغيل المدينة، والتي من بينها سابقة الأعمال والخبرات في إدارة المنشآت الرياضية المماثلة.

رئيس الوزراء يوجه بالتوسع في الأنشطة الفندقية بمنطقة أبورواش الاستثمارية

وجه رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، بالتوسع في الأنشطة الفندقية بالمنطقة الاستثمارية بأبورواش بمحافظة الجيزة، نظرًا لقربها من منطقة الأهرامات، والمتحف الكبير، وموقعها المتميز.

وعقد مدبولي اجتماعا لمتابعة المخططات الاستثمارية للمنطقة مع وزيري التنمية المحلية اللواء هشام آمنة والإسكان والمجتمعات العمرانية الدكتور عاصم الجزار، واللواء أحمد راشد، محافظ الجيزة، وحسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

وأشار رئيس الوزراء في بيان، إلى أن الاجتماع يهدف إلى متابعة مخططات المنطقة الاستثمارية بمحافظة الجيزة، موضحًا أن هناك الكثير من الطلبات بشأن استكمال مشروعات التنمية بتلك المنطقة المتميزة.

واستعرض الدكتور عاصم الجزار وزير الإسكان، مشروع تعديل المخطط للمنطقة الاستثمارية، وما تتميز به، من موقع فريد يقع على محاور إقليمية مهمة، حيث يحدها جنوبًا المتحف المصري الكبير، والطريق الدائري وطريق الفيوم.

السفير السعودي لدى مصر يفتتح المقر الجديد لمركز خدمات التأشيرات «تأشير»

افتتح سفير المملكة العربية السعودية لدى مصر أسامة بن أحمد نقلي، في القاهرة، المقر الرئيس لمركز خدمات التأشيرات "تأشير" التابع للشركة السعودية لحلول التأشيرات والسفر، المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، بحضور الرئيس التنفيذي للشركة فهد بن سليمان العمود، والوزير المفوض مدير إدارة الخصائص الحيوية بوزارة الخارجية فهد بن سالم أبوثنين، ورئيس القسم القنصلي بالسفارة سلطان بن فراج السبيعي.

وقام السفير نقلي بجولة داخل المركز، اطلع خلالها على سير العمل واستمع إلى شرح مفصل عن الخدمات كافة التي يقدمها المركز لطالبي تأشيرات الدخول للمملكة، بدءاً من استلام جواز السفر مروراً بمعالجة الطلب وأخذ الخصائص الحيوية وانتهاءً بصدور التأشيرة.

وأعرب نقلي -في تصريح عقب الجولة- عن ارتياحه لما شاهده من المستوى المتطور في تقديم الخدمات برؤية جديدة وأساليب حديثة، وبهدف أن تكون بكفاءة وانضباط وسرعة إنجاز، من مركز "تأشير" التابع للشركة السعودية لحلول التأشيرات والسفر التي جاءت محل شركة تسهيل السابقة لتقديم خدمات التأشيرات في مصر.

الحكومة توافق على تأسيس شركة جديدة لتوطين صناعات السكك الحديدية

وافق مجلس الوزراء، على الترخيص للهيئة القومية لسكك حديد مصر، بالاشتراك مع شركة "لينزا ايجيبت للمشروعات والمعدات الهندسية"، في تأسيس شركة مساهمة مصرية باسم "الشركة المصرية للصناعات الهندسية والتطوير».

وقال بيان صادر من مجلس الوزراء، إن تأسيس الشركة الجديدة في ضوء توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، بالعمل على توطين صناعات السكك الحديدية في مصر.

وتستهدف الشركة الجديدة توفير قطع الغيار الميكانيكية المطلوبة للهيئة القومية لسكك حديد مصر ومختلف قطاعات النقل بالعملة المحلية، وتحقيق إيرادات للهيئة القومية لسكك حديد مصر، فضلا عن تصدير منتجات الشركة عبر فتح أسواق خارجية خاصة في دول القارة الأفريقية لكونها أسواقا ناشئة حديثة بهدف تحقيق عائد بالعملة الأجنبية.

وفد من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يتفقد مشروع محطة مياه الهنادي بالأقصر

استقبل اللواء محمد يحيى كمال سليمان، رئيس شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالأقصر، وفدا من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لبحث مستجدات الموقف بمشروع محطة مياه الشرب في قرية الهنادي بمركز إسنا.

وتفقد وفد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروع محطة مياه الشرب في قرية الهنادى مركز إسنا جنوب الأقصر لمتابعة الأعمال الجارية وفق الخطة المقررة ونسب التنفيذ للمشروع، وجاءت زيارة الوفد برئاسة مهندس عاطف عزت رئيس فريق العمل لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي بالوكالة، ورافقهم في الجولة المهندس محمد عويس أحمد، مدير عام مشروع مياه الهنادي، وتم استعراض الموقف التنفيذي والخطة الموضوعة لإنهاء المشروع وفق البرنامج الزمني المحدد لها.

وقالت شركة مياه الأقصر، إن مشروع محطة مياه الهنادي وشبكاتها بشرق إسنا بحوالي ٤٠ كيلو متر يعد من المشروعات الهامة والحيوية بالأقصر والمزمع إنشاءه لتقديم الاستفادة من خدمات مياه الشرب حيث يخدم حوالي ١٣٠ ألف نسمة من أهالي قرى شرق إسنا وهي الشغب والدبابية والمعلا والقضا ونجع أبو سعيد والطوبان والهنادي والحميدات والدير والذين يعانون من ضعف المياه وخاصة بفصل الصيف.

وزير البترول يجتمع مع عدد من رؤساء شركات البترول لبحث تنفيذ خطط الإنتاج

عقد طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية، عبر الفيديوكونفرانس، الاجتماعين الدوريين مع رؤساء ومسئولي عدد من شركات الإنتاج البترولي بالصحراوين الشرقية والغربية، وضما شركات العلمين، والواحة، ومارينا للبترول بمنطقة الصحراء الغربية، وشركات العامة للبترول، والفنار، ومجاويش، ووادي السهل، وبترومايمر، وذلك لمراجعة والوقوف على تقدم تنفيذ برامج إنتاج الشركات التي تعمل وفق خطة متكاملة.

وأكد طارق الملا، أهمية التنسيق والتكامل بين مجموعة الشركات بكل منطقة لتنفيذ والإسراع بالخطط الإنتاجية المعتمدة، مما يسهم في زيادة الإنتاج والوقوف على التحديات مما يدعم تحقيق أهداف برامج زيادة الإنتاج، والذي يعد الهدف الرئيسي والحيوي للقطاع، بناء على استراتيجية تكامل بين الشركات والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد والأصول والمعدات وتعظيم الاستفادة من الكفاءات الفنية للشركات في تنفيذ الخطط، بما يسهم في النهاية في تحقيق الأهداف والبرامج الموضوعة بالتوازي مع خفض نفقات التشغيل وترشيدها.

وشهد الاجتماعان، استعراض ودراسة موقف الإنتاج الحالي لكل شركة والتحديات التي تواجه تنفيذ خطط العمل والإجراءات المتخذة للتغلب عليها، بالإضافة إلى استعراض ما تم إنجازه في مجال زيادة معدلات الإنتاج من الآبار المنتجة وخطط الحفر وإصلاح الآبار، وجهود استعادة إنتاج الآبار المغلقة، علاوة على استعراض جهود تحقيق التكامل المشترك بين الشركات والنتائج التي تمت من خلاله.

حضر الاجتماع المهندس شريف حسب الله وكيل الوزارة لشئون البترول، والدكتور سمير رسلان وكيل الوزارة للاتفاقيات والاستكشاف، والجيولوجي علاء البطل الرئيس التنفيذي لهيئة البترول، ونائبه للإنتاج المهندس أحمد مصطفى، ونائبه للاتفاقيات والاستكشاف، والجيولوجي محمد محيي، ورئيس الشركة العامة للبترول المهندس نبيل عبدالصادق، ورؤساء ومسئولي شركات منطقتي الصحراوين الغربية والشرقية.

رئيس هيئة الاستثمار يبحث خطط تطوير المنطقة الحرة بالإسكندرية

عقد حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، لقاءً موسعًا بأعضاء جمعية المستثمرين بالمنطقة الحرة بالإسكندرية، لبحث سبل تطوير العمل بالمنطقة، بحضور المهندس إيهاب محي الدين، رئيس جمعية المستثمرين بالمنطقة الحرة، واللواء ياسر عباس، نائب الرئيس التنفيذي للهيئة، والمهندس عصام البحيري، رئيس قطاع المناطق الحرة.

وأكد هيبة أن الهيئة بدأت بالفعل في التطبيق الفعلي لقرارات المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومن أهمها حظر إصدار أي جهة قرارات تنظيمية تُضيف أعباء مالية أو إجرائية تتعلق بإنشاء أو تشغيل المشروعات أو فرض رسوم أو مقابل خدمات عليها أو تعديلها، إلا بعد أخذ رأى مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار وموافقة مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للاستثمار.

وأضاف أن قرارات المجلس الأعلى للاستثمار تستهدف دعم المستثمرين من خلال خفض تكلفة تأسيس الشركات، والحد من الموافقات المطلوبة للتأسيس ومدة الحصول عليها، وتسهيل تملك الأراضي، والتوسع في إصدار الرخصة الذهبية، وتسهيل استيراد مستلزمات الإنتاج.

ويبحث الجانبان خطط تطوير البنية التحتية للمنطقة الحرة، لتلائم الاحتياجات المتزايدة للمصانع، ضمن خطة تطوير المناطق الحرة على مستوى الجمهورية وزيادة عددها، مؤكدًا على إيمان الحكومة المصرية بالعائد الضخم من الإنفاق على تطوير البنية التحتية الخاصة بالصناعة.

وطالب أعضاء جمعية المستثمرين ببناء منطقة حرة عامة جديدة بالقرب من الإسكندرية بعد بلوغ نسبة إشغال المنطقة ١٠٠٪، واستغلال تعديلات قانون الاستثمار.

باستثمارات ٥ ملايين دولار..

اقتصادية قناة السويس توقّع عقد تخصيص أرض لمصنع فرنسي

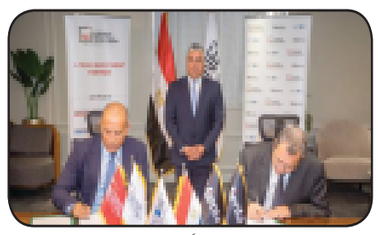

شهد وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، توقيع عقد تخصيص قطعة أرض بمساحة ٢٠ ألف متر مربع، لصالح شركة ميانتا الفرنسية للأجهزة المنزلية الصغيرة، وذلك لإنشاء مصنعها الثالث ومستودعها، داخل "إندستريا السخنة" بالمنطقة الاقتصادية، التابع للمطور الصناعي السويدي للتنمية الصناعية، إحدى الشركات التابعة للسويدي إلكتريك.

وبحسب بيان صادر عن الهيئة، قام بالتوقيع من الجانبين محمد القماح الرئيس التنفيذي لشركة السويدي للتنمية الصناعية، ونقولا بوري، العضو المنتدب لشركة Mienta، وبحضور محمد حسين، المدير العام، حيث يستهدف التعاون بين الطرفين بدء استثمار شركة ميانتا صاحبة العلامة التجارية الفرنسية نحو ٥ ملايين دولار لإنشاء مصنع ومستودع للأجهزة المنزلية الصغيرة.

ووفقًا للبيان، يعد هذا المصنع الثالث للشركة في مصر ومن المقرر افتتاحه خلال العام المقبل ٢٠٢٤، وذلك في إطار خططها لأن تصبح مركزًا للتصدير لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في هذا السياق أعرب وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، عن سعادته بالتحرك الجاد الذي يقوم به المطور الصناعي السويدي للتنمية الصناعية في جذب استثمارات أجنبية متنوعة داخل مشروعاته بالمنطقة الصناعية بالسخنة، مشيراً إلى وجود مثل هذه العلامات التجارية الدولية داخل المنطقة من شأنه أن يعكس ثقة المستثمر الأجنبي بالمناخ الاستثماري بالمنطقة الاقتصادية.

وقد صرح محمد القماح الرئيس التنفيذي لشركة السويدي للتنمية الصناعية قائلا: « سعداء بالتعاون المشترك مع واحدة من الشركات الرائدة التي أثبتت نجاحها في السوق المصري، ويأتي هذا التعاون في إطار دورنا على مدار السنوات الماضية لدعم المصنعين من خلال تطوير وتشغيل مناطق صناعية مستدامة ومتكاملة بمجموع تسع مدن صناعية في مصر وإفريقيا».

داليا أحمد

الهيدروجين الأخضر

شراكات مصرية دولية لتعزيز الاستثمار في صناعته

مدبولي يترأس مائدة مستديرة حول صناعة الهيدروجين الأخضر بمشاركة ممثلي كبريات الشركات العاملة في مجال الطاقة المتجددة المحلية والعالمية

أكد رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، أن مصر اتخذت إجراءات مهمة جعلتها تحتل مكانة تنافسية في قطاع الهيدروجين الأخضر؛ بفضل توافر الإرادة السياسية للإنتقال إلى الاقتصاد الأخضر على النحو المبين في "رؤية مصر ٢٠٣٠".

جاء ذلك خلال انعقاد النسخة الرابعة من المائدة المستديرة حول صناعة الهيدروجين الأخضر في مصر، والتي أقيمت بمدينة العلمين الجديدة، وذلك بحضور الدكتور محمد شاكر، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والمهندس طارق الملا، وزير البترول والثروة المعدنية، والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، و وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، و أيمن سليمان، المدير التنفيذي لـ "صندوق مصر السيادي".

كما حضرت المائدة المستديرة هايكه هارمجارت، المديرة التنفيذية لجنوب وشرق المتوسط بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وعدد من ممثلي كبريات الشركات العاملة في مجال الهيدروجين الأخضر والطاقة المتجددة المحلية والعالمية.

وفي كلمته خلال المائدة المستديرة، تطرق رئيس الوزراء إلى الانتهاء من التحديث الثاني لخطة المساهمات المحددة وطنيًا، التي تستهدف مصر من خلالها رفع نسبة إسهام الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة إلى ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠ بدلا من ٢٠٣٥.

وأشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى أن مصر تتمتع بإمكانات هائلة وواعدة في مجال إنتاج الطاقة المتجددة بأسعار تنافسية، موضحًا في هذا الصدد أن الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تُعدان من المكونات الرئيسة لصناعة الهيدروجين الأخضر.

وقال مدبولي: إن القرب الجغرافي بين مصر وأوروبا يعد أمرًا مُهمًا للغاية، لاسيما مع توقعات زيادة اعتماد القارة الأوروبية على الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر خلال المستقبل القريب، مؤكدًا في هذا السياق أن مصر تمتلك البنية التحتية اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر ومن ثم تصديره إلى أوروبا.

وأضاف أنه يوجد ارتفاع في الطلب المحلي على استخدام الهيدروجين الأخضر في القطاعات الصناعية كثيفة استهلاك الطاقة.

كما أوضح رئيس الوزراء أن قناة السويس، التي تعد أهم ممر مائي في العالم، يعبرها نحو ١٥٪ من التجارة البحرية العالمية سنويًا، ما يُعد فرصة مهمة لتقديم خدمات تزويد السفن المارة بالقارة بالوقود الأخضر.

وانتقل مدبولي بعد ذلك إلى الحديث عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتهيئة بيئة عمل جاذبة لهذا القطاع المهم، مؤكدًا أن "مصر تتعامل بمنتهى الجدية فيما يتعلق بملف الاستثمار في مجال الهيدروجين الأخضر، ومن أجل ذلك اتخذت مؤخرًا العديد من الإجراءات المهمة لجذب المزيد من هذه الاستثمارات».

وأوضح أن هذه الإجراءات تمثلت في صياغة "استراتيجية الهيدروجين الأخضر"، وكذلك الموافقة على نظام الحوافز التنظيمية والمالية على مستوى الصناعة لجذب الشركات العالمية، مضيفا: كما نسابق الزمن من أجل إعداد مسودة القانون الذي من المقرر أن يتضمن جميع الحوافز التي ستُمنح لمطوري الهيدروجين الأخضر.

وتابع الدكتور مصطفى مدبولي: كما تشمل الإجراءات التي اتخذتها الدولة المصرية أيضًا إنشاء مركز رئيسي لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في العين السخنة وشرق بورسعيد.

وأضاف رئيس الوزراء: هناك جهات حكومية بعينها هي المسئولة عن ملف الهيدروجين الأخضر، وهي: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، ووزارة البترول والثروة المعدنية، ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، و"صندوق مصر السيادي"، والهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ومؤخرًا شكلتُ وحدة تحت إشرافي مباشرة لتتولى إدارة ملف الهيدروجين الأخضر بالكامل.

وتابع: نجحنا في توقيع ما يزيد على ٢٠ مذكرة تفاهم مع كبريات الشركات المطورة للهيدروجين الأخضر، كما استطعنا تطوير نحو ١٠ من هذه الشراكات إلى مستوى الاتفاقيات الإطارية لتنفيذ استثمارات بقيمة نحو ٨٣ مليار دولار، لإنتاج ١٥ مليون طن سنويًا من الأمونيا الخضراء والميثان الأخضر المصنع.

وأوضح أن مصر حريصة للغاية على تعزيز الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي، وهو أحد أهم الأولويات بالنسبة لنا، مضيفًا: قابلت العديد من المستثمرين، ومستعد لمقابلة المزيد من الشركات الراغبة بالاستثمار، واتطلع إلى الخروج من هذه المائدة المستديرة بتوصيات مجدية تخدم توجهات الحكومة للمضي قدمًا نحو تطوير هذه الصناعة المهمة للغاية بالنسبة لنا.

إمكانات وخطط مصرية

وخلال مشاركتهم في المائدة المستديرة حول صناعة الهيدروجين الأخضر ، استعرض وزراء الكهرباء والبترول والتخطيط إمكانات وخطط إنتاج الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر في مصر ، و شرح الدكتور محمد شاكر، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة القدرات التي تمتلكها مصر من الطاقات المتجددة سواء الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، مستعرضًا كذلك فرص إتاحة المزيد من الأراضي اللازمة لبناء وتطوير مشروعات الطاقة المتجددة في مناطق مختلفة على مستوى الجمهورية، بالتنسيق مع المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة.

وزير الكهرباء: إمكانات لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح في مصر بقدرة 350 جيجاوات وإمكانات لإنتاج 650 جيجاوات في مجال الطاقة الشمسية

وأضاف "شاكر": نظريًا هناك إمكانات لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح في مصر بقدرة ٣٥٠ جيجاوات، وفي مجال الطاقة الشمسية لدينا إمكانات لإنتاج ٦٥٠ جيجاوات.

و تطرق الوزير إلى فلسفة منح الحوافز والتفضيلات الضريبية لمشروعات الهيدروجين الأخضر التي تستهدف في الأساس التوسع في هذه المشروعات بالسوق المصرية ، كما تناول الإمكانات التي تتمتع بها شبكة نقل الكهرباء، وفرص دمج مشروعات الطاقة المتجددة بالشبكة الوطنية للكهرباء، مُشيرا إلى أنه على مدار السنوات الـ ٧ الماضية بذلت الوزارة جهودًا كبيرة لتقوية وتحديث الشبكة.

و تحدث وزير البترول خلال المائدة المستديرة قائلا: في ضوء رؤية التنمية المستدامة للدولة، كما تعلمون اتخذت مصر خطوات مهمة وملحوظة للتوسع في مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، وفي هذا الصدد فإن الهيدروجين الأخضر أصبح أحد أهم المجالات الواعدة بالنسبة لمصر لتحقيق مستهدفاتها نحو الاستدامة.

وأوضح أن إقامة منشآت الهيدروجين الأخضر في مصر تتخطى أهدافها الاستخدامات المحلية إلى خدمة أغراض التصدير محليًا وعالميًا، كما أن اتجاه مصر للتوسع في إنتاج الهيدروجين يتماشى مع التزام الحكومة للوصول إلى خفض مستويات الانبعاثات الكربونية وتحقيق مستهدفات الحياد الكربوني، ومجابهة أضرار تغير المناخ.

وأكد أن وزارة البترول تدعم إقامة اقتصاد قائم على موارد طاقة منخفضة الانبعاثات الكربونية، كما أن الوزارة حريصة على أن تلعب دورًا مهمًا في عملية إنتاج وتصدير الهيدروجين، وفي هذا الصدد، فإن وزارة البترول تعد شريكا أساسيًا مع عدد من الوزارات الأخرى في صياغة الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين، التي دخلت مراحل إعدادها النهائي، ومن المقرر الإعلان عنها رسميًا قريبًا ، كما تشارك وزارة البترول أيضا في عملية إقرار الحوافز المطلوبة لمشروعات الهيدروجين الأخضر.

وفي كلمتها خلال المائدة المستديرة، قالت وزيرة التخطيط الدكتورة هالة السعيد إن مصر تتوافر لديها القدرات التي تؤهلها لتكون مركزا إقليميًا لإنتاج وتصدير الهيدروجين الأخضر، إذ تتمتع مصر بموقع استراتيجي مهم للغاية، وقاعدة صناعية عملاقة، مع وجود مصادر هائلة من قدرات الطاقة المتجددة، وهذه العوامل إلى جانب الحوافز الاقتصادية التي تمنحها الحكومة جعلتها واحدة من أكثر الدول المانحة للحوافز لقطاع الطاقة المتجددة بشكل عام، ولقطاع الهيدروجين الأخضر بشكل خاص.

وقالت: نحن فخورون بما تحقق حتى الآن في مجال الهيدروجين الأخضر لكن هذه هي مجرد بداية، فطموحنا هو تطوير كل سلسلة القيمة الخاصة بصناعة الهيدروجين الأخضر بما في ذلك عملية الإنتاج، والأهم هو توطين صناعة مكونات هذه الصناعة المهمة على جميع المستويات، ويشمل ذلك أجهزة التحليل الكهربائي والألواح وخلايا الطاقة الشمسية وتوربينات الرياح ومكونات محطات تحلية المياه، هذا كله إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية الضرورية التي تمكننا من تسريع عملية التحول نحو الطاقة الخضراء.

وأشارت هايكه هارمجارت، المديرة التنفيذية لجنوب وشرق المتوسط بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، إلى الدور الذي تلعبه مصر في إنتاج الهيدروجين الأخضر، موضحة أن الدولة المصرية لديها من الإمكانات ما يسرع عملية التحول نحو الهيدروجين الأخضر في المستقبل، لافتة إلى ما يتم من تعاون بين كل من القطاع الخاص والحكومة في هذا الشأن.

وأوضحت "هارمجارت" أن مصر لديها إمكانات واعدة تؤهلها لتحقيق الريادة في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر، ويأتي على رأسها ما تتمتع به مصر من قدرات كبيرة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والامكانات الهائلة لإنتاج الطاقة المتجددة بأسعار تنافسية كأحد المكونات الرئيسية لصناعة الهيدروجين الأخضر، مشيدة بخطة الحكومة المصرية الطموحة التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية من الطاقة المتجددة إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٤٠.

وأثنت "هارمجارت" على برنامج "نوفي" الذي يهدف إلى تنفيذ محطات طاقة رياح بقدرة ١٠ جيجاوات، مضيفة أن مصر تمتلك مساحات أراض كبيرة يمكن استغلالها لإقامة مشروعات الطاقة المتجددة، مشيرة إلى ما أتاحته وزارة الكهرباء من أراض لمشروعات مختلفة.

وتابعت: لدى مصر أيضًا ميزة نسبية في إنتاج الأمونيا، إذ يتوافر بها بنية تحتية مجهزة في هذا الخصوص، ما مكنها من زيادة فرص إنتاج وتصدير الأمونيا عالميا، فضلا عن أن مصر تتميز بموقع ممتاز على الخريطة العالمية، نتيجة قربها من السوق الأوروبية، ووجود قناة السويس المحورية بها.

وتطرقت المديرة التنفيذية لجنوب وشرق المتوسط بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، إلى ما يقدمه البنك من دعم للدولة المصرية في سبيل التحول نحو الطاقة المتجددة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وكذا دعم إطلاق الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين قريبا، وما يتم توفيره من تمويلات لدعم مثل هذه المشروعات.

كما أعربت "هارمجارت" عن سعادتها بالخطوات الجادة التي تتخذها الحكومة المصرية، لدعم وتعزيز التحول الأخضر، وإنتاج الطاقة المتجددة، ومشروعات الهيدروجين الأخضر، وخاصة ما أظهرته الدولة المصرية من التزام في قيادة مؤتمر COP٢٧، وما نتج عنه من توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في هذا المجال، بالإضافة إلى تطلعها للمزيد من الحوافز والإعفاءات لمثل هذه المشروعات.

فيما أشار وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس إلى حزمة الحوافز المقررة مؤخرا من مجلس الوزراء لمشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر، وكذا ما نفذته وما تقوم به الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، تجاه هذه المشروعات في الفترة الأخيرة، موضحا أن الهيئة قامت بتكثيف الجهود تجاه التعاون مع شركات القطاع الخاص، وكذا التعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، للتأكد من وجود البنية التحتية اللازمة، والتمويلات، لمشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة.

دولة واعدة

كان مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء أكد في تقرير له مؤخرا بمجلة "بوصلة السياسات" أن مصر تعد إحدى الدول الواعدة في مجال الهيدروجين الأخضر بما تمتلكه من إمكانات في جذب الاستثمارات المختلفة المحلية والأجنبية في هذا المجال، خاصة في ظل الخطط المستقبلية المستهدف تنفيذها في مشروعات الهيدروجين الأخضر، وهو ما يسلط الضوء على أهمية توفر إطار تشريعي لتنظيم مشروعات إنتاج الهيدروجين واستخداماته المختلفة في مصر، لتعظيم اندماج مصر في السوق العالمي لإنتاج الهيدروجين الأخضر، الأمر الذي يضفي مزيدا من الأهمية على هذا العدد من المجلة والذي يتناول هذا الموضوع.

و أشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار إلى مدى جاهزية الدولة المصرية لجذب استثمارات الهيدروجين الأخضر حيث تتميز بكونها ثالث أكبر أسواق الطاقة الكهربائية من حيث قدراتها وحجمها الإنتاجي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك حسب التقرير الصادر عن وكالة فيتش في عام ٢٠٢٣ بعد إيران والمملكة العربية السعودية، كما تظهر التوقعات أن لدى مصر أحد أكبر معدلات النمو بين الأسواق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى هذا النحو، فإن أداء مصر في قطاع الطاقة الكهربائية يتفوق على كل من المتوسطات العالمية والإقليمية، ويجدر الإشارة إلى أن هناك ما يقرب من ١٠٠ ألف ميجا وات من الطاقة المتجددة سيتم توجيهها لإنتاج الهيدروجين الأخضر خلال السنوات الـ ١٠ المقبلة، ومن المقرر أن توفر مشروعات الهيدروجين الأخضر المزمع إنشاؤها في مصر حوالي ٤٤ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة و٢٢٠ ألف فرصة عمل مؤقتة، بالإضافة إلى القضاء على ٣٧ مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا في مصر خلال السنوات العشر المقبلة، كما أن مصر بصدد الإعلان عن الاستراتيجية الوطنية لإنتاج الهيدروجين الأخضر، والتي ستتضمن العديد من الحوافز الجاذبة، التي من شأنها أن تزيد من تنافسية مصر في هذا المجال، تعظيمًا لما تمتلكه من مقومات وإمكانات.

اسامة المنياوى

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

البورصة تكشف ترتيب شركات تداول الأوراق المالية خلال العام الجاري

كشفت البورصة المصرية، عن ترتيب شركات تداول الأوراق المالية منذ مطلع العام الجاري وحتى نهاية يوليو الماضي.

في سطور تستعرض الحصاد مصر ترتيب شركات تداول الأوراق المالية من حيث قيم التداول في السوق الرئيسي، بورصة النيل، خارج المقصورة، ويشمل ذلك تداول السندات والصفقات.

ترتيب شركات تداول الأوراق المالية بالبورصة خلال ٢٠٢٣

صيف ساخن جدا للبورصة المصرية و«الطروحات» كلمة السر

خبراء يتوقعون ارتفاعات لسوق الأسهم بدعم تنفيذ برنامج الطروحات .. ويؤكدون : الدولة تسعي لمزيد من الكفاءة الاقتصادية عن طريق طرح الشركات الحكومية فى البورصة

تترقب الأوساط الاقتصادية تنفيذ برنامج الطروحات الحكومي ، وسط تأكيدات من الخبراء علي تأثيره الكبير علي مختلف القطاعات وفي المقدمة منها قطاع البورصة .

وتعتزم الحكومة المصرية التخارج من نحو ٣٢ شركة موزعة على ١٨ قطاعا حتى مارس ٢٠٢٤، وذلك إما عبر طرحها في البورصة وإما من خلال بيع حصص لمستثمرين استراتيجيين، و إما كلاهما.

ومؤخرا أعلنت الحكومة أنها أبرمت عقودا لبيع أصول حكومية للشركات الخاصة، بقيمة ١,٩ مليار دولار حتى الآن ضمن برنامج الطروحات الحكومية.

وسيؤول للحكومة المصرية من هذه العقود بالدولار ١,٦٥ مليار دولار والباقي بالجنيه، ويعود جزء من صفقات شركات برنامج الطروحات إلى القطاع الخاص المصري.

وكان رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، أكد في تصريحات سابقة أن الحكومة تستهدف رقم ٢ مليار دولار لعمليات الطروحات والاستحواذ من القطاع الخاص، في عدد من الأصول التي تمتلكها الدولة، موضحا أن الهدف الرئيسي للدولة خلال هذه المرحلة، والذي طالما أكد عليه الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، والحكومة، هو زيادة تواجد القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المختلفة تمهيدا لأن يتولى القيادة بالكامل خلال الفترة المقبلة، موضحا أنه تم ادخال تعديلات ثورية في قانون الاستثمار، شملت اتخاذ العديد من القرارات التي طالما أرادها القطاع الخاص فيما يخص تهيئة مناخ الاستثمار، مشيرا إلى أن عقد الاجتماع الأول للمجلس الأعلى للاستثمار برئاسة الرئيس عبدالفتاح السيسي، كان بداية انطلاقة كبيرة جدا في تفعيل العديد من القرارات.

و أوضح أن تعديلات قانون الاستثمار تضمنت العديد من الحوافز التي أقرتها الدولة، وأن جميع المشروعات الاستثمارية المقامة قبل العمل بأحكام قانون الاستثمار أو في تاريخ لاحق، ستتمتع بالحوافز الجديدة التي تم إقرارها، كما تم التوسع في نطاق الشركات التي تحوز على الرخصة الذهبية، والتي كان القانون يقصرها على المشروعات الاستراتيجية الكبرى، حيث تم ادخال تعديل ليمتد الحصول على الرخصة لأي مشروعات يرى مجلس الوزراء أنها تستحق الحصول عليها، مضيفا أنه تم تذليل كافة القيود التي كانت موجودة فيما يخص تأسيس الشركات والسماح بترخيصها، لاسيما فيما يخص الصناعات المرتبطة بالغاز الطبيعي مثل صناعات البتروكيماويات، حيث يتم السماح لها بالعمل بنظام المناطق الحرة، بعد موافقة المجلس الأعلى للطاقة، لكي نكون ملتزمين بتوافر الطاقة اللازمة لهذه المشروعات فنستطيع أن نفتح لها بنظام المناطق الحرة، كما قمنا بمد الفترة التي يمكن أن تؤسس من خلالها الشركة أو المنشأة الجديدة لإقامة هذه المشروعات حتى ٩ سنوات.

وأشار كذلك إلي منح حوافز لعدد من المشروعات التي يحددها مجلس الوزراء والإعفاء من مقابل الانتفاع للأرض المخصصة لإقامة المشروع لمدة ١٠ سنوات، فبمجرد بدء تشغيل المشروع يمكن أن تقوم الحكومة بإعفاء المستثمر من مقابل حق الانتفاع لمدة ١٠ سنوات، أو رد جزء من قيمة الأرض التي يتملكها، فضلا عن إمكانية السماح بإنشاء منافذ جمركية لصادرات المشروعات الاستثمارية وارداتها بالاتفاق مع وزارة المالية.

كما أشار رئيس الوزراء إلى أن هناك حوافز أخرى تتمثل في إمكانية إعفاء مشروعات محددة وبضوابط معينة من نصف تكلفة تأسيس البنية الأساسية المخصصة لهذه المشروعات، كما يمكن للدولة المصرية أن تتحمل لمشروعات معينة جزءا من قيمة استهلاك المرافق لمدة ١٠ سنوات بمجرد تشغيل المشروع؛ مشيرا إلى أن هذه الحوافز التي تقرها الدولة تأتي في إطار تشجيع القطاع الخاص للدخول في مشروعات تعمل على تقليل الفاتورة الاستيرادية، وزيادة الصادرات المصرية التي ارتفعت بالفعل على مدار السنوات الخمس الماضية بنسبة ١٦٪ في المتوسط، ونحن نستهدف ٢٠٪ على الأقل سنويا، ولكي نحقق هذه الطفرة وضعنا تلك الحوافز، كما أقررنا بتعديل في القانون أنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء أن يستحدث حوافز أخرى غير ضريبية يمكن إقرارها وطرحها في وقت لاحق.

وأضاف رئيس الوزراء أنه تم اجراء بعض التعديلات على القانون رقم ٧ الخاص بالاستثمار: للسماح بقيد المستثمر الأجنبي في سجل المستوردين حتى إذا لم يكن يحمل الجنسية المصرية، وذلك لمدة ١٠ سنوات، حتى يتمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة له في عملية استيراد مستلزمات الإنتاج والمواد الخام.

وقال "مدبولي" إن الحكومة تمضي قدمًا بصدد منح "الرخصة الذهبية"، حيث تحرص الحكومة على استقبال كل طلبات المتقدمين للحصول على تلك الرخصة وتلبيتها ، مشيرا إلى برنامج الإصلاحات الهيكلية الذي تم إطلاقه منذ عامين، ليتم تنفيذه على مدار ٥ سنوات، مُشيرًا إلى أنه تم الإعلان وقت الإطلاق عن أن هناك أولوية لثلاثة قطاعات مهمة هي: الصناعة، الزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وأضاف: حدثت طفرة كبيرة للقطاعات الثلاثة خلال الفترة الماضية، حيث تم تنفيذ ٣٥٪ من برنامج الإصلاحات الهيكلية في ستتين فقط من إجمالي ٥ سنوات مُقررة للانتهاء من البرنامج، ونتيجة لذلك زادت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة كبيرة؛ ففي عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ كانت تلك النسبة ١٥٪، وزادت بشكل أكبر في الفترة اللاحقة وستستمر في الزيادة. كما تراجع معدل البطالة رغم الأزمة العالمية، حيث يمثل معدل البطالة في مصر حاليًا حوالي ٧,١٪، وتعد تلك النسبة أقل من مستهدفات البرنامج الذي استهدف ٧,٥٪.

وأشار مدبولي إلى ان ملف الطروحات أصبح برنامجا للدولة المصرية غير مرتبط بأزمة ولكنه مرتبط بوثيقة سياسة ملكية الدولة التي تم الإعلان عنها وتلتزم بها الدولة، وسيتم التحرك في أطارها حتى مع الخروج من الأزمة الراهنة للنقد الأجنبي، حيث أنه أصبح مبدأ وسياسة ثابتة للدولة المصرية خلال الفترة القادمة.

فرص للمصريين بالخارج

وكان أيمن سليمان المدير التنفيذي لصندوق مصر السيادي، أكد في تصريحات له أن الصندوق يطرح فرصا للمصريين بالخارج للاستثمار في الشركات المطروحة من أبرزها الشركة الوطنية لإنتاج وتعبئة المياه الطبيعية صافي التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية، وشركة الصالحية للاستثمار والتنمية، التي تمتلك ٢١ ألف فدان، تنتج من خلالها جميع المنتجات الزراعية والخضراوات، بالإضافة إلى تربية الدواجن والأبقار الحلوب وعجول التسمين، ويتم تصدير نحو ٧٠٪ من منتجاتها، والباقي يتم بيعه في السوق المحلية بعدد من محافظات الجمهورية. واعتبر أنها فرصة مهمة أمام المستثمرين المصريين بالخارج للاستثمار بهذا القطاع المهم.

وأبرمت الحكومة ٣ صفقات مع القطاع الخاص، وهي الصفقات التي وفرت للبلاد العائد الدولاري بقيمة ١,٩ مليار دولار، بينته وزيرة التخطيط هالة السعيد، بأن الصفقة الأولى، كانت إرساء حصة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار في الشركة القابضة للفنادق على كونسورتيوم يضم شركة «أيكون» المملوكة لهشام طلعت مصطفى، ومستثمرين أجانب، عبر زيادة رأس مال بنسبة ٣٧٪.

أما الصفقة الثانية، جاءت عبر تنفيذ بيع حصص في ٣ شركات في صندوق ما قبل الطروحات، ببيع حصص أقلية ما بين ٢٥ إلى ٣٠٪ في شركات الحفر المصرية، وإيثيدكو، وإيلاب، وذلك بقيمة ٨٠٠ مليون دولار لصالح شركة أبو ظبي التنموية القابضة "إيه. دي كيو" الإماراتية.

فيما كان الطرح الثالث بتخارج الدولة لصالح أحد المستثمرين في القطاع الخاص المصري بحصوله على باقي مساهمات الدولة البالغة ٣١٪ في شركة عز الدخيلة، وتم تكليف بنك الاستثمار القومي في إدارة الطرح العام لحوالي ٨ شركات استثمارية، وتم التخارج بقيمة ٢٤١ مليون دولار.

تأثير كبير

الدكتور هشام إبراهيم استاذ التمويل والاستثمار، يقول : نسعى لمزيد من الكفاءة الاقتصادية للدولة، عن طريق طرح الشركات الحكومية في البورصة، لافتا إلى أن الطرح في سوق المال مهم جدا، موضحا أن الأهم هو أن الحكومة تبتغي مزيد من الكفاءة الاقتصادية.

وأضاف هشام إبراهيم أن الدولة تعطى قوة لهذه الشركات التي تم طرحها في البورصة، لأنها منصة للتمويل فتعمل على توظيفات جديدة ويضغط على الأسعار وتلبية احتياجات في السوق المحلي.

تابع هشام إبراهيم، الدولة المصرية جادة فيما تعلنه ولديها الأدوات والآليات لتفعيل الإستراتيجية العامة للدولة، موضحا أن فكرة الطروحات تأخذ وقت من جانب المستثمر والحكومة، وهناك مجهود يبذل في إطار البنية التنظيمية والتعامل مع المشكلات الخاصة بالمستثمرين.

ورأي محمد كمال عضو مجلس إدارة شركة إيليت للاستشارات المالية، إن الأوضاع في البورصة المصرية هادئة مع استقرار سوق الصرف الموازية خلال الفترة الحالية.

وأشار إلى أن سوق المال شهد ارتفاعات في الربع الأخير من العام الماضي، نظرًا لانخفاض تقييم السوق المصرية وأصول الشركات بالدولار مقابل الجنيه، مشيرا إلى أنه في حال تغير سعر صرف الدولار سواء في السوق الرسمية أو الموازية يتم إعادة تسعير الأصول.

كيف لجأت الدولة إلي ورقة «المصريين بالخارج» للخروج من مأزق بيع حصص الدولة بالشركات المطروحة بأسعار بخس

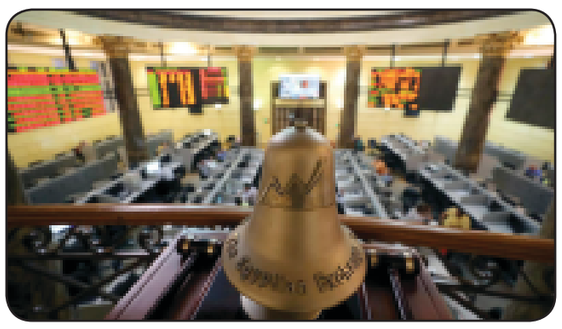

آيه سعد الدين

البورصة المصرية تؤكد أهمية الإفصاح المتزامن باللغتين العربية والإنجليزية لتشجيع الاستثمار

أكدت إدارة البورصة المصرية، في بيان، ضرورة التزام الشركات المقيدة التي تبلغ إيراداتها السنوية اثنين مليار جنيه أو أكثر بموافاة البورصة بكل الإفصاحات باللغتين العربية والإنجليزية.

جاء ذلك في إطار جهود البورصة المصرية لتحفيز الاستثمار المؤسسي وتشجيع الاستثمار الأجنبي بكل فئاته، وحرصا منها على تحقيق مزيد من الشفافية والإفصاح عن الشركات المقيدة بما يعمل على تنمية واستقرار سوق رأس المال، ورغبة منها في تمكين المستثمر الأجنبي من الحصول على المعلومة في ذات توقيت نشرها باللغة العربية بما يضمن له معاملة عادلة وفقا لأعراف أسواق المال الدولية.

وفى هذا السياق، أكدت البورصة المصرية ضرورة التزام الشركات المقيدة التي ينطبق عليها هذا الشرط بأحكام قواعد قيد وشطب الأوراق المالية واتخاذ ما يلزم لإعداد كل الإفصاحات باللغتين العربية والإنجليزية بدءا من ٣-أغسطس-٢٠٢٣، مع العمل على إعداد وإرسال القوائم المالية باللغتين العربية والإنجليزية وفقا للقواعد المرعية، وذلك التزاما بأحكام المادة ٢٧ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية الصادر بتعديلها قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٢٢.

أرباح الأهلي للتنمية تقفز ٥٢١,٤٪ خلال الربع الأول

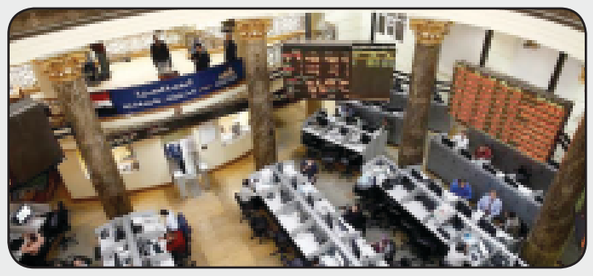

أظهرت القوائم المالية المجمعة لشركة الأهلي للتنمية والاستثمار، خلال الربع الأول من العام الجاري، ارتفاع أرباح الشركة بنسبة ٥٢١,٤٦٪ على أساس سنوي.

وقالت الشركة في بيان لبورصة مصر، إنها سجلت صافي ربح بلغ ١٢,٧٤ مليون جنيه منذ يناير حتى مارس ٢٠٢٣، مقارنة بصافي ربح بلغ ٢,٠٥ مليون جنيه خلال نفس الفترة المقارنة من عام ٢٠٢٢، مع الأخذ في الإعتبار حقوق الأقلية.

وارتفع إجمالي إيرادات الشركة إلى ٣٢,٨ مليون جنيه في الربع الأول من العام الجاري، مقابل ٢٢,٣٨ مليون جنيه في الربع الأول من ٢٠٢٢.

وعلى صعيد القوائم غير المجمعة، سجلت الشركة خسائر مستقلة بقيمة ٣,٨٧ مليون جنيه من يناير حتى مارس الماضي، مقارنة بصافي خسائر بقيمة ٣,٨٥ مليون جنيه خلال نفس الفترة المقارنة في عام ٢٠٢٢.

يشار إلى أن الأهلي للتنمية والاستثمار، سجلت صافي الربح بلغ ٤,٥٣ مليون جنيه خلال ٢٠٢٢، مقابل ١٠,٦ مليون جنيه أرباحا خلال العام السابق له، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الاقلية.

وارتفع إجمالي إيرادات الشركة إلى ٩٣,٦٨ مليون جنيه خلال العام الماضي، مقابل ٧٤,٦٩ مليون جنيه في ٢٠٢١.

وعلى مستوى الأعمال المستقلة، حققت الشركة خلال العام الماضي خسائر في الأرباح بقيمة ١,٣٧ مليون جنيه، مقابل صافي خسارة بلغ ٢,٨٤ مليون جنيه خلال ٢٠٢١.

أرباح سيدي كرير للبتروكيماويات تقفز إلى ١,٢ مليار جنيه بالنصف الأول من ٢٠٢٣

كشفت المؤشرات المالية لشركة سيدي كرير للبتروكيماويات، عن النصف الأول من العام الجاري، ارتفاع أرباح الشركة بنسبة ١٥٦,٤٪ على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة في بيان لبورصة مصر، أنها سجلت صافي ربح بلغ ١,٢ مليار جنيه منذ بداية يناير حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣، مقابل ٤٦٨ مليون جنيه أرباح خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وارتفعت مبيعات الشركة خلال الستة أشهر الأولى من العام الجاري إلى ٦,٥٦ مليار جنيه، مقابل ٣,٨٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي.

وحققت سيدي كرير للبتروكيماويات أرباحاً بلغت ٥٢٠ مليون جنيه خلال الفترة من يناير وحتى مارس ٢٠٢٣، مقابل أرباح بلغت ٢٥١ مليون جنيه في الفترة المقارنة من ٢٠٢٢.

وارتفعت مبيعات الشركة خلال الربع الأول من العام الجاري إلى ٣,٦١ مليار جنيه، مقابل مبيعات بلغت ٢,١٩ مليار جنيه في الربع المقارن من العام الماضي.

داليا احمد

مجلس إدارة «حديد عز» يوافق على إبرام ضمانة السداد لشراء حصة الحكومة فى «عز الدخيلة»

وافق مجلس إدارة شركة حديد عز على إبرام ضمانة السداد التضامنية لصالح شركة عز الدخيلة للصلب بحد أقصى ٢٥٠ مليون دولار، لتمويل تنفيذ قرار الشطب الاختيارى للشركة من البورصة، وشراء حصة الحكومة بها البالغة حوالى ١٤٪، وفقا لإفصاح رسمى أرسلته الشركة إلى البورصة.

ويعد حديد عز، المساهم الرئيسى فى شركة العز الدخيلة للصلب بحصة ٦٤٪ بينما تتوزع الحصة المتبقية بين ٨,١٥٪ لصالح بنك الاستثمار القومى، و٥,٧٪ لصالح البنك الأهلى، والباقى نسبة تداول حر بالبورصة.

وذكرت وزيرة التخطيط هالة السعيد فى مؤتمر صحفى فى ١١ يوليو الماضى، أن الحكومة نجحت فى تنفيذ عدد من صفقات بيع الأصول بقيمة ١,٩ مليار دولار تتضمن بيع حصة الحكومة فى شركة عز الدخيلة للصلب بقيمة ٢٤١ مليار دولار.

ووافق مجلس إدارة عز الدخيلة بعد أيام من تصريحات الوزيرة، على قرار الشطب الاختيارى من البورصة وشراء أسهم المعترضين بسعر ١٢٥٠ جنيها للسهم ما يمثل علاوة بنسبة ٣٨,٦٪ على متوسط أسعار إقفالات الأسهم خلال الـ٣ شهور السابقة وعلاوة ٣٥,١٪ على أعلى سعر إقفال للسهم خلال الشهر السابق من انعقاد المجلس.

وقالت الشركة، إنه سيتم تمويل شراء أسهم المعترضين وغير الراغبين فى الاستمرار بالشركة من خلال الحصول على تمويل مشترك طويل الأجل بالعملة الأجنبية من عدد من بنوك التعامل خارج مصر.

ومن المقرر أن تعقد العز الدخيلة للصلب اجتماع جمعية عمومية غير عادية غدا السبت، للموافقة على قرار الشطب الاختيارى.

الرقابة المالية تقر إجراءات زيادة رأس المال المصدر لـ ٣ شركات

أقرت الهيئة العامة للرقابة المالية، إجراءات زيادة رأس المال المصدر لـ ٣ شركات بالبورصة، حيث أصدرت بيانات بالموافقة على نشر تقرير الإفصاح الخاص بكل شركة للسير في إجراءات زيادة رأس المال المصدر لشركات المصرفية العربية الدولية «saib»، إم بي للهندسة، العامة للصوامع والتخزين ش.م.م.

وقالت الهيئة العامة للرقابة المالية، في بيان، أنها وافقت على السير في اجراءات زيادة رأس المال المصدر لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية «saib»، وفقا لأحكام المادة (٤٨) من قواعد القيد بالبورصة المصرية وذلك بشأن قرار مجلس الإدارة المنعقد ٢٧/٣/٢٠٢٣ والمتخذ قرار بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٥٧,٥ مليون دولار أمريكي ليصبح ٣٣١ مليون دولار أمريكي بزيادة قدرها ١٧٣ مليون دولار أمريكي تمويلاً من الاحتياطات والأرباح المحتجزة متضمنة أرباح العام وفقا للقوائم المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ بالإضافة إلى أرباح العام المالي المنتهى في ٣١-١٢-٢٠٢٢.

وقالت الهيئة في بيان آخر، أنه تم الموافقة على نشر تقرير الإفصاح بغرض السير في اجراءات زيادة راس المال المصدر بشركة إم بي للهندسة، وفقا لأحكام المادة (٤٨) من قواعد القيد بالبورصة المصرية وذلك بشأن قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ١٤/٦/٢٠١٣ والمتخذ قرار زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٣٣ مليون جنيه ليصبح ٥٨ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٥ مليون جنيه موزعة على عدد ٥٠ مليون سهم بقيمة أسمية قدرها ٥٠ قرشا للسهم الواحد، بالإضافة إلى ٥ قروش لكل ٤ أسهم مصاريف اصدار وتخصص الزيادة لقدامى المساهمين ويتم سداد زيادة رأس المال المصدر والمدفوع نقدا مع السماح باستخدام أصحاب الأرصدة الدائنة أرصدتهم.

وفي بيان آخر، قالت الهيئة أنها وافقت على السير في اجراءات زيادة رأس المال المصدر للشركة العامة للصوامع والتخزين ش.م.م، وفقا لأحكام المادة (٤٨) من قواعد القيد بالبورصة المصرية وذلك بشأن قرار مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٢٣ والمتخذ قرار بزيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ١٢٥ مليون جنية مصري ليصبح ١٧٥ مليون جنية مصري بزيادة قدرها ٥٠ مليون جنية مصري تمويلا من الأرباح المرحلة الظاهرة بالقوائم المالية للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.

البورصة تربح ٥,٢ مليار جنيه خلال الأسبوع الماضي.. وخبراء يوضحون تأثير رفع سعر الفائدة

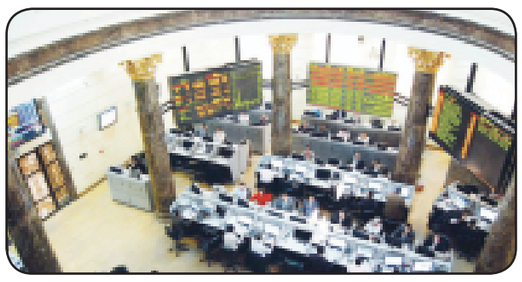

ارتفع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية «إيجي إكس ٣٠» بنسبة ٠,٦٥٪ ليغلق عند مستوى ١٧٤٥١,٤٤ نقطة، خلال جلسات الأسبوع الماضي، وصعد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس ٧٠ متساوي الأوزان»، بنسبة ٠,٢٦٪ ليغلق عند مستوى ٣٥٢٥,٥٦ نقطة، وسجل مؤشر «إيجي إكس ١٠٠ متساوي الأوزان» نموًا بنسبة ٠,٥٪ ليغلق عند مستوى ٥١٩٦,٨٥ نقطة، وسجل مؤشر «إيجي إكس ٣٠ محدد الأوزان» نموًا بنسبة ١,٠٥٪ ليغلق عند مستوى ٢١١٢٩,٨٦ نقطة، وهبط مؤشر تميز بنسبة ٠,٨٧٪ ليغلق عند مستوى ٥١٥٧,١٥ نقطة.

رأس المال السوقي

وربح رأس المال السوقي للبورصة المصرية، نحو ٥,٢ مليار جنيه، ليغلق عند مستوى ١,١٨٤ تريليون جنيه، بنسبة نمو ٠,٤٪، وصعد رأس المال السوقي للمؤشر الرئيسي من ٧٠٠,٢ مليار جنيه إلى ٧٦١,٨ مليار جنيه، بنسبة نمو ٨,٨٪، وقفز رأس المال لمؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة من ٢٣٣,١ مليار جنيه إلى ٢٤٠,٥ مليار جنيه بنسبة نمو ٣,٢٪.

كما ارتفع رأس المال لمؤشر الأوسع نطاقًا من ٩٣٣,٢ مليار جنيه إلى تريليون جنيه بنسبة نمو ٧,٤٪، فيما هبط رأس المال السوقي لبورصة النيل من ١,٨ مليار جنيه إلى ١,٨ مليار جنيه بنسبة نمو ٠,٢٪.

إجمالي قيمة التداول

وبالنسبة للتداول ارتفع إجمالي قيمة التداول بالبورصة المصرية إلى ١٣ مليار جنيه خلال جلسات الأسبوع الماضي، في حين بلغت كمية التداول نحو ٤,٥١١ مليار ورقة منفذة على ٣٥٧ ألف عملية، وذلك مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها ٨,٦ مليار جنيه، وكمية التداول بلغت ٢,٨٨٦ مليار ورقة منفذة على ٢٤٦ ألف عملية خلال جلسات الأسبوع قبل الماضي، واستحوذت الأسهم على ٩٠,٣٢٪ من إجمالي قيمة التداول داخل المقصورة، في حين مثلت قيمة التداول للسندات نحو ٩,٦٨٪، وفقا للتقرير الأسبوعي للبورصة المصرية.

شهادات الإيداع الدولية

وكشف تقرير البورصة المصرية الأسبوعي، عن أرصدة الشركات من شهادات الإيداع الدولية حتى نهاية الأسبوع الماضي، إذ ارتفع رصيد شهادات إيداع مجموعة أي أف جي القابضة إلى ٣٦٩,٩٠٧ مليون شهادة، والبنك التجاري الدولي إلى ٢١٨,٥١٤ مليون شهادة.

فيما استقر رصيد شهادات إيداع كل من شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير إلى ٥٨٢,٣٨٨ مليون شهادة، وإيديتا للصناعات الغذائية إلى ١٢٨,٨٦٩ مليون شهادة، والمصرية للاتصالات عند ٢٧٣,٢٧١ مليون شهادة، وحديد عز عند ٧٣,٦٦٣ مليون شهادة.

التداول بثلاث علامات عشرية

وأعلنت البورصة المصرية، عن قائمة الأوراق المالية المسموح بالتداول عليها بثلاث علامات عشرية خلال الأسبوع الجاري، بناء على أسعار إغلاق الأسبوع الماضي، وضمت ٨٤ شركة، وذلك بعد إضافة سهم شركة بالم هيلز للتعمير للقائمة عقب تراجع سعر السهم إلى ١,٩٦ جنيه، فيما استبعد سهم شركة النصر للملابس والمنسوجات-كابو من القائمة عقب ارتفاع سعر السهم إلى ٢,١٣٤ جنيه.

صعود ١١ قطاعًا

وتباين أداء مؤشرات قطاعات البورصة المصرية، خلال تعاملات جلسة الخميس، إذ ارتفع ١١ قطاعًا على رأسها المنسوجات والسلع المعمرة بنسبة ٣,٣٪، أعقبه قطاع التجارة والموزعون بنسبة ١,٣٪، يليه قطاع الموارد الأساسية بنسبة ١,٢٪، وصعد قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات بنسبة ٠,٨٪، وقفزت قطاعات خدمات النقل والشحن، والخدمات المالية غير المصرفية، والعقارات بنسبة ٠,٥٪، ٠,٤٪، ٠,٣٪، على التوالي.

وزاد قطاعا الورق ومواد التعبئة والتغليف، والمقاولات والإنشاءات الهندسية بنسبة ٠,٢٪، ثم قطاع الخدمات التعليمية بنسبة ٠,١٪، وأخيرًا قطاع الرعاية الصحية والأدوية بنسبة ٠,٠١٪.

رفع سعر الفائدة

قال حسام عيد، خبير أسواق المال، إن قرار رفع سعر الفائدة سوف يدفع أغلب رؤوس الأموال نحو الأوعية الادخارية ذات العائد الخالي من المخاطر والذي يستمر في الصعود عالميًا ومحليًا.

وأضاف عيد، قد يكون لهذا القرار تأثير على حركة مؤشرات البورصة المصرية خلال تعاملات الفترة المقبلة، وقد نشهد بعض التراجعات الطفيفة في الأسهم، الأمر الذي يعتبر معه هذا التراجع فرصة أمام المستثمرين الصغار للدخول إلى البورصة وشراء الأسهم في حالة تراجعها.

وتابع خبير أسواق المال، أن البورصة المصرية ستشهد بعض الهبوط ولكنها ستعاود الصعود مرة أخرى وذلك لأن الأزمة العالمية الراهنة أثرت بشكل كبير على كل القطاعات الاقتصادية العالمية، في الوقت الذي نجحت فيه أغلب الشركات الكبرى المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة الأخيرة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ونسب أرباح بالقوائم المالية السنوية تتخطى العائد الخالي من المخاطر، مشيرًا إلى أنه هناك فرصة قوية لتحقيق أرباح قياسية بالاستثمار في هذه المستويات السعرية المنخفضة حاليًا.

من جانبه أكد محمد عبدالهادي، خبير أسواق المال، أن قرار البنك المركزي المصري برفع الفائدة ١٪، ليس بالمفاجئ في ظل قرارات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنوك العربية برفع الفائدة.

وكشف عبدالهادي، تأثير القرار على البورصة المصرية، قائلا إنها ستكون فرصة أمام صغار المستثمرين للاستثمار.

وأوضح خبير أسواق المال، لماذا رفع البنك المركزي سعر الفائدة ١٪ وفقا لمجموعة معايير أساسية ومنها:

أسعار الفائدة العالمية خلال الفترة الماضي قد أعلن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي رفع الفائده ٠,٢٥ نقطة وبالتالي ارتفعت الفائدة ٥,٥٪ في أعلى معدل وعلي آثارها ارتفعت أسعار الفائده للدول العربية ولذلك كان ذلك القرار تأثير علي قرار المركزي المصري في رفع الفائدة ١٪.

سعر الصرف الجنية مقابل الدولار وتهدف الدولة من خلالها زيادة الحصيلة الدولارية مع انخفاض العملة المحلية وبالتالي أداه ارتفاع الفائدة من الأدوات التي تعطي ميزه وحافز الجنيه المصري مقابل الدولار في استبدال العملات الأجنبية بالعملة المحلية والاستفادة من ارتفاع الفائدة، وكذلك مواجهة الموجة التضخمية جراء الحرب الروسية الأوكرانية، وانخفاض سلاسل الإمداد والتوريد وارتفاع الأسعار وهي سياسة لكبح التضخم مثل ما قامت بها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من خفض التضخم من ٩,١٪ في شهر أغسطس إلى ٣٪ في شهر يوليو.

وقال الخبير بأسواق المال، أن قرار المركزي برفع الفائدة سيؤثر على البورصة المصرية تأثيرا محدودًا في ظل الآتي:

انخفاض قيم أسعار الأسهم المصرية ولم يتم تسعيرها لأسعارها الحقيقية، وتوجه الدولة إلى تفعيل برنامج الطروحات الحكومية، ولذلك زادت الاستحوازات علي الأسهم في ظل إعادة تقيمها، وكذلك التوجه نحو الاستثمار العالي المخاطر وهو البورصة المصرية لتفعيل سياسة ملكية الدولة المصرية وإشراك القطاع الخاص.

وائل خطاب

أرباح الدلتا للسكر النصفية تقفز لأكثر من مليار جنيه

أظهرت المؤشرات المالية لشركة الدلتا للسكر، خلال النصف الأول من العام الجاري، ارتفاع أرباح الشركة بنسبة ١٠٠٪، على أساس سنوي.

وأضافت الشركة في بيان للبورصة، أنها حققت صافي ربح بلغ ١,٠٨٨ مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو ٢٠٢٣، مقابل ربح بلغ ٥٤٤ مليون جنيه خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال الستة أشهر الأولى من العام الجاري إلى ٣,٥٣ مليار جنيه، مقابل ٢,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من ٢٠٢٢.

وأرجعت الشركة ارتفاع الأرباح إلى حالة السوق التي سمحت بقيام إدارة الشركة بالبيع منذ بداية موسم الإنتاج مما أدى إلى توافر السيولة وعدم وجود سحب على المكشوف مما ترتب عليه انخفاض الفوائد المدينة.

تنفيذ أوامر البيع المسجلة على "أسيك للتعدين" بسعر 11.85 جنيه للسهم

أعلنت البورصة المصرية، كميات أوامر البيع المنفذة علي أسهم شركة أسيك للتعدين "أسكوم"، تنفيذًا لقرار شراء أسهم خزينة.

وقالت البورصة، في بيان، إن إجمالي كميات الأسهم التي تم تنفيذها اليوم قد بلغت عددها ٣,٦٣٩ مليون سهم بسعر ١١,٨٥ جنيه للسهم.

ويشار إلى أن أسيك للتعدين حققت أرباحا بلغت ٣٨,٥٨ مليون جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية مارس الماضي، مقابل خسائر بلغت ٦,٦٥ مليون جنيه في الربع المقارن من ٢٠٢٢، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفعت إيرادات نشاط الشركة خلال الفترة إلى ٤٩٨,٢٦ مليون جنيه، مقابل ٢٨٦,٣٦ مليون جنيه في الربع المقارن من ٢٠٢٢.

وفيما يخص الأعمال المستقلة، حققت الشركة أرباحا بقيمة ٦,٣١ مليون جنيه خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام الجاري، مقابل خسائر بقيمة ٢,٧٥ مليون جنيه في الربع الأول من العام الماضي.

14 أغسطس ..المصرية للاتصالات تعلن نتائج أعمال النصف الأول من 2023

أعلنت شركة المصرية للاتصالات، عن موعد إفصاح القوائم المالية النصفية للعام الجاري.

وقالت الشركة، في بيان لبورصة مصر، إنها سوف تقوم بالإعلان عن القوائم المالية المجمعة والمستقلة لها عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو الماضي يوم الإثنين الموافق ١٤ أغسطس الجاري.

وأضافت أنه سيتم الإعلان عن النتائج النصفية قبل بدء جلسة التداول في كل من البورصة المصرية وبورصة لندن.

وسجلت المصرية للاتصالات صافي ربح بلغ ٣,٨١ مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية مارس ٢٠٢٣، مقابل ١,٣٦ مليار جنيه أرباحا في الربع المقارن من ٢٠٢٢، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

وبلغ نصيب حقوق مساهمي الشركة القابضة من الأرباح خلال الفترة نحو ٣,٨١ مليار جنيه، مقابل ١,٣٦ مليار جنيه خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

مساهمو حديد عز يوافقون على تمويل الشطب الاختياري لشركة العز الدخيلة للصلب

وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة حديد عز، على إبرام ضمانة السداد التضامنية لصالح شركة العز الدخيلة للصلب- الإسكندرية -تابعة- بحد أقصى ٢٥٠ مليون دولار.

وقالت الشركة في بيان لبورصة مصر، إن إبرام الضمانة لتمويل تنفيذ إجراءات الشطب الاختياري لشركة العز الدخيلة للصلب- الإسكندرية من البورصة المصرية.

يشار إلى أن حديد عز، سجلت خسائر بلغت ٢,٤٨ مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية مارس ٢٠٢٣، مقابل أرباح بقيمة ١,٢١ مليار جنيه خلال نفس الربع من ٢٠٢٢، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

أرباح العربية لحليج الأقطان تقفز 108 ٪ خلال 9 أشهر

كشفت القوائم المالية المجمعة لشركة العربية لحليج الأقطان، عن التسعة أشهر الأولى من العام المالي الماضي، ارتفاع أرباح الشركة بنسبة ١٠٨٪، على أساس سنوي.

وأوضحت الشركة في بيان لبورصة مصر، أنها سجلت صافي ربح بلغ ٢٣٥,١٧ مليون جنيه منذ بداية يوليو ٢٠٢٢ حتى نهاية مارس ٢٠٢٣، مقابل أرباح بلغت ١١٢,٩١ مليون جنيه خلال الفترة نفسها من العام المالي الماضي، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفعت

الحصاد

الرؤية الفاتية أمام عينيك

السلع التموينية تتعاقد على شراء ٣٦٠ ألف طن قمح روسي ورومانى

تعاقدت الهيئة العامة للسلع التموينية، نيابة عن وزارة التموين والتجارة الداخلية، من خلال ممارسة عالمية، على شراء ٣٦٠ ألف طن قمح، منها ٦٠ ألف طن قمح رومانى، وكمية ٣٠٠ ألف طن قمح روسي.

وذكرت الهيئة - في بيان- أن ذلك يأتي في إطار استراتيجية وزارة التموين والتجارة الداخلية بتعزيز أرصدتها من السلع الأساسية.

السيسي يتابع جهود تعزيز الحرف التراثية والمنتجات اليدوية

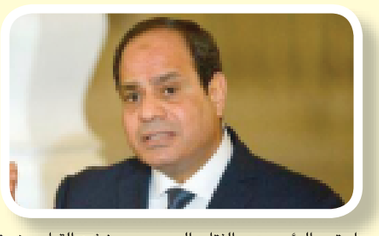

اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي مع نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المستشار أحمد فهمي بأن الاجتماع شهد متابعة جهود الدولة لتعزيز الحرف التراثية والمنتجات اليدوية على مستوى الجمهورية، حيث وجه الرئيس السيسي بمواصلة تقديم كافة أوجه الدعم لأصحاب الحرف التراثية، للمحافظة عليها وتنميتها، وذلك في إطار استراتيجية الدولة لدعم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لما لها من دور فعال في النمو الاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن المساهمة الهامة للحرف التراثية في الحفاظ على الهوية الوطنية والثراء الثقافي والحضاري لمصر.

كما وجه الرئيس السيسي بتطبيق أعلى معايير الجودة للصناعات الحرفية، بما يتناسب مع القياسات الوطنية والدولية، مع الحرص على عنصر الابتكار والمزج بين الأصالة والمعاصرة، ومراعاة تشغيل رأس المال بطرق فعالة لصالح الحفاظ على التراث الوطني، وتعزيز التنمية الإنسانية والمستدامة.

وأضاف المتحدث الرسمي أن الاجتماع شهد أيضاً استعراض تجربة الرائدات المجتمعيات في مجال تعزيز وعي المرأة والأسرة والمجتمع من خلال الجهود التنموية التي تقوم بها آلية الرائدات المجتمعيات على عدة محاور تختص بالخدمات والتوعية، بالإضافة إلى التنسيق مع الجمعيات الأهلية والقيادات المحلية، حيث وجه الرئيس السيسي بمواصلة تلك الجهود لرصد وحل المشكلات المجتمعية الشائعة على أرض الواقع وبلورة أفضل السبل لتنفيذ الحلول المناسبة لها.

اسلام عبدالفتاح

اتحاد الصناعات: استئناف طرح الأراضي الصناعية سينهي قوائم انتظار المستثمرين

أكد المهندس أسامة الشاهد، عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصرية، أن اتجاه الهيئة العامة للتنمية الصناعية لاستئناف برنامج طرح الأراضي الصناعية، يحمل رسائل إيجابية للمستثمرين محليا ودوليا، ويبرهن على تمسك الدولة بتنفيذ استراتيجية دعم القطاع الصناعي وتمكين القطاع الخاص وجذب الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية بما يخدم أهداف التنمية الشاملة ويوفر فرص عمل للشباب.

وأوضح «الشاهد» في تصريحات له، أن إعلان الحكومة عن استراتيجيتها الرامية لتعزيز قدرات القطاع الصناعي يجب أن يصاحبه خطة واضحة المعالم لعمليات طرح قطع الأراضي الصالحة للاستخدامات الصناعية حتى لا يتم تفريغ تلك الاستراتيجية من مضمونها، خاصة وأن الحكومة تستهدف جذب استثمارات تقدر بحوالي ١٢ مليار دولار خلال العام المقبل، وهو الهدف الذي لا يمكن تحقيقه بمعزل عن تطوير ملف الصناعة.

وأضاف: «يجب الإسراع في إنهاء قوائم الانتظار المسجلة لدى هيئة التنمية الصناعية للمستثمرين الراغبين في الحصول على أراضي صناعية وتوسيع نطاق عمليات منح الرخص الذهبية لتشمل القطاعات الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، والإسراع بتنفيذ خطة تخارج الدولة من بعض الأنشطة الاقتصادية، وتقديم الحوافز الضريبية والجمركية لجذب الاستثمارات الأجنبية، من أجل تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية».

وأثنى عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات على الجهود التي تقوم بها الحكومة لتوفير الأراضي للمستثمرين وسرعة إنهاء التراخيص الصناعية، منوهًا إلى التيسيرات التي تم إقرارها مؤخرًا، والتي تسمح للمستثمر بسداد ٢٥٪ فقط من قيمة الأرض، مع الحصول على فترة سماح عامين يقوم فيها المستثمر بضخ ما يلزم من الاستثمارات في إنشاءات وتجهيز المصنع، وبعدها يتم استئناف سداد الأقساط وفقا للعقد المبرم.

الزراعة تعلن عن طفرة كبيرة في فحص بطاطس المائدة المعدة للتصدير

أعلنت الدكتورة نجلاء بلابل مدير مشروع حصر ومكافحة مرض العفن البني في البطاطس، أن إجمالي كميات بطاطس المائدة المعدة للتصدير للدول المختلفة، والتي تم فحصها منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية يوليو الماضي، تجاوزت المليون طن، وذلك لأول مرة منذ نشأة المشروع في السبعينات.

وقالت بلابل، في بيان لوزارة الزراعة، إن ذلك الرقم يمثل طفرة غير مسبوقة لمصر في فحص بطاطس المائدة المعدة للتصدير، حيث بلغ إجمالي عدد العينات التي تم فحصها حتى يوليو الماضي، حوالي ٣٩ ألف و٤٨٩ عينة، من بينها حوالي ١٨ ألف و١٦٣ طن، تمثل ٦٣٧ عينة، تم فحصها خلال شهر يوليو، وذلك تمهيدا لتصديرها إلى عدد من الدول المختلفة، من بينها دول الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول العربية والأجنبية.

وأشارت بلابل وفقا لتقرير رسمي، تلقاه السيد القصير وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، استعرضت خلاله إنجازات المشروع، إلى أن كميات تقاوي الكسر المحلي والتي تم فحصها استعدادا لموسم ٢٠٢٣- ٢٠٢٤ بلغت حوالي ٥٩ ألف و٤٨٥ طن، بإجمالي عدد عينات ٢٩٨٣ عينة، من بينها ٢٨٠٩ عينة تم فحصها خلال شهر يوليو بكمية حوالي ٥٦ ألف طن.

وفيما يتعلق بأعمال وحدة الرصد والمتابعة، لفتت بلابل، إلى أنه يتم متابعة أعمال مهندسي المناطق الخالية يوميا، كذلك يتم مراجعة بيانات إستمارات سحب عينات تقاوي الكسر المحلي (الثلاجات) المرسله من التابلت إلى منصة إعداد وإستقبال البيانات، فضلا عن إدخال بيانات الثلاجات المخزن بها تقاوي البطاطس (الكسر المحلي) المعتمدة بالمناطق الخالية ورسمها داخل قاعدة البيانات الجغرافية ليصبح اجمالي عدد الثلاجات الموجودة بها (١٠٨ ثلاجة).

مصر وتركيا تدشنان طريق الـ ١٥ مليار دولار

وزير التجارة والصناعة المصري يزور أنقرة في أول زيارة متبادلة بين وزراء التجارة بالبلدين في السنوات العشر الماضية

في أول زيارة متبادلة بين وزراء التجارة بالبلدين في السنوات العشر الماضية ، شهد الأسبوع الماضي ، زيارة المهندس أحمد سمير وزير التجارة والصناعة المصري إلى دولة تركيا خلال الفترة ١-٣ أغسطس الجاري بدعوة من الدكتور عمر بولات، وزير التجارة التركي.

وخلال الزيارة اتفق الوزيران على خارطة طريق لتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية، وذلك من خلال استهداف النهوض بحجم التجارة الثنائية من ١٠ مليار دولار حاليا إلى ١٥ مليار دولار في غضون ٥ سنوات، إلى جانب الاتفاق على عقد اجتماع اللجنة المشتركة في المستقبل القريب لتوسيع تغطية اتفاقية التجارة الحرة القائمة بين البلدين.

كما اتفق الوزيران على إقامة تعاون مشترك وطيد لتوفير التسهيلات اللازمة للمستثمرين بهدف زيادة الاستثمارات المتبادلة، الى جانب تكثيف تنظيم فعاليات مشتركة من خلال المنظمات التي تجمع دوائر الأعمال من البلدين، فضلا عن تشجيع الشركات على المشاركة في منتديات الأعمال والمعارض المنظمة في كلا البلدين.

وفي ضوء التوجهات العالمية الحالية، قرر الوزيران بحث إمكانية استخدام العملات المحلية في التجارة الثنائية في الفترة المقبلة، كما اتفق الوزيران على عقد اجتماع في إطار آلية المشاورات التجارية رفيعة المستوى خلال زيارة الوزير الدكتور عمر بولات لمصر في الفترة المقبلة بدعوة من نظيره المصري.

وفي سياق متصل، عقد الوزيران اجتماعاً موسعاً بحضور ممثلي مجتمع الأعمال من البلدين لنقل وجهات نظرهم وتقييماتهم حول تطور العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر وتركيا.

يذكر أن حجم الاستثمارات التركية العاملة بالسوق المصري حاليا تبلغ ٢ مليار دولار، وتبلغ قيمة المشروعات التي ينفذها المقاولون الأتراك في مصر نحو ١,٢ مليار دولار.

وتشير البيانات الرسمية الصادرة في مصر، إلى أن قيمة الاستثمارات التركية في القاهرة بلغت ١٧٩,٩ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢ مقابل ١٣٨,١ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١ بنسبة ارتفاع قدرها ٣٠,٣ بالمائة.

وارتفع حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا ليصل إلى ٧,٧ مليار دولار خلال العام ٢٠٢٢، مقابل ٦,٧ مليار دولار خلال ٢٠٢١ (زيادة ١٤ بالمائة)، بحسب البيانات الرسمية، الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر.

كانت قيمة التبادل التجاري بين البلدين في العام ٢٠١٩ عند حدود ٥,٤ مليارات دولار، بحسب بيانات معهد الإحصاء التركي.

ترفيع العلاقات الدبلوماسية

وأعلنت القاهرة وأنقرة في يوليو الماضي رفع علاقاتهما الدبلوماسية لمستوى السفراء، ووفق بيان وزارة الخارجية، رشحت مصر السفير عمرو الحمامي سفيرا لها في أنقرة، بينما رشحت تركيا السفير صالح موتلو شن سفيرا لها في القاهرة.

ويأتي ترفيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في إطار تنفيذ قرار رئيسي البلدين في هذا الصدد ، فيما استهدفت تلك الخطوة إلى تأسيس علاقات طبيعية بين البلدين من جديد، كما تعكس عزمهما المشترك على العمل نحو تعزيز علاقاتهما الثنائية لمصلحة الشعبين المصري والتركي.

وشغل السفير عمرو الحمامي منصب القائم بأعمال السفير المصري لدى أنقرة، وشغل كذلك منصب المستشار القانوني لوزارة الخارجية، وتولى منصب مساعد وزير الخارجية للشئون القانونية والمعاهدات الدولية، وله خبرات كبيرة في الإدارة القانونية بوزارة الخارجية المصرية سواء خلال فترة عمله في مكتب الوزير أو في بعثات مصر بالخارج ومنها على سبيل المثال نيويورك.

كان الرئيس عبد الفتاح السيسي، اتفق خلال اتصالا هاتفي مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في مايو الماضي، على عمق الروابط التاريخية التي تربط البلدين والشعبين المصري والتركي، بسحب ما نقله المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية.

واتفق الرئيس السيسي ونظيره التركي على تدعيم أواصر العلاقات والتعاون بين الجانبين، وفي ذلك الإطار قرر الرئيسان البدء الفوري في ترفيع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين وتبادل السفراء.

وعقد الرئيس عبد الفتاح السيسي ونظيره التركي مباحثات في نوفمبر الماضي، على هامش افتتاح بطولة كأس العالم في قطر، بدعم من أمير قطر الشيخ تميم بن حمد.

وخلال مؤتمر صحفي مع نظيره التركي مولود تشاووش أوغلو، في أنقرة في أبريل الماضي، قال وزير الخارجية سامح شكري: "اتفقنا على إطار زمني محدد بشأن الارتقاء بمستوى العلاقات الدبلوماسية والتحضير لقمة على مستوى رئيسي البلدين" .

وأكد خبراء أن قرار رفع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وتركيا، يفتح آفاقاً جديدة أمام تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين، وهي العلاقات التي أبدت صموداً لافتاً خلال السنوات الماضية رغم التوترات الواسعة على الصعيد السياسي منذ العام ٢٠١٣، بدليل تنامي معدلات التبادل التجاري خلال السنوات الماضية.

وذكر الباحث المتخصص في الشؤون التركية، كرم سعيد، في تصريحات إعلامية أن رفع العلاقات بين البلدين من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على مستوى العلاقات الثنائية، لا سيما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي الذي يشكل حجر الزاوية في العلاقات بين مصر وتركيا.

وأضاف : "كانت هناك رغبة لدى البلدين في تحييد هذا الملف منذ بداية التوتر السياسي بينهما في العام ٢٠١٣، وبالتالي كان البعد الاقتصادي بعيداً بشكل كبير عن تلك التوترات.. وتبعاً لذلك، فإن رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين من شأنه أن يعطي دفعة أكبر للملف الاقتصادي، وبما يعزز في الفترة المقبلة مزيداً من الاستثمارات التركية في قطاعات حيوية في القاهرة، ومزيداً من التبادل السياحي بين البلدين».

و قال الباحث في العلاقات الدولية، محمد ربيع الديهي، إن "العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا بقيت متواصلة خلال السنوات الماضية ولم تتأثر بالتوترات السياسية بين البلدين» ، لافتا إلى صمود وتجديد اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين (اتفاقية وقعت في العام ٢٠٠٥ ودخلت حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٧، ولا تزال قائمة رغم الخلافات السياسية بين البلدين على مدى السنوات العشرة الماضية)، والنمو الحادث في حجم التبادل التجاري بين البلدين والعلاقات على الصعيد الاقتصادي.

ورأي الخبير الاقتصادي، الدكتور أشرف غراب، أن هناك مجموعة المكاسب التي تجنيها كل من مصر وتركيا جراء رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي، على صعيد تنمية وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية؛ مشيرا إلى أنه من المرتقب أن يدعم ذلك مزيداً من الصفقات المشتركة بمليارات الدولارات، لتعزيز الاستثمارات التركية في القاهرة، علاوة على رغبة أنقرة في الحصول على مزيد من الشحنات الخاصة بالغاز المسال المصري سنوياً.

وفي وقت سابق كشف السفير المصري السابق في أنقرة، العضو الفخري بمجلس الأعمال المصري التركي، السفير عبد الرحمن صلاح، عن تفاوض شركات تركية مع الحكومة المصرية لتنفيذ مشروعات باستثمارات ٣٠٠ مليون دولار.

مجموعات سلعية

تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عن العام ٢٠٢٢، إلى أن أهم ١٠ مجموعات سلعية استوردتها مصر من تركيا خلال العام، تضمنت التالي: حديد وصلب بقيمة ٥٣٥,٥ مليون دولار ، مراجل وآلات وأجهزة آلية بقيمة ٤٠٠,١ مليون دولار ، وقود وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها بقيمة ٣١٢,٧ مليون دولار ، ومصنوعات من حديد أو صلب بقيمة ٢٥٦,٩ مليون دولار ، منتجات كيميائية غير عضوية بقيمة ٢١٩,٦ مليون دولار ، كما تتضمن : لدائن ومصنوعاتها بقيمة ١٨٤,٧ مليون دولار ، سيارات وجرارات ودراجات بقيمة ١٧٧,٨ مليون دولار ، آلات وأجهزة ومعدات كهربائية بقيمة ١٢٩,٢ مليون دولار ، ورق بقيمة ١١٠,٤ مليون دولار ، وألبان ومنتجات صناعة الألبان بقيمة ٩٥,٤ مليون دولار.

محمد محيي الدين

الاتفاق على عقد اجتماع اللجنة المشتركة في المستقبل القريب لتوسيع تغطية اتفاقية التجارة الحرة القائمة بين البلدين .. و تعاون مشترك وطيد لتوفير التسهيلات اللازمة للمستثمرين بهدف زيادة الاستثمارات المتبادلة

جمعية رجال الأعمال المصريين توقع اتفاقية مع غرفة «صناعة أوزبكستان» لتأسيس مجلس أعمال مشترك

شهد سفيرا مصر وأوزبكستان توقيع اتفاقية شراكة بين جمعية رجال الأعمال المصريين وغرفة الصناعة والتجارة الأوزبكية لتأسيس مجلس أعمال مشترك، وذلك عبر تقنية الفيديو كونفراس.

وقع البروتوكول من الجانب المصري المهندس على عيسى، رئيس مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين، ومن الجانب الأوزبكي دافرون وهابوف، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة جمهورية أوزبكستان، بمشاركة المهندس عادل اللمعي، عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال المصريين، والدكتور محمد يوسف، المدير التنفيذي للجمعية، وعدد من ممثلي غرفة تجارة وصناعة أوزبكستان.

وعلى هامش توقيع اتفاقية إنشاء مجلس الأعمال المصري الأوزبكي، قال منصوربيك كيليتشيف، سفير أوزبكستان بالقاهرة، إن مصر تعد بوابة العبور للمنتجات الأوزبكية إلى أسواق أفريقيا، مؤكدًا أن السفارتين ستبذلان جهودًا كبيرة لإنجاح مفاوضات مجتمع الأعمال وأعضاء مجلس الأعمال المشترك، والذي يمثل جسرًا هامًا نحو زيادة التجارة البينية والاستثمار المشترك.

وأشار كيليتشيف إلى أن زيارة الرئيس الأوزبكي لمصر في فبراير الماضي والعلاقات الودية بين الزعيمين المصري والأوزبكي ساهمت في رفع مستوى العلاقات الاقتصادية بواقع ٣,٥ مرة، حيث شهدت توقيع عددًا من اتفاقيات التعاون لمشروعات في مختلف القطاعات ذات الاهتمام المشترك.

وأكد أن الرئيس الأوزبكستاني وجه بدء المفاوضات بين مجتمع الأعمال بالبلدين من خلال اتخاذ خطوات جادة نحو تأسيس مجلس أعمال مشترك بين غرفة تجارة وصناعة أوزبكستان وجمعية رجال الأعمال المصريين، بما يمكنهم من استغلال الإمكانيات الاقتصادية والموارد المتاحة التي تميز البلدين، من خلال تبادل الزيارات ومناقشة فرص التعاون في القطاعات والمجالات الاقتصادية ذات المنفعة المتبادلة، وعلى رأسها صناعة الأجهزة المنزلية والمنسوجات والطاقة والكيماويات وغيرها.

وأكد أن رجال أعمال أوزبكستان مستعدون لإنشاء مركز صناعي وتجاري في بورسعيد وبناء مخازن لتوزيع البضائع إلى المنطقة الأفريقية، كما أن السفارة تقوم ببذل كل الجهود من أجل تعزيز التعاون والمنفعة المتبادلة بين البلدين.

وفي كلمتها، رحبت السفيرة أميرة فهمي، سفير مصر في طشقند، بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال لمساعدة الجانبين الأوزبكي والمصري من خلال تنظيم لقاءات زيارات ميدانية بما يتيح الفرصة للتعرف على الفرص الاستثمارية والتجارية بين البلدين.

وأوضحت السفيرة أن تعريف مجتمع الأعمال بالفرص الاقتصادية لطالما كان أمرا بالغ الأهمية منذ أن توليت المسؤولية في ٢٠٢٠، مشيرة أن زيارة الرئيس الأوزبكي لمصر ساهمت بشكل كبير في تحقيق ذلك، حيث أعطت دفعة قوية خاصة فيما يتعلق بالتعاون بين رجال الأعمال البلدين، خاصة أنها سبقها عقد منتدى أعمال بجانب عدد من اللقاءات مع الشركات المصرية الرائدة في مختلف المجالات، وبالتالي كان حدثًا مهمًا لدفع العلاقات بين البلدين..

وقالت إن السفارة المصرية في طشقند ستعمل جنبًا إلى جنب مع رجال الأعمال المصريين والأوزبكيين من أجل تنظيم وفود متعددة لزيارة أوزبكستان لاكتشاف الفرص الاستثمارية والتجارية على أرض الواقع، لافتة إلى أنه بالفعل بدأ الجانبي زيارات متبادلة، حيث إن الجانب الأوزبكي زار شعبة الذهب باتحاد الصناعات، وقام بجولة في عدد من المدن المصرية، ومنها بورسعيد، مدفوع بالرغبة المشتركة للبلدين في تبادل الخبرات وتعزيز التعاون الاقتصادي، كما تلتها زيارات لرجال أعمال وشركات مصرية لأوزبكستان في الفترة الماضية، منها زيارة نجيب ساويرس وشركة أوراسكوم وحسن علام، وأخيرًا زيارة لوفد من كبار مصنعي الأدوية في مصر.

وأكدت السفيرة أن الاتفاقية التي تم توقيعها بين جمعية رجال الأعمال المصريين وغرفة تجارة وصناعة أوزبكستان تعد ترجمة حقيقية للبيان الختامي الصادر عن زيارة الرئيس الأوزبكي لمصر لتعزيز العلاقات بين البلدين.

وتوجهت السفيرة أميرة فهمي بالشكر للمهندس على عيسى، رئيس جمعية رجال الأعمال ولرئيس غرفة تجارة وصناعة أوزبكستان لدعم تعزيز العلاقات الثنائية، مؤكدة استعداد السفارة لتقديم أوجه المساعدة لهذه الاتفاقية وتذليل أى عقبات تواجه مهمة المجلس ومجتمع الأعمال لزيادة التبادل التجاري والاستثمار المشترك.

وأكد المهندس على عيسى، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين، أهمية الاجتماعات المشتركة والاتفاقيات البينية لرجال الأعمال بالبلدين في تعزيز العلاقات المصرية الأوزبكية، مشيرًا إلى أن الجمعية شاركت ضمن المراقبين الدوليين على الانتخابات الرئاسية الأوزبكية، الأمر الذي عكس أهمية العلاقات الدولية المتميزة لفخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي، مشيرًا إلى أن اللقاءات بين مجتمع الأعمال تؤدي إلى نتائج ملموسة وسريعة لزيادة حجم التبادل والاستثمار المشترك لتتواكب مع العلاقات المتميزة بين الزعيمين، خاصة بعد الزيارة الناجحة للوفد الأوزبكي الأخيرة لمصر.

وقال عيسى إن اتفاقية مجلس الأعمال المشترك بين غرفة التجارة والصناعة الأوزبكية وجمعية رجال الأعمال المصريين هي البداية والطريق الصحيح لزيادة حجم الاستثمارات والتجارة بين البلدين، معلنًا دعم الجمعية لإنشاء مركز لوجيستي أوزبكستاني لخدمة الأسواق المصرية والأوزبكية والوصول إلى أسواق أفريقيا.

سليمان علام

"الثورة الصناعية الخامسة"... إصدار جديد لمركز معلومات مجلس الوزراء بمجلته الدورية

أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء العدد الثالث من مجلته الدورية «آفاق صناعية»، والذى جاء بعنوان «الانتقال إلى الثورة الصناعية الخامسة»، وتضمن العديد من مقالات الرأى لعدد من الخبراء والمتخصصين الذين أوضحوا أهمية تلك الثورة، مع التركيز على آليات تعزيز الانتقال إليها، وتوضيح مفهومها وإيجابياتها، وسلبياتها، ومجالات تطبيقها، والفرق بينها وبين الثورة الصناعية الرابعة، كما استعرض العدد بعض الخبرات الدولية في مجال التحول إلى الثورة الصناعية الخامسة، على رأسها تجارب الاتحاد الأوروبي واليابان، بالإضافة إلى رصد أبرز المقالات في الصحف والمجلات الأجنبية عن الثورة الصناعية الخامسة.

تناولت مقالات الرأى الواردة بالعدد الثالث من المجلة العديد من الموضوعات، تناول أحدها التحديات والفرص بإفريقيا للانتقال للثورة الصناعية الخامسة، مشيراً إلى أن القارة الإفريقية تعد من القارات المرشحة وبقوة للدخول إلى عصر هذه الثورة - رغم ما تعانيه من مشكلات متعددة وفى مقدمتها مشكلات الفقر والأمية والبطالة والإرهاب وانتشار الأمراض ورغم قلة مساهمتها فى الثورة الصناعية الرابعة التى اعتمدت بالأساس على الآلة- وذلك لأن إفريقيا قارة فتية واعدة كما يطلق عليها الخبراء والمتخصصون، وكما يراها العالم المتقدم، فهى القارة المسؤولة عن انتعاش العالم اقتصاديًا، ومن أبرز الفرص التى يمكن استغلالها للدخول لتلك الثورة فى إفريقيا «الثروة البشرية الهائلة التى تحظى بها القارة الإفريقية، وهو ما يعد بمثابة فرصة كبيرة وسانحة يفضى استغلالها وتوظيفها الأمثل إلى تحقيق التطلعات الإفريقية المنشودة من خلال الاستثمار فى المورد البشرى»، «والثروات الطبيعية الهائلة التى تتمتع بها القارة والتى تعد بمثابة مستودع استراتيجى للعالم بأسره»، «وتكالب العالم على إفريقيا بوصفها الآن قبلة للاستثمارات الأجنبية مما يتيح للقارة فرصة نقل التكنولوجيا المتقدمة بل وتطويرها وإعادة تقديمها للعالم».

«الملابس الجاهزة» تنظم ورشة عمل لتطوير عمليات التصدير داخل المصانع

نظمت غرفة صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات باتحاد الصناعات المصرية ورشة عمل عن تأهيل وتطوير عمليات التصدير داخل مصانع الملابس الجاهزة بمحافظة الإسكندرية، وذلك بالتعاون مع وزارة التخطيط وجامعة النيل، وشارك فيها ما يقرب من ٥٠ مصنعا.

وقال الدكتور محمد عبدالسلام، رئيس الغرفة، إن تنظيم فرع الغرفة الدائم بالعامرية للورشة يأتى في إطار جهود الغرفة لتطبيق برنامج تطوير الصناعة، والمقدم من مركز تنمية سلاسل القيمة المضافة، ويستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة طبقا لتعريف البنك المركزى، بغرض تطويرها في عدة مجالات لفتح أسواق تصديرية جديدة وتوفير عملات أجنبية، حيث إن المنتج المصرى أمامه فرص وأسواق جديدة.

وأضاف أن البرنامج مجانى وينقسم إلى مرحلتين، المرحلة الأولى هي مرحلة تدريبات تعريفية للشركات وتقدم لكافة الشركات مهما كان حجمها في موضوعات التسويق الرقمى وأهمية الموقع الإلكترونى ومحو الأمية البنكية. وأما المرحلة الثانية والتى تستمر لفترة من ٧ إلى ٩ أشهر، فتشمل تقييم الوضع الحالى للشركة في مجالات نماذج العمل والتواجد الرقمى والموقع الإلكترونى والتسويق الرقمى والجاهزية للتصدير والتأهيل الفنى.

بروتوكول تعاون بين «التنمية الصناعية» ومشروع أعمال مصر

وقع المهندس محمد عبدالكريم، رئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية، مذكرة تفاهم مع مشروع أعمال مصر Business Egypt، الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر USAI، حيث يستهدف البروتوكول تسهيل التعاون بصورة أكثر كفاءة وفاعلية بين الطرفين، لتمكين بيئة أعمال أفضل للقطاع الصناعي، وخاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ودعم جهود الهيئة نحو ميكنة وتبسيط الإجراءات، وقد مثلت مشروع مصر خلال التوقيع على المذكرة الأستاذة يمنى مصطفى، رئيس مشروع أعمال مصر.

وصرح عبدالكريم بأن الهيئة تسعى من خلال مذكرة التفاهم لاستكمال رقمنة خدماتها كجزء من أجندة التحول الرقمى للحكومة المصرية، وذلك عبر تسخير الابتكار الرقمى في تصميم السياسات والخدمات وتطويرها من منظور المستخدم أولا، لتقديمها له بوضوح وشفافية وبإجراءات مبسطة بالسرعة المطلوبة، وذلك عن طريق خلق بيئة استثمارية جاذبة ومواتية، موضحًا أن الهيئة تسعى من خلال التعاون المشترك لتحقيق رؤيتها الرئيسية، والتى ترتكز على تعزيز بيئة الأعمال المواتية للقطاع الصناعى عبر عدة محاور تشمل: العمل على تبسيط خدمات الهيئة للتراخيص والسجل الصناعى طبقا لأفضل الممارسات الدولية، ورقمنة كافة الخدمات الداخلية للهيئة كجزء من منظومة التراخيص والسجلات، فضلا عن استحداث آلية إلكترونية خاصة بتخصيص الأراضى والمجمعات الصناعية والسداد الإلكترونى، وذلك في سبيل إتاحة تلقى المستثمرين خدمات الهيئة من خلال شباك إلكترونى موحد.

وأضاف عبدالكريم أن بروتوكول التعاون يشتمل أيضا على تقديم برنامج أعمال مصر الدعم التقنى من خلال الدورات التدريبية والتوجيه والإشراف والمساعدة الفنية وتدريب الكوادر للقدرة على إدارة المنظومة الجديدة وتدريب المدربين (TOT) من جهتها، صرحت يمنى مصطفى، رئيس مشروع أعمال مصر، بأن المشروع يهدف إلى خلق مناخ أعمال جاذب ومستقر، خاصة لقطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بالتعاون مع الهيئة، كما يتضمن تيسير إجراءات بدء التشغيل، وذلك من خلال مساندة تلك المشروعات وربطها بسلاسل القيمة المضافة، فضلا عن مساعدتها على الابتكار والنمو وتعزيز بيئة الأعمال.

سيد الجارحي

«صحتنا رأس مالنا».. تدشين حملة طبية مجانية لفحص وعلاج ٥٠ ألف عامل بمصانع العامرية

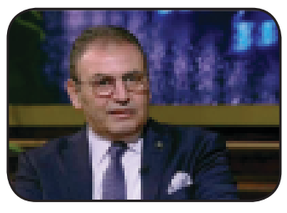

أطلقت غرفة صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية في اتحاد الصناعات المصرية، بالتعاون مع وزارة الصحة ومجلس السكان العالمى، حملة «صحتنا رأس مالنا»، داخل مصانع المنطقة الاستثمارية في العامرية غرب الإسكندرية، لتشمل العاملين بمصانع الملابس الجاهزة وغيرهم في المنطقة الاستثمارية وذويهم.

وقال الدكتور محمد عبدالسلام، رئيس غرفة صناعة الملابس الجاهزة والمفروشات باتحاد الصناعات الصناعية، إن الحملة تتضمن قافلة طبية تشمل عيادات علاجية متنقلة في العديد من التخصصات الطبية المطلوبة، مثل: الباطنة والنساء والعظام وتنظيم الأسرة والأمراض الصدرية والأنف والأذن والحنجرة والمسالك البولية والجلدية والأمراض المزمنة، ويشارك بها فريق طبى متخصص ومعاونون من تمريض وصيادلة وفنيين وإداريين وعمال.

وأوضح «عبدالسلام»، أن الحملة تقوم على توفير خدمات الفحص الطبى الشامل للعاملين وذويهم في مصانع المنطقة الاستثمارية في العامرية، فضلا عن توفير العلاج اللازم وتحويل أي حالات تستدعى حالتها الإحالة إلى المستشفيات لاستكمال العلاج، مشيرًا إلى أن «صحتنا رأس مالنا» تستهدف جميع العاملين في المصانع وذويهم بما يقارب ٥٠ ألف شخص.

وأشار إلى أنه يجرى تنفيذ الحملة بالتعاون مع وزارة الصحة والسكان ومجلس السكان العالمى، باعتبارهما من الشركاء الأساسيين في الحملة، التي تستمر قرابة ٩ شهور في الإسكندرية، موضحًا أن الهدف هو توفير الاهتمام بالصحة الإنجابية والصحة العامة للعاملين وذويهم في الإسكندرية، حيث يتم تنفيذ الحملة بمعدل يومين أسبوعيا لمدة ٩ شهور.

finance Investment Group
www.efinanceinvestment.com

ريـــادة ســـوق التكنولـــوجيا المالـــية
نحـــو مستقـــبل أخضـــر

الشراكة مع الحكومة المصرية في رحلة التحول الرقمي المالي لتقليل التعامل الورقي من خلال رقمنة العمليات .الداخلية والخدمات المقدمة للعملاء

دمج التحول الرقمي في برامج الشمول المالي وتطبيق سياسة الشمول الرقمي لكافة فئات المجتمع عبر منصات تستهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

التحول الرقمي للعديد من القطاعات الاقتصادية بما في ذلك؛ القطاع المالي وقطاع الرعاية الصحية والزراعة والسياحة والبترول والصناعة لدعم وتحفيز فرص نمو تلك القطاعات

الحياة حلوة .. عيشها
واحنا نأمنهالك

19446
www.misrlife.com
misr_life_ins
misrlifeinsurance
010 0518 7777
حمل التطبيق الآن
Google Play
App Store

مصر لتأمينات الحياة
MISR LIFE INSURANCE
بكره يبدأ النهاردة

مصر القابضة للتأمين
MISR INSURANCE HOLDING COMPANY

شركة مصر لتأمينات الحياة شركة مساهمة مصريه تابعة لشركة مصر القابضة للتأمين والحاصلة على ترخيص رقم ٣ من الهيئة العامة للرقابة المالية
الاعلان حاصل على موافقة الهيئة بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٦
رقم التسجيل الضريبي ٨٧٢-٤٤٤-٢٠٢

أي شـــروة ممكن
تعملك شـــروة

ممكن تكسب 125 الف جنيه
كل ما تشتري بكريديت كارد
البنك الأهلي المصري

EGP 125,000

احذر
لا تشارك بياناتك أو أرقامك السرية مع أحد

19623
تطبيق الشروط والأحكام

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢ - ... - ٢٠٠

PARK LANE
COMPOUND
HOOD.
10% خصم مقدم
10 سنوات تقسيط
ELATTAL HOLDING
SINCE 1948
19431
www.elattal.com